

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

التعددية الطائفية و اشكالية بناء الأمن المجتمعي في العراق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة : ماستر في العلوم السياسية

تخصص :علاقات دولية

تحت اشراف :

د.سليم عشور

إعداد الطالب:

- بن بلخير جمال

لجنة المناقشة:

- حشاني فاطمة الزهراء.....رئيسا.
- عشور سليم.....مشرفا.
- طيايبة سعد.....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2021-2022 م



ملحق بالقرار رقم 10822... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد يوسف بن خليفة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرقي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد: جمال بن يحيى الصفة: طالب. أستاذ. بالبحث
الحامل (ذ) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200333916 والصادرة بتاريخ 2016/04/24 بن سوبر.
المسجل (ذ) بكلية / معهد الحقوق بالعلوم (قسم) العلوم السياسية
والمكلف (ذ) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: المعدية الضائفية واجتكاكية بنا، الاسد المجتمعي في العراق

أصح بشرقي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/12/27

توقيع المعني (ذ)

استمارة معلومات

الصورة

معلومات شخصية:

الاسم: جمال
 اسم الأب: بلخير بن بلخير
 تاريخ الميلاد: 1984/03/22
 رقم الهاتف: 079979887791
 مكان الإقامة: في سوس / المسيلة

البريد الإلكتروني: dj1984@gmail.com
 عنوان شخصي: الاستقلال بن سوس
 ليكاتوريا: 2004

عدد سنوات التخصص: 12,86
 تخصص: علوم تجريبية
 سنة الحصول على شهادة البكالوريا: 2004
 تخصص الليسانس: علوم سياسية / علاقات دولية
 السنة / 2020 / 2019
 التخصص الليسانس: علوم سياسية / علاقات دولية
 السنة / 2022 / 2021
 التخصص ماستر: علاقات دولية
 السنة / 2022 / 2021
 معتر ترتيبى ماستر (المعدل بعد)

توضيحية مهمة:

موظف عاطل عن العمل

في حالة موظف:

رصيد عمومي قطاع خاص

نصحة مستخدمة اسم المؤسسة / الشركة:

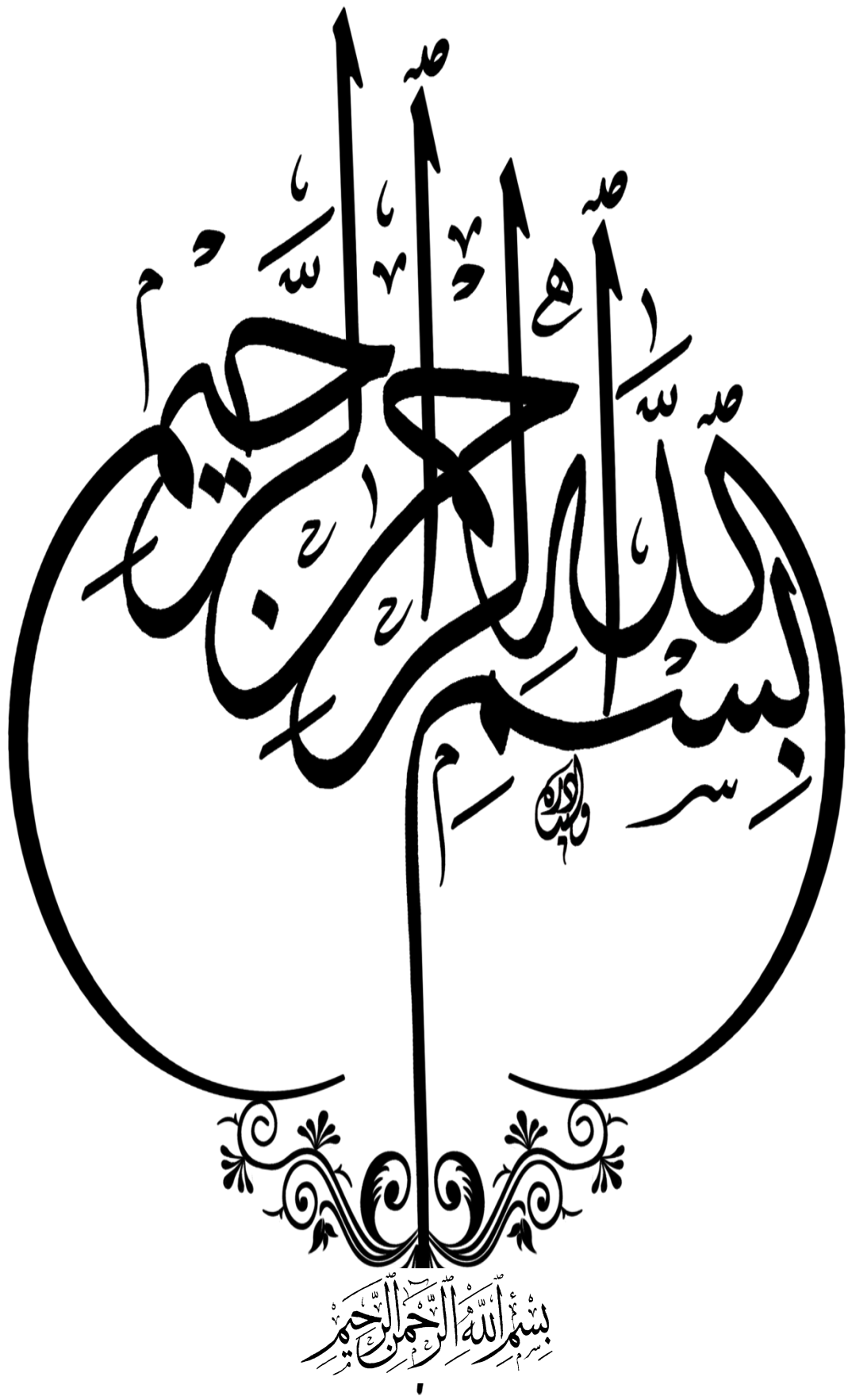
برتبة في عمر:

الوصيفة:

موظف موظف في طار عقود نوع العقد:

إمضاء الطالب







مَشْكُرَاتٌ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،
نحمده عز وجل على توفيقه لإتمام هذا
البحث .

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الى الاستاذ
المشرف الدكتور سليم عاشور الذي لم
يخل علي بنصائحه . و إلى أساتذة قسم
العلوم السياسية بجامعة المسيلة و كل الزملاء
و الأصدقاء و كل من ساعدني في انجاز
هذا البحث المتواضع من قريب أو بعيد.



إهداء

حمدي وثنائي أولا وأخيرا لله عز وجل أن
وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.
الى روح أمي الحبيبة التي علمتني دائما الصبر
والاجتهاد والمثابرة واتقان العمل.
الى تاج راسي والدي الغالي رحمه الله
الى من كانوا دائما رفاق دربي اخوتي وأخواتي
الاعزاء .

إلى زوجتي قرة عيني و سندي في الحياة
الى ابنتي و فلذة كبدي تسنيم (حنين)
الى كل أصدقائي و زملائي و معارفي كل باسمه.
أهدي هذا العمل المتواضع.

بن بلخير جمال

مقدمة



مقدمة:

المجتمع أحادي الدين واللغة و العرق هو مجتمع نادر الوجود؛ حيث عرفت معظم دول العالم منذ الأزل وجود طوائف و أقليات متنوعة على مستوى العرق والدين واللغة، وقد سعت تلك الطوائف المتعددة والأقليات دوماً إلى الإبقاء على الشعور بشخصيتها الذاتية وكيانها الخاص، دون إغفال اندماجها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً في الدول التي تتواجد على إقليمها.

والعراق كغيره من دول العالم، يتواجد فيه العديد من لطوائف و الأقليات الدينية والإثنية والقومية ويعتبرون من السكان الأصليين، كالمسيحيين: كلدان، آشوريين، أرمن، سريان، الأيزيدية، الصابئة المندائيين، الشبك والتركمان، وهذه الأقليات تتواجد في شمال ووسط وجنوب العراق.

ومن حيث المبدأ، يعتبر ضمان حقوق وحرية الأقليات في بلد ما ركيزة محورية في تحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي الوطني والإقليمي للعراق، ولكن تواجه تلك الطوائف في العراق الكثير من التحديات ، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 و سقوط نظام صدام حسين ثم دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى الأراض العراقية، وهو ما يجعل من مسألة الحفاظ على الأمن المجتمعي والاستقرار في مناطق الطوائف المتعددة ضرورة ملحة، عبر مشاركة كافة الجهات المسؤولة محلياً ودولياً.

و يعزى ذلك كله للدور الذي يلعبه التعدد الطائفي والإثني في العراق في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة، ومدى تأثير ذلك على الأمن و الاستقرار وسيادة الأمن والنظام في العراق من جهة أخرى، أضف إلى ذلك، محاولة الحد من ظاهرة هجرة ونزوح بعض الأقليات إلى مختلف دول العالم، وما يترتب على ذلك من خسائر حضارية كبيرة للعراق.

من هنا تبرز التعددية الطائفية كإشكالية متعلقة بكيفية تمثيل جميع الطوائف على الساحة السياسية، وقدرة النظام السياسي على استيعاب التعددية الطائفية و المذهبية من دون الإضرار بأي حق من حقوق الطوائف.

وقد تطرقت عديد الدراسات لهذا الموضوع المسمى بـ: "التعددية الطائفية والتي تعتبر من أبرز الظواهر التي شهدتها المجتمعات البشرية قديماً وحديثاً، غير أن الاهتمام بها تزايد على مستوى ساحة الأحداث الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، على غرار دراسة مزوغم آسيا في مذكرتها تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة وغيرها.



ويعد العالم العربي من أكثر المناطق التي تعرف تجذرا لهذه الظاهرة، على غرار لبنان، سوريا والعراق هذه الأخيرة التي تعتبر النموذج الأمثل حديثا في بروز وتجسيد واقع التعددية الطائفية وما يلحق بها من تهديدات الأمن المجتمعي وسيادة الدولة والمجتمع في العراق.

وبسبب الظروف التاريخية و الجغرافية فإن المجتمع العراقي مجتمع تعددي سواء كانت هذه التعددية دينية أو عرقية أو مذهبية وتظهر في الطوائف التي يتشكل منها، فالعراق هو مهد الحضارات وملقى الثقافات ومركز لعقائد وديانات متنوعة، فهو يشكل ممرا وحلقة وصل بين القارات من خلال موقعه الجغرافي المميز الذي يضعه في قارة آسيا وبالتحديد في جنوبها وشمال الوطن العربي، وهذا ما سهل عملية التدخلات الأجنبية بها مستغلة أوضاع التفرة بين الطوائف، فكل يخدم مصالحه القومية ولا يزال هذا الوضع إلى الوقت الحالي.

هذا ما نجد عليه الدولة العراقية، التي دخلت في دوامة في ظل ما يسمى "بالطائفية" التي شهدتها في مختلف مراحل تطورها، والتي كان لها الأثر البالغ على استقرارها وسيادتها فعدم الاستقرار في العراق واستمرار الصراعات الطائفية فيها وعدم قدرة الدولة على احتوائها جعل من عملية النهوض بسيادة الدولة أمرا صعبا والذي بدوره عقد مسألة مستقبل العراق المنشود.

من هذا المنطلق سعت الدراسة إلى التطرق لهذا الموضوع من خلال بحثي في هذه المذكرة بعنوان: "التعددية الطائفية و إشكالية بناء الأمن المجتمعي في العراق" من خلال ما تعكسه هذه الطوائف على سيادة الدولة في العراق تحديدا.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني للبحث في موضوع الطائفية والأمن المجتمعي في العراق، وأجزها فيما أسباب ذاتية و أخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

- ميولاتي وفضولي العلمي، حيث يشكل النزاع ما بين الطوائف في العراق سبب اهتمامي لسبب الانتماء ، حيث أن ما يجري يؤثر علينا لكون العراق دولة عربية شقيقة و أمنها من أمن الدول العربية.
- الإهتمام الشخصي بهذه الدراسة والميول لمثل هذا الموضوع باعتباره من القضايا المعاصرة والتي



ينشكّل منها الواقع الدولي، وكون تخصصي في هذا المجال مما شجعتني لاختيار هذا الموضوع كونه ظاهرة مهمة في العلاقات الدولية والإستراتيجية.

- معرفة مدى تأثير مثل هذه القضايا على الواقع الدولي وحتى في الوقت المعاصر ، وكذا معرفة وجود احتمالات التعايش السلمي للطوائف المختلفة.
- الرغبة في إثراء مكتبة العلوم السياسية بمثل هذه المواضيع.

الأسباب الموضوعية:

- ❖ حساسية الموضوع البالغة كونه يعالج الاختلافات التي تمر بها الدولة العراقية وماله من صدق منها إلى دول أخرى.
- ❖ تنامي الحديث عن مفهوم الطائفية وموقعه في ظل الدولة المعاصرة التي تتبنى الديمقراطية، وتدعو إلى تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والسماح بالتعددية السياسية خاصة في الدولة التي تتميز بتنوع اثني ومذهبي كبير .
- ❖ ما تعانيه دول العالم الإسلامي عامة والدول العربية وفي مقدمتها العراق من تزايد خطر التطرف والعنف بين التيارين الشيعي والسني، وتطوره إلى حروب أهلية والتي قد ترقى إلى حروب عالمية.
- ❖ نقص دراسة مثل هذه المواضيع لما لها من أهمية خاصة فيما يتعلق بالتهديدات التي تنعكس على طبيعة الدولة وبالتحديد دولة العراق .

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية في عدة اعتبارات حيث أنه:

- يعتبر موضوعي الطائفية و الأمن المجتمعي ذوا أهمية بالغة باعتباره من القضايا السياسية المعاصرة والتي لها تأثير في مجال العلاقات ما بين الدول.
- اهتمام الباحثين بمثل هذه المواضيع لتوسيع دائرة الفكر عن الطبيعة التي تعيشها الدول في ظل التعددية الإيديولوجية خاصة فيما تعلق بالدولة العراقية . - السعي للإحاطة بموضوع الطائفية لمعرفة التداعيات التي تخلفها على بنية الدولة، والتوصل لإيجاد تقاسير وان أمكن اقتراحات علمية لتجاوزها.



الأهمية العملية :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة لارتباطه مباشرة بالدولة والاستقرار فيها .
- ✓ معرفة واقع الطائفية في العراق خاصة في شقها السلبي وكعائق أمام النهوض بالدولة.
- ✓ التوصل إلى معرفة العوامل التي ساعدت على تفاقم الوضع الطائفي بين الهويات.
- ✓ معرفة مدى تحكم النزاعات والصراعات بين طوائف المجتمع في مستقبل الدولة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- شرح مفهوم الطائفية و إزالة الالتباس بينه وبين المفاهيم المشابهة له.
- التعرف على طبيعة أزمة الهوية الطائفية في العراق .
- تحديد أهم الانعكاسات الطائفية خاصة فيما يتعلق ببناء الدولة .
- معرفة واقع الهويات الطائفية الشيعية السنية، الكردية، والعلاقات بينهما في الدولة.
- معرفة الآفاق المستقبلية للمسألة الطائفية بالدولة العراقية أو الحلول التي بإمكانها منع الظاهرة من تطورها من داخل الدولة إلى خارجها.

إشكالية الدراسة:

يعتبر موضوع الأمن المجتمعي والطائفية من المواضيع الشائكة والتي يدور حولها خلاف كبير بين المفكرين السياسيين من حيث دلالتها من حيث المفهوم وتبعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل هذا الطابع الجدلي الذي تتميز به هاته الدراسة نطرح الإشكالية التالية :

• ما مدى تأثير الطائفية على بناء الأمن المجتمعي في الدولة العراقية ؟ ويندرج تحت هذه الإشكالية المطروحة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم التعددية الطائفية و الأمن المجتمعي؟
- كيف نشأت التعددية الطائفية في جمهورية العراق؟
- ما هو أثر وانعكاسات التعددية الطائفية على الأمن المجتمعي في العراق بعد الاحتلال الامريكي؟



فرضيات الدراسة: المحاولة الإجابة على الاشكالية المطروحة تم اختيار الفرضيات التالية:

الفرضية العامة:

- لعبت التعددية الطائفية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي دورا كبيرا كعائق في تحقيق الأمن المجتمعي و بناء وتشكيل الدولة .

الفرضيات الجزئية:

- كلما كان النظام السائد في دولة العراق ذو طابع طائفي كلما ساعد على احتدام وتغذية الصراعات والنزاعات بين الهويات الطائفية داخلها و بالتالي انعدام الأمن داخل المجتمع العراقي.

- ساهمت التدخلات الخارجية (الايرائية و الأمريكية) بعد احتلال 2003 بشكل كبير في تأجيج الوضع الطائفي في العراق.

- التعددية الطائفية لها انعكاسات متعددة مست مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة العراقية.

- إن مستقبل الطائفية وتطبيق الديمقراطية مرتبط بمدى انسجام وتوافق الهويات الطائفية في العراق.

الدراسات السابقة:

بالرغم من حداثة موضوع الطائفية إلا أن هناك بعض من الدراسات التي تتعلق به ومن بينها في هذا المجال نذكر:

- دراسة ل برهان غليون المعنونة بـ "المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات الصادرة بلبنان 1979 عن دار الطليعة للطباعة والنشر وتطرق فيها الكاتب إلى مسألة الأقليات وواقعها ومشكلاتها خاصة في العالم العربي والإسلامي كما تحدث عن النزاع الطائفي وربط الطائفية بالمجال السياسي، واستعمالها من طرف أصحاب السلطة التحقيق مصالحهم، إلا أن تناوله لموضوع الطائفية كان سطحيا، بالإضافة إلى أن رؤيته للطائفية منطلقة من واقع المجتمعات العربية التي تعاني من صراعات طائفية على عكس المجتمعات العربية ومن هنا كانت رؤية الكاتب المصطلح الطائفية سلبيا بالأساس.

- دراسة ل سعيد السامرائي المعنونة بـ "الطائفية في العراق" الصادرة بلندن عن مؤسسة الفجر سنة 1993 تحدث فيها عن المشكلة الطائفية في العراق وأسبابها وقدم مجموعة من التعاريف حول الطائفية



والطائفيين والدولة الطائفية، إلا أن دراسته للطائفية في الدولة العراقية كانت في معظمها طائفية أكثر منها موضوعية، وهذا ما نلتسمه من الألفاظ والمعاني التي استخدمها الكاتب.

- دراسة حسين موسى الصفار المعنونة بـ "الطائفية بين السياسة والدين" الصادرة سنة 2009 عن المركز الثقافي العربي، وقد طرح الكاتب في مؤلفه مسببات الطائفية واقترح مجموعة من التوصيات التي ينبغي العمل بها لمواجهة الفتنة الطائفية، كما قدم العديد من الحوارات التي أقيمت في هذا المجال، وطرح الموضوع اعتماد على ما خلفته الفتنة الطائفية خاصة في العراق.

- دراسة حارث حسن المعنونة بـ الأزمة الطائفية في العراق ارث من الإقصاء" الصادرة سنة 2014 عن مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، بحيث تحدث فيه عن اثر أزمة الهوية الطائفية على العراق كذلك مراحل تطور الطائفية بها، ويسرده لأهم الأحداث وأبرزها للواقع الطائفي إضافة إلى ذلك طرح استنتاجات وتوصيات بحيث يمكن علاج هذا القضية في الدولة العراقية خاصة في الوقت المعاصر.

مفاهيم الدراسة:

تضمنت الدراسة مجموعة من المصطلحات المتنوعة من بينها: - التعصب الطائفي: هو شعور للفرد مقرون بالقول أو العمل أو الاثنين لهذا الانتماء على أنه الحقيقة الوحيدة ضد جميع المعتقدات الأخرى، سواء ما عرف بالالهية منها، أو الوضعية على أنها غير صحيحة أو غير حقيقية.

-الأمن المجتمعي:

والمقصود بالأمن المجتمعي أن يكون الفضاء العام للمجتمع بجميع شرائحه متمسما بالاستقرار والهدوء مع وجود القانون الذي يعطي كل ذي حق حقه. إنه الطمأنينة التي تنفي الخوف والفرع عن الإنسان فرداً أو جماعة في سائر ميادين العمران الدنيوي في الزمن الحاضر والآتي.

- العنف الطائفي:

اعتبرت المبادرة المصرية لحقوق الشخصية في عملية الرصد والتوثيق أن العنف الطائفي هو كل استخدام العنف (مهما كانت درجته أو نوعيته) من قبل فرد أو مجموعة افراد ينتمون إلى طائفة دينية ما ضد فرد أو مجموعة أفراد لا ينتمون إلى تلك الطائفة الدينية أو ضد ممتلكاتهم أو أماكن عبادتهم وذلك إذا كان الإلتناء الطائفي أحد دوافع إستخدام العنف أو أحد العوامل التي أدت إلى تقامه أو إذا شكل الإعتداء على الشعائر أو المقدسات الدينية أو دور العبادة أحد مظاهر ذلك العنف .



- بناء الدولة:

يعد مفهوم عملية بناء الدولة تقليدياً وحديثاً في آن واحد المفهوم التقليدي الذي ساد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدولة من الاستعمار، كما يراد بها إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية" إلا أن مفهوم عملية البناء الذي شاع بعد الحرب الباردة، ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدر لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، والإصلاح الاقتصادي والسياسي.

- الشيعة:

هو اسم يطلق على ثاني أكبر طائفة من المسلمين، وهم الذين عرفوا تاريخياً بشيعة علي أو إتباع علي وغالباً ما يشير المصطلح إلى الشيعة الاثنا عشرية لأنها الفرقة الأكبر عدداً، يرى الشيعة أن علياً بن أبي طالب هو واحد عشر أمماً من ولده، هو أئمة مفترضو الطاعة بالنص السماوي، وهم المرجع الرئيسي للمسلمين بعد وفاة النبي، وتتراوح أعداد الشيعة في العالم ما بين 154 و 200 مليون نسمة بنسبة 10 بالمائة إلى 13 بالمائة من إجمالي عدد المسلمين في العالم.

- السنة:

هي أكبر طائفة إسلامية وتنتمي إليها الغالبية العظمى من المسلمين ، من مصادر التشريع الإسلامي السني، القرآن وسنة النبي محمد ويأخذون الفقه عن الأئمة الأربعة وهم يعتقدون بصحة الخلفاء الأربعة الأوائل: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ويؤمنون بعدالة كل الصحابة.

- الدولة العراقية:

العراق (رسمياً جمهوري العراق) ، هو جمهورية برلمانية اتحادية وفقاً لدستور العراق ، ويتكون من 18 محافظة رسمياً، و19 محافظة بحكم الأمر الواقع، عاصمة بغداد والعراق هو احد دول غرب آسيا، المطلة على الخليج العربي يقدر عدد سكان العراق في 2016، بحوالي 37.547.686 نسمة. وتصل نسبة العرب من 75 بالمائة إلى 180 من الشعب العراقي والأكراد إلى 15 بالمائة من الشعب ، إما 5 بالمائة إلى 10 بالمائة، والباقي من الأشوريين وتكرمان العراق الأقليات أخرى.



الإطار النظري للدراسة:

- النظرية الواقعية الإثنائية: والتي من ابرز منظريها المعاصرين الأمريكي هانس مورغانو وذلك التمكن تحليل الظاهرة المدروسة والتي تركز على أهمية القوة في العلاقات الدولية لتحقيق المصلحة الوطنية لأي دولة، إلا أنها تغير وحدات التحليل فيها بحيث أصبحت المجموعات العرقية، الإثنائية، الطائفية، الأقلية هي الوحدات المعتمدة فيها، حيث اعتبرت هذه المقاربة الدولة بوصفها وحدة تحليل هذا لم يسهم كثيرا في تفسير وضع الأقليات وتفاعلها في عالم ما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى أنها ترى بوجود عاملين لبروز الأقليات. - نظرية النظم: التي يرجع الفضل في إدخال التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية الأمريكي دافيد ايستون والذي اعتمد في تحليله للنظام السياسي باعتباره يتكون من العديد من العمليات منها المدخلات حيث تكمن أهميتها في المقاربة النظامية في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البنية المحيطة بالنظام ومنها المطالب المختلفة للأقليات إضافة إلى باقي العمليات المتتالية الأخرى.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية .

1- المنهج التاريخي :

وهو احد المناهج المستخدمة في مثل هذه المواضيع والذي يساعد على تتبع ظاهرة الطائفية في العراق وسرد الأحداث التاريخية لتطور الأزمة لما كان لها من نزاعات وتطور للوضع الطائفي بها من فترة مضت وربطها بالوقت المعاصر .

2- المنهج الوصفي :

يستخدم في هذا البحث لغرض وصف المسالة الطائفية وما يتعلق بها، أي وصف الوقائع والواقع الذي تعيشه دولة العراق في ظل التعددية الطائفية والمذهبية ، كذا طبيعة الأثر الذي يتخلف عند تطورها . - المنهج التحليلي: الذي يهتم بدراسة الظواهر وتحليلها قصد إبراز العلاقة بين المسالة الطائفية وبناء الدولة أي كيفية تأثيرها عليها، بالإضافة إلى تفسير الدوافع التي تؤدي إلى هذا الوضع بالدولة العراقية.

الاطار الزمني للدراسة:

زمنيا كانت دراستنا تدور في اطار زمني حصرته بين عام 2003 أي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق و سقوط نظام صدام حسين إلى غاية يومنا هذا.



صعوبات الدراسة:

واجهتنا في انجاز هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات نلخصها في:

أ- افتقار مكتبة العلوم السياسية إلى المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع الطائفية خاصة في الدولة العراقية. ب- صعوبة الإلمام الكافي بالموضوع لتشعب الرؤى حول الطائفية وتداعياتها على العراق وكون المسألة المعاصرة.

ج- ارتباط معظم الدراسات بحالة معينة وتفسير الطائفية السياسية على اساس تلك الحالة.

تقسيم الدراسة:

قمت في هذه الدراسة بتناول الموضوع في ثلاث فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

- حيث كان الفصل الأول عبارة عن اطار مفاهيمي و نظري لمفهوم التعددية الطائفية و الأمن المجتمعي قمت بتقسيمه لثلاث مباحث و هي:

المبحث الأول : مفهوم التعددية الطائفية و علاقته بالمفاهيم ذات الصلة كان بثلاث مطالب الأول: تعريف التعددية الطائفية و الاثنية و المجموعات الاثنية و الثاني: عوامل ظهور الطائفية و المطلب الأخير: أهداف ووسائل الطائفية .

المبحث الثاني: مفهوم الأمن المجتمعي يتكون من مطلبين أولها تعريف الأمن بأبعاده و مستوياته و الثاني: مفهوم الأمن المجتمعي.

المبحث الثالث: الاقترابات و النظريات الخاصة بالتعددية الطائفية و الأمن المجتمعي، مطلبه الأول هو الأطر النظرية لتفسير الحراك الطائفي، أما المطلب الثاني فكان المقاربة الأثنو-واقعية، و ختمت هذا المبحث بمطلب أخير هو: المقاربة الليبرالية والمقاربات البنائية.

-أما الفصل الثاني: فكان بعنوان : التعددية الطائفية في جمهورية العراق (خصوصية التكوين) و يتكون من ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول : نشأة الجمهورية العراقية يتكون من مطلبين الأول : مدخل تاريخي للدولة العراقية و الثاني: تأسيس العراق الحديث، أما المطلب الأخير فهو: الخصائص الجغرافية و الطبيعية والبشرية للعراق



المبحث الثاني: التركيبة الاثنوغرافية للمجتمع العراقي مقسم إلى ثلاث مطالب كالآتي: الأول: المكون القومي و الثاني: المكون الديني. أما المطلب الثالث و الأخير فهو : أسباب الطائفية في العراق.

-الفصل الثالث: معنون بـ أثر و انعكاسات التعددية الطائفية على الأمن المجتمعي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، و قد قمت بتقسيمه إلى ثلاث مباحث كانت كالآتي:

المبحث الأول: تداعيات التعددية الطائفية على الوحدة والأمن المجتمعي العراقي بعد 2003 .

مطلبه الأول: تداعيات التعددية الطائفية على استقرار الدولة بعد 2003 و الثاني: تداعيات التعددية الطائفية على الصراع الاثني و العنف الطائفي في العراق بعد 2003. أما الثالث فهو : انعكاسات التعددية الطائفية على الهوية الوطنية بعد الاحتلال الأمريكي

المبحث الثاني: التعددية الطائفية و علاقتها بالتدخل الخارجي في العراق بعد 2003. كان مطلبه الأول: التعددية الطائفية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق بعد 2003 و الثاني: التعددية الطائفية و التدخل الايراني في العراق بعد 2003.

المبحث الثالث: آليات واستراتيجيات ادارة ومعالجة التعددية و الصراع الطائفي في العراق.

مطلبه الأول: تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق و الثاني: استراتيجية الفدرالية ، أما الثالث فهو : استراتيجية الكونفدرالية في العراق.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم التعددية الطائفية و الأمن المجتمعي

- **المبحث الأول:** مفهوم التعددية الطائفية و علاقته بالمفاهيم ذات الصلة.

- **المطلب الأول:** تعريف التعددية الطائفية و الاثنية و المجموعات الاثنية

- **المطلب الثاني:** عوامل ظهور الطائفية.

- **المبحث الثاني:** مفهوم الأمن المجتمعي

- **المطلب الأول:** مفهوم الأمن المجتمعي

- **المطلب الثاني:** دور الأمن و أبعاده و مستوياته.

- **المبحث الثالث:** الاقتربات و النظريات الخاصة بالتعددية الطائفية و الأمن المجتمعي.

- **المطلب الأول:** الأطر النظرية لتفسير الحراك الطائفي.

- **المطلب الثاني:** المقاربة الأثنو-واقعية

- **المطلب الثالث:** المقاربة الليبرالية والمقاربات البنائية



تمهيد:

نسعى في هذا الفصل الأول إلى تقديم مدخل نظري و مفاهيمي حول التعددية الطائفية و الأمن المجتمعي و بعض المفاهيم المشابهة لهما ، بالإدلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقات تربطهما من خلال تعريف التعددية الطائفية و علاقتها بالمفاهيم ذات الصلة في المبحث الأول ثم مفهوم الأمن المجتمعي في المبحث الثاني، لنصل في الختام إلى الاقتربات و النظريات الخاصة بالتعددية الطائفية و الأمن المجتمعي الذي سنتطرق إليه في المبحث الأخير.

المبحث الأول: مفهوم التعددية الطائفية و علاقته بالمفاهيم ذات الصلة.

كثيرا ما نسمع عن مصطلح التعددية الطائفية وأصبح محط اهتمام ودراسة من قبل الباحثين في القضايا الدولية ، ويكتسي موضوع التعددية الطائفية أهمية كبيرة وذلك للدور الذي يلعبه التعدد الطائفي في نشأة الصراعات وتطورها وتهديد استقرار وامن الدول ويؤثر على الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ودائما ما يكون هناك أطراف معينة تستفيد من هذا الوضع الطائفي التنافسي وبالتالي تسعى إلى إذكاء نار الفتنة مستخدمة هذي التعددية في تحقيق مآربها ، ما جعل الدول تسعى لإيجاد حلول واليات وأساليب لإدارة ومعالجة هذا التعدد الطائفي ، وفي هذا المبحث تطرقنا الى مفهوم التعددية الطائفية وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة

المطلب الأول: تعريف التعددية الطائفية و الاثنية و المجموعات الاثنية

لقد تعددت التعاريف بتعدد الدراسات المتناولة لموضوع الطائفية، ومن بين هذه التعاريف نجد، التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي .

أولاً: الطائفية

1-تعريف الطائفية :

1-1-الطائفية لغة: من طائفة :اسم جمعه : طائفات و طوائف و الطائفةُ : الجماعةُ والفرقةُ.

الطائفة من الشيء الجزء منه، والطائفة جماعة من الناس، وقيل أقلها رجلان وقيل ثلاثة وغير ذلك¹.

¹ ابن منظور، لسان العرب ، ط1 ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، مصر 1981 ، ص 2723.



والطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقيل الرجل الواحد فما فوقه، ويقال طائفة من الناس، وطائفة من الليل. و طائفةٌ : جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ، و فِرْقَةٌ (وَإِنَّ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا) (الحجرات آية 09).¹

1-2- الطائفية اصطلاحاً : هي نظام سياسي اجتماعي متخلف يركز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تتوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة للدولة، أو الكيان السياسي، هو لاشك فيه كيان ضعيف، لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه.²

من هذا التعريف يتضح لنا بان الطائفية تدل على أن العوامل الدينية تتدخل في الحياة السياسية للدولة ، وتشكل مجموعات ذات توجهات مختلفة وتتعارض مع بعضها البعض ، وبالتالي تشكل كياناً سياسياً ضعيفاً وهشاً ، في هذه الحالة الدولة لا يمكنها احتواء هذه الاختلافات. خاصة في عملية اتخاذ القرارات السياسية وإرساء السياسة الخارجية ، حيث يكون لكل طائفة حكمها. ومنه لا يمكن إنشاء دولة منقسمة ومتناقضة أيديولوجياً.

ويعرفها كل من "ماكس فيبر" و "ارنستروولش" على أنها "مجموعة من المؤمنين بمبادئ معينة ذات عضوية اختيارية أو تعاقدية".³

فالطائفية انتماء لطائفة معينة دينية أو اجتماعية ولكن ليست عرقية، فمن الممكن أن يجتمع عدد من القوميات في طائفة واحدة بخلاف أوطانهم، أو لغاتهم.⁴

يعرفها سعيد السامرائي : هي تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق تجاه الطرف الآخر، فهي شعور السني بالضغينة تجاه الشيعي وشعور الشيعي بالضغينة تجاه السني، وهذا كله دون سبب واضح بل نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات طرف ضد الآخر.⁵

نفهم من هذا التعريف بان الضغينة والنفاق اتجاه الطرف الآخر هو الشعور السائد ، من دون مبرر أو سبب وجيه يرجع إليه الطرفين لتبرير هذا الشعور ، خاصة في ظل جذب الانتباه من طرف للطرف

¹ حسان حلاق و عباس صباغ، معجم المعاني الجامع، باب طاف. ص 473.

² عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة، ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1997، ص 745.

³ جلال الدين محمد صالح ، الطائفية الدينية بواعثها واقعا ومكافحتها ، دط، دار جامعة نايف للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2016 ، ص 32.

⁴ عبد الحسين صالح الطائي ، مفهوم الطائفية تحليل جذورها الفكرية والإجتماعية والإقتصادية ، مدونة الحزب الشيعي العراقي على النت، مقال منشور على الموقع: <http://iraqicparchives.com> تاريخ الاطلاع: 2022/04/06 على الساعة: 21:47.

⁵ سعيد السامرائي ، الطائفية في العراق ، ط1 ، مؤسسة الفجر ، لندن ، 1993 ، ص 43.



الأخر ، كما هي عليه الحالة بين السنة والشيعية نتيجة لعمليات الشحن العاطفي والتلفيقات ضد بعضهما البعض.

ويعرفها الدكتور "لطف عبد العظيم خوجة" : الطائفية مصطلح لا يدل على عدوان، ولا قتال، وإنما تعصب في الانتماء إلى الطائفة، يحمل على استحسان مذهبها والدفاع عنه وذم غيره، ولو لم يكن كذلك لما اختار الشخص طائفة على غيرها من الطوائف، ولا يلزم من الطائفية الشخص الاعتداء على الآخرين¹.

من تعريف الدكتور "لطف عبد العظيم خوجة" نفهم أن الطائفية لا تدل بالضرورة على العدوان والقتال والعنف ، وإنما هي تعصب في الانتماء للفرد وليس مهاجمة الطوائف الأخرى ، ويتمتع هذا الانتماء بالسلمية فيختار الطائفة ويدافع عنها واستحسان مذهبها وذم غيره في الإطار السلمي.

وتتنوع إلى طائفية سياسية، وطائفية اجتماعية وطائفية دينية وبين هذه الأنواع تداخل وتشابك غير أنها لا تعطي معنى واحد فمصطلح الطائفية الاجتماعية مثلا : لبيان التنوع الطائفي للمجتمع، لكنها في ميدان السياسة تستخدم على أنها منقوص ومذمة لنبذ وتعبير اتجاه سياسي ما للدلالة على أنه دون مرتبة اللاطائفية في طرفه السياسي أو ممارسته العملية في تنظيم علاقته مع الآخر وتعاطيه معه في هذا الشأن وتقترن تارة منفردة وتارة مقترنة بالدينية².

2- التعددية الطائفية:

2-1- تعريفها لغة : التعددية هو مفهوم ينادي بأن هناك عدّة أنواع من الواقع والحقيقة مع ضرورة قبول

الأنماط الثقافية والجنسيّة والعرقية والدينيّة القائمة بين مختلف الجماعات الإنسانيّة

أو هو نظام سياسيّ قائم على تعايش الجماعات المختلفة والمستقلّة في الإدارة مع تمثيلها في الحكم •
التعددية الحزبية: اعتماد عدّة أحزاب سياسيّة في دولة ما.

ومنه نجد أن المعنى اللغوي يشير إلى وجود التعدد أي أكثر من شيء واحد عدديا .

2-2- اصطلاحا: يعرفها معجم العلوم الاجتماعية بأنها : تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل

جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع، وتعدد المجتمعات نفسها.

¹ خالد مزيبية ، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان ، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012-2013، ص 5.

² جلال الدين محمد صالح ، مرجع سابق ، ص 17.

وهناك من عرفها بأنها وصف لظاهرة مشاهدة محسوسة، إلا وهي التنوع والتباين والاختلاف بين البشر في ألوانهم وجنسياتهم وآرائهم ومعتقداتهم وقيمهم وثقافتهم وأديانهم ومناهج حياتهم¹

لكن التعددية أصبحت اليوم مصطلحا للمبادئ والمفاهيم التي تتناول أمرا آخر، إلا وهو منهج التعامل مع ظاهرة التباين والتنوع في حياة الناس، فالتعددية (Pluralism) بوجهها الأول وصف لظاهرة طبيعية قائمة وواقعية في كل المجتمعات² ، والتعددية بوجهها الثاني (هي مصطلح سياسي ينظر من خلاله إلى العالم من زاوية احتوائه على أنواع عديدة من الهويات السياسية المختلفة التي لا يمكن اختصارها إلى واحد أو اثنين فقط، ولا بد من الاعتراف بأن العالم قابل لوجود كافة الأنواع والأطياف السياسية والعرقية والدينية)³.

فهو تنظيم المجتمع على أساس التباين والتنوع كظاهرة طبيعية و واقعية ، والاعتراف بوجود كافة الأطياف السياسية والعرقية والدينية في كل المجتمعات .

إن تعدد الجماعات في أي مجتمع، يعبر عن التنوع والشراء في جوانب الحياة، وفي الأدوار التي يقوم بها الناس، وهو الأمر الذي فسر وجوده في التاريخ العربي من قبل بعض الباحثين، بأنه نوع من التفكك، ولكن الواقع يؤكد أن التنوع في الجماعات مرتبط بالوظائف الحياتية، الأمر الذي يجعله مرتبطا بتعدد ادوار الفرد نفسه⁴ .

إن الاختلاف مظهر طبيعي في الاجتماع الإنساني وهو الوجه الآخر والنتيجة الحتمية لواقع التعدد ، أي أن التعدد لا بد أن يستدعي الاختلاف ويقترضه، فالاختلاف من هذه الزاوية، قبل أن يكون حقا، هو أمر واقع ومظهر طبيعي من مظاهر الحياة البشرية والاجتماع البشري وكما تتجلى هذه الظاهرة الطبيعية بين الأفراد تتجلى بين الجماعات أيضا، لذلك لا جال لإنكار ظاهرة الاختلاف بما هي وجود متحقق سواء من حيث الوجود المادي للإنسان أو من حيث الفكر والسلوك وأنماط الاستجابة⁵.

ثانيا: بعض المفاهيم المشابهة لمفهوم الطائفية.

1- الإثنية : من الناحية اللغوية لفظ أثنية مشتقة من الكلمة اليونانية Ethnos، وهي تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي و الاجتماعي لدولة المدينة Poliscite، والأثنيون عند اليونانيين

¹ بسطامي محمد سعيد خير، رؤية اسلامية لقضية التعدد ، نقلا عن أثر التعددية الاثنية في العراق لكرديستان لسالم سعيد، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية 2008، ص12.

² المرجع نفسه، ص 63.

³ رعد صالح الأوسى، التعددية السياسية في جنوب لبنان، دار مجدلاوي، ط1، 2006، ص 19

⁴ بسطامي محمد سعيد خير، مرجع سابق، ص 63.

⁵ المرجع نفسه، نفس الصفحة، ص 63.



القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم لكنهم غير شموليين داخل دولة المدينة ونقصد كذلك بالاثنيين الأشخاص غير المسيحيين.¹

أما من الناحية الاصطلاحية فقد ظهر المصطلح متأخرا في المعجم العلمي عام 1896، عند "فاشي دولابوج vacher de la poug" مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية **les selections sociales**، ويعتبر "جورج منتوندون Georg Montondon"، هو أول من استعمل مصطلح الإثنية ويعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية، ويميز بينها وبين القومية، فيما بعد "ليود على تطوير المصطلح سنة 1941.²

عند هوروتيز : " مفهوم العرق هو مظلة تحتضن بسهولة جماعات متباينة من اللون، اللغة، والدين، ويشمل القبائل والأعراق والجنسيات والطبقات.³

وباختصار فإن الجماعة الإثنية هي جماعة اجتماعية يتقاسم ويشترك أعضاؤها في هوية اجتماعية جماعية تسمى أثنية، مغمورة في ثقافة خاصة بالمجموعة وضعت لضمان حياتهم وعي شهم من جيل لآخر.⁴

2- العرقية : إن لفظ **Ethnicity** مشتق من اللفظ اللاتيني **Ethnos** والذي يقابل **nation** بالإنجليزية. ويلاحظ أن هناك اختلافات كبيرة حول مفهوم الجماعة العرقية، فعلى سبيل المثال، يعرفها "موريس" بأنها: مجموعة محددة تختلف ثقافتها عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه، ويعتقد أفرادها أو الآخرون أنهم يرتبطون بأوامر عرقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة.⁵

هي تشكيل لمجموعة محدودة من المجتمع وتمثل جزءا منه مرتبطة بعوامل عرقية أو ثقافية أو وطنية مشتركة متميزة عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه ، كما ترى هذه التشكيلات من الواجب الحفاظ على تميزهم عن الآخرين.

¹ أسيا مزغم ،تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2016/2017، ص 18.

² حيزية بركات ، أزمة الهوية الطائفية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015-2016، ص 23.

³ سمية بلعيد ، النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها ، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009-2010 ص 19.

⁴ "KanchanChadra" what is ethnic | dentity and does't mater " , in the Annual Review of political science .. USA,2005, p.02

⁵ تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مرجع سابق ، ص 19.



بينما يعرفها البعض بأنها : تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل)، أو ثقافية (كوحدة اللغة، الدين، التاريخ، أو غيرها من المقومات الثقافي¹.

ومن خلال هذا التعريف ، نجد بان أفراد الجماعة العرقية يتوجب عليهم إدراك هويتهم المتميزة ووعيهم بمقوماتهم العرقية الفيزيقية (أي أن لهم نفس الأصل) أو الثقافية كوحدة مميزة لهم . ويتولد الوعي العرقي بالذات لدى أفراد الجماعة ما من خلال علاقات الجماعة وتفاعلها مع الجماعات العرقية الأخرى التي تشاركها ذات الإطار الاجتماعي السياسي المجتمع أو الدولة)².

3- الأقليات : تم تعريفها في العرف الدولي : يقصد بالأقليات فئات من رعايا دولة من الدول متميزة من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها .

وهناك عدة مصطلحات للدلالة على الأقليات ، وكثيرا ما تستعمل في اللغة الانجليزية ولا تستعمل عادة في اللغة العربية ، منها أقلية لغوية ، أقلية لغوية ثقافية ، الأقلية العرقية ، الأقلية الثقافية العرقية ، الأقلية القومية.³

إن الأصل اللغوي لكلمة أقلية في تعريف القاموس المحيط هي من كلمة " قل يقل فهو قليل " ويقال اقله جعله قليل ، وقوم قليلون و أقلاء قل وقليلون . وجاء في منجد اللغة والأعلام ، قل وقلا ضده كثرة ، أما في الموسوعة السياسية نجدها " مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي⁴.

أما عن تعريف الموسوعة البريطانية الجديدة فالأقلية هي مجموعة متميزة ثقافيا أو اثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع أكبر وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة يحمل داخله شبكة أكثر من الآثار السياسية والاجتماعية .؟ وفي معجم آخر، نجد تعريف الأقليات بأنها مجموعة من رعايا دولة ما تختلف عن الأغلبية في الانتماء الاثني أو القومي أو الديني ، وغالبا ما تشعر الأقليات بالحاجة إلى

¹ بهاء الدين مكاوي محمد قبلي ، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا ، دط، مركز الراصد للدراسات ، 2006 ، ص 30.
² أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار فاروس العلمية ، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية، 2007، ص 118.

³ مرابط رايح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول ، دراسة حالة كوسوفو، مذكرة مكملة لنيل الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص15
⁴ ظاهر الزاوي الطرابلسي، ترتيب القاموس المحيط: ج3، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1959، ص04.



تشريعات تضمن حمايتها وحرّياتها الدينية والثقافية ومساواتها مع الأكثرية في التمتع بجميع الحقوق المدنية و السياسية¹ .

هناك العديد من التعريفات الاصطلاحية حول مفهوم الأقلية كلا وفق معايير متنوعة ومختلفة، وكما تطرق إليه الدكتور احمد وهبان " فيمكن تمييز ثلاثة اتجاهات فكرية بصدد تعريف الأقلية:

أولاً: أنصار معيار العدد أي عدد أفراد جماعة الأقلية مقارنا بعدد باقي أفراد المجتمع² .

ثانياً : الاتجاه الثاني ومضمونه أن الأقلية ، هي كل جماعة عرقية مستضعفة (التأكيد على معيار الوضع السياسي والاجتماعي للأقلية) .

ثالثاً : الاتجاه الثالث وفحواه أن الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا والأدنى موقعا³ .

بدأ بالاتجاه الأول وهو اتجاه أنصار معيار العدد سنتناول بعض التعاريف في هذا الصدد:

1- الأقلية هي مجموعة مع السكان لديهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والعادات . فمفاد هذا التعريف أن الأقلية هي جماعة عرقية متميزة عن غالبية سكان مجتمعها بصدد شتى مقومات الذاتية العرقية⁴ .

2- ينصرف اصطلاح الأقلية على وجه العموم إلى أية طائفة من البشر المنتمين إلى جنسية دولة بعينها متى تميزوا عن أغلبية المواطنين المكونين لعنصر السكان في الدولة المعينة ، من حيث العنصر أو الدين أو اللغة ، وهناك من يعرف الأقلية بأنها " جماعة من بين رعايا الدولة تنتمي بجنسها أو بلغتها أو بدينها إلى غير ما ينتمي إليه غالبية الرعايا⁵ :

معنى هذا أن الأفراد ينتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه الغالبية للسكان ، وهم قلة مقارنة مع المجموع من الناحية العددية وهم جزء من سكان الدولة ويحملون جنسيتها .

وهكذا يتضح في ثنايا ما تقدم تركيز أصحاب التعريفات السابقة على معيار العدد إذ يستفاد من هذه التعريفات قاطبة أن الأقلية لا تعدو أن تكون " الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها إذا كان المعيار العددي فقط ، فيؤخذ على هذا الاتجاه عدم إشارة أتباعه إلي الأوضاع السياسية

¹ حيدر إبراهيم وميلاد حناء ازمة الأقليات في الوطن العربي، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص 21.

² الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ط3، ج 1 ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص244.

³ وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، ص 151

⁴ محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج 1 ، (الجماعة الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية بدون تاريخ 151.

⁵ حافظ غانم محمد، مبادئ القانون الدولي العام، ط3، القاهرة: دار النهضة العربية، 1972 ، ص523.



والاجتماعية والاقتصادية للأقليات ووزنها داخل الدولة كجماعة صغيرة تتميز بخصائص معينة هذا من جهة أنصار معيار العدد¹ .

يرون أصحاب الاتجاه الثاني بان الأقلية هي الجماعة العرقية المضطهدة من الناحية السياسية والاجتماعية ، ولا يرون في المعيار العددي هو الفارق ، وركزوا على الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للجماعة ، فهم يعتبرون أن الجماعة العرقية المستضعفة والمهمشة ومهزومة الحقوق من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي الأقلية بغض النظر على عددها مقارنة بما تمثله من أغلبية سكانية .

فهذا المعيار يمكن أن يسمى بالمعيار السوسولوجي أو معيار الأهمية ، وفي هذا الصدد هناك تعريف يري أن الأقلية هي مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لها السيطرة أو الهيمنة ، تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب ، تصبو إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة بها 'فالأقلية حسب هذا المعيار هي الربط بين ثلاثة عناصر هي المقومات الثقافية أو الطبقية، الشعور بالتمايز بموجبها و المصالح المستقاة من الحرص عليها.²

يتضح من خلال هذا التعريف بان المعيار السوسولوجي أو معيار الأهمية هو الذي يصنف الجماعة بأنها أقلية ، حيث يعتقد أصحاب هذا الاتجاه بان الأقلية هي جماعة عرقية تتمتع بجنسية الدولة وتختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب ولا تملك السيطرة أو الهيمنة ، ويمارس ضدها التمييز ومعاملة قوامها عدم المساواة في عديد المجالات ، وبالتالي ينمو عندهم شعور بان هناك تمييز جماعي يمارس ضدهم .

و فضلا عما سبق فهناك تعريف آخر قوامه أن الأقلية جماعة من الناس تختلف عن الآخرين في مجتمع ما من حيث العرق أو القومية أو الدين أو اللغة و تريهذه الجماعة كجماعة متميزة فعلاوة على ذلك فهذه الجماعة بعيدة عن السلطة و من ثم تكون عرضة للإستبعاد و التمييز و المعاملة المختلفة³.

نستنتج مما سبق ان أنصار هذا الاتجاه يعرفون الأقلية بأنها جماعة عرقية حيث ان معيار العددي لا يهم فالمعيار عندهم هو الأهمية أي ان تكون الجماعة العرقية الأدنى مستوى وغير مهيمنة ومضطهدة

¹ مقلد إسماعيل صديري ، العلاقات السياسية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 106.

² نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، (القاهرة مكتبة النهضة، 1988)، ص 19.

³ السيد محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشرعية الإسلامية، الإسكندرية منشأة المعارف، 1990، ص 97.



وتعاني من التمييز والتهميش وبالتالي ليست الأقلية هي الأقل عددا بل هي الأقل هيمنة واهمية على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

أما الاتجاه الثالث فيرى أنصاره أن الأقلية هي كل جماعة عرقية اقل عددا والأدنى موقعا معا، فهم يجمعون بين معيار العدد والأهمية وفي تعريفاتهم نجد تركيزهم يتمحور على أن الأقلية هي جماعة ذات كم بشري اقل ووضعية سياسية واقتصادية واجتماعية أدنى وهي غير مهيمنة في أي مجال من المجالات مقارنة بباقي المجتمع .

ومن بين تعريفاتهم نجد :

هي مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو ثقافة و غير مهيمنة و غير مهيمنة و تشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها.¹

في عام 1985 تبنت اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات تعريفا قدمه أحد أعضائها للأقلية: " أنها جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية و يكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة و لهم خصائص عرقية دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلبية السكان و يكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم و يشجعه وجود - ولو ضمنا - إرادة جماعية للبقاء كجماعة متميزة، و هدفه هو تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع و القانون.

3- التطرف : التطرف في اللغة معناه : الوقوف في الطرف : فهو يقابل التوسط و الاعتدال، إذن فهو على هذا يصدق على التسبب، كما يصدق على المغالاة، وينتظم شكله بالإفراط والتفريط على حد سواء، لان في كل منهما جنوحا إلى طرف آخر بعيدا عن الجادة و الوسط.²

وهو يعني المغالاة والإفراط والعصبية، وهي عكس الوسطية و الاعتدال في جميع نواحي التفكير اتجاه المعتقدات، والأفكار وعلى هذا الأساس فان التطرف هو : "مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تجاوزت المتفق عليه سياسيا واجتماعيا، ودينيا داخل الدول"، ومن هنا تنشأ ظاهرة الإرهاب، لأن التطرف مقدمة حتمية للإرهاب.³

¹ اعلام وائل أحمد، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1994، ص08

² صلاح الصاوي ، التطرف الديني الرأي الآخر، دط، الأفاق الدولية للإعلام ، 1993، ص8

³ أنس محمد الصراوية ، التطرف والإرهاب ما بين الفكر والفعل ، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية ، قسم الدراسات الدينية والجماعات الإسلامية، من ورقة عمل لمكتب الأمم المتحدة، منشور على موقع: <https://www.unodc.org> تاريخ الاطلاع: 2022/04/07 على الساعة 00:04.



فالظاهر أن مفهوم التطرف والتعصب مفهومان متلازمان، يكون الأول يظهر نتيجة للثاني إلا أنه بالتمعن والنظر في حقيقة مفهوم التطرف تظهر بوادر الاختلاف تتمثل في أن التطرف قد يكون نابعا من أي فرد أي ينسب إلى شخص معين، بينما التعصب يكون مرجعية من جماعة عريضة سواء كانت، طائفية أو قبلية أو إثنيات معينة¹.

نستخلص مما سبق بان التطرف يمثل أسلوب يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو على التسامح معها، أو هو الخروج عن النظام السائد في المجتمع، ورفض للواقع المحيط بالفرد. و التعصب هو اتجاه أو موقف متشدد يتبناه الفرد ويرى أنه هو الحق الوحيد والحقيقة المطلقة.

4- المذهبية : في الاصطلاح الفقهي " يطلق المذهب في بداية ظهور المدارس الفقهية الكبرى على ما ذهب إليه إمام من الأئمة من الأحكام الاجتهادية تطلق عما بعده على ما قاله الإمام هو أصحابه على طريقته نسب إليه مذهب لكونه يجري على قواعده، وأصله الذي بني عليه مذهبه، وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من أهل من مذهبه. " ²

فلم يكن ظهور الفرق والمذاهب في الإسلام فجائيا، أو منطلق من فراغ بل له خلفيات و أرضية مناسبة، وعوامل واقعية مشدودة إلى ساحة الخلافات الفكرية والسياسية معا، مما زاد الهوية حاجة في بلورة تكليفهم الشرعي، مما حمل الفقهاء، والمتكلمين عن بلورة أفكار متباينة تلاؤم حاجة الكلام إلى اتجاهات الشرعية، تتاقص الاتجاهات التي تخالفهم فكريا وسياسيان من أجل توفير عطاء ديني يدعم ممارستهم السياسية، مما أدى إلى بناء طائفي مستقل محوره الفرق والمذهب، وهي عديدة في تاريخ الإسلام، كالمذهب المالكي، المذهب الشافعي، المذهب الجعفري، السني و الشيعي .

ومن هنا فالطائفية غير مذهبية فليس ضروريا أن يكون الطائفي متدينا أو ملتزما دينيا، ومذهبيا، على عكس المذهبي الذي يفترض به التقيد بقواعد مذهبية فكريا وسلوكيا³.

5- القومية: قبل أن نخوض في التعريف بمفهوم القومية تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا المفهوم قد تعددت تعريفاته و ذلك لتعدد الباحثين المنشغلين بهذا المفهوم، فمصطلح القومية حديث النشأة و لم يكن شائعا

¹ عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج 1 ، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان ، 1979 ، ص 768.

² محمود حامد الزناتي ، تعريف المذهب الفقهي، قسم البحوث الاسلامية بوزارة الوفاق و الشؤون الاسلامية، قطر 1994. ص 84.

³ هشام عوكل ، الطائفية والمذهبية السياسية الحديثة ، ديوان العرب، 18 مارس 2017 .



إلا في العصر الحديث، مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة و في الدلالة السياسية للمفهوم يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة ، في الانتماء إلى الأمة المحددة¹.

فالقومية هي مجموعة الصفات و المميزات و الخصائص و الإرادات التي ألفت بين الجماعة وكونت منهم أمة، كوحدة الموطن و اللغة و الثقافة و التاريخ و المصير و أحيانا العرف و الدين و العادات و التقاليد... الخ، فهناك تلازم بين مفهوم القومية و مفهوم الأمة و الشعور القومي، أي الشعور بالانتماء إلى وطن، إلى امة².

هناك من يعرفها على أنها "الميل و الشعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة، و رغبة في المجتمع و الترابط لتحقيق غايات و أهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير³.

أما المفهوم السياسي للقومية فمفاده⁴ أن القومية هي عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمة إلى الاعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متميزة عن غيرها من الجماعات، لها كيانه الذاتي و تطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في أن تنتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها، و أن تنظم كيانه القومي تنظيما اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا بما يحقق شخصيتها القومية.

و نجد "هنسلي" Hinsley في كتابه " Nationalism and internationalSystem يعرف القومية بأنها حالة عقلية من خلالها يصبح الولاء السياسي للفرد يكون نحو أمة⁵.

ومنه فالقومية هي حالة شعورية وإدراك وإحساس بالانتماء إلى جماعة أو أمة ذات تراث مشترك أو وطن تربط بين مكوناته غايات وأهداف ومصير مشترك يدل على وحدة العقيدة السياسية وولائها للأمة نفسها .

و لعل من أكثر التعريفات شمولا و أوسعها إحاطة بمفهوم القومية حسب "أحمد وهبان" هو ذلك التعريف الذي مفاده أن القومية تعني مجرد التعبير عن ذات الأمة في مجال جماعة الأمم (الجماعة الإنسانية الشاملة). وهي من الداخل تعبير عن إحساس الفرد بارتباطه بالحياة المشتركة بمفاهيمها و

¹ إسماعيل صبرتي، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 97.

² أمربط رايح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، دراسة حالة كوسوفو، مرجع سابق، ص 20.

³ ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية والدولية، مرجع سابق، ص 97.

⁴ وهبان أحمد، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 52.

⁵ المرجع نفسه، ص 53.



أساليبها التي تختص بها أمته و هو إحساس يؤدي إلى تضامن أبناء الأمة تضامنا طبيعيا يستتبعه من تقيد الأناية الفردية تقييدا ذاتيا مصدره ذات الفرد من أجل صالح الجماعة¹.

هناك من يخلط بين مفهومي "الوطنية و القومية و تجدر الإشارة إلى الاختلاف بين المصطلحين فمفهوم الوطنية يشير إلى جانب الوطن أو إلى الارتباط الفرد بإطاره الإقليمي و من يقطنه من أفراد، و ما يسوده من نظم، و بالتالي يكون ولاء الفرد لوطنه، و الشعور الوطني غريزة طبيعية تدفع إلى التعصب للوطن و التضحية في سبيله، وهو شعور لازم الإنسان منذ انضمامه إلى غيره من بني البشر في حياة مشتركة مستقرة ، أما القومية فهي مفهوم يشير إلى حب الأمة ، أي ارتباط الفرد بجماعة من البشر تعرف اصطلاحا بالأمة، وبالتالي فإن الشعور القومي يعد حديث العهد إذا ظهر بمظهر فكرة القومية ، وذلك فان ثمة اختلافا بئنا بين الشعور الوطني والشعور القومي ، إذ يقتصر الأول على الوعي بمشاكل الدولة التي ينتمي إليها الشخص .أما الشعور القومي فينصرف إلى مشاكل الأمة وتطلعاتها القومية .²

ومما سبق نستنتج أن التعاريف تعددت حول مفهوم القومية واتفقت على أن القومية هي مجموعة الصفات والخصائص التي تميز وترتبط بين الجماعة وتخلق الشعور بالانتماء إليها والتمايز على باقي الجماعات وهذا على جميع الأبعاد اجتماعيا سياسيا واقتصاديا ، وكذا التضامن والتالف والتطلع لتحقيق الأهداف والغايات لصالح هذه الأمة ، كما أنها تختلف عن مفهوم الوطنية فالشعور الوطني يقتصر على الإقليم أو الدولة أما الشعور القومي فينصرف إلى مشاكل الأمة القومية .

المطلب الثاني : عوامل ظهور الطائفية

أولا: العامل الديني في الحضارات غير الإسلامية: سنتطرق للعامل الديني من خلال الديانة اليهودية والديانة المسيحية.

1. الديانة اليهودية : افترق اليهود بسبب خلافهم في دينهم بعد تخريب بيت المقدس الذي بناه النبي سليمان عليه السلام إلى أربعة فرق، وهم الطائفة الريانية، وطائفة القراء وطائفة العنانية وطائفة السمرة، فالطائفة الريانية يعدلون في أحكام التشريعية على التلمود، وهي لا تعمل بالنصوص اللاهية وهناك من يعتبرهم بعيدين تماما البعد عن الأصول الحقيقية للديانة اليهودية، أما طائفة القراء يحكمون نصوص التوراة ولا يعترفون، بمن خالفها ويلزمون النص دون تقليد، وفيما يخص الطائفة العنانية تخالف هاته الطائفة وتطعن في الطائفة الريانية والقراء، وأعم الخلافات نجدها في دعوتهم للإقرار بنبوته محمد صلى

¹المرجع السابق، ص 55.

²المرجع نفسه، ص 57.



الله عليه وسلم، وأنه أرسل للعرب وإجمال القول في عيسى عليه السلام، واستعمال الأهله لمعرفة الشهر كما هو عند المسلمين، وكذلك قضية التوراة التي يرون أنها لم تنسخ ويبقى العمل بها، وبالنسبة للطائفة الأخيرة السمرة فإنها تنتكر بنبوءة داوود ومن بعد من الأنبياء، ويرفضون فكرة أن يكون بعد موسى نبي¹.

نستنتج مما سبق أن اغلب هذه الطوائف اختلفت مع بعضها البعض مما أدى إلى نشوء الخلاف فيما بينها ، وأصبح لكل طائفة منهاجا تتبعه وتعتبره هو الأصلح والأصح وبالرجوع للجانب الديني نجد أن هذه الطوائف يختلف استيعابها وفهمها لديانتها اليهودية ولا يربطها أي تشارك بينها وبين بقية الطوائف من هذه الناحية .

2. الديانة المسيحية : انقسمت المسيحية إلى ثلاث طوائف، وذلك بعد اعتناق الإمبراطور قسطنطين المسيحية وذلك حسب المراحل التالية²:

المرحلة الأولى: منذ بدء انتشار المسيحية إلى ظهور الإسلام، كان الاختلاف حول شخصية السيد المسيح هو الله نفسه ؟ هل المسيح هو الله نفسه ؟ هل المسيح فيه جزء بشري وجزء إلهي ؟ هل المسيح ابن الله ؟ هل الابن المسيح أو الأب في الجوهر ؟

المرحلة الثانية : منذ ظهور الإسلام حتى الحروب الصليبية، وكان الخلاف حول وسائل التقرب من السيد المسيح، فيما يتعلق بالصور والتماثيل، هل يمكن التقرب بها أم لا ؟ وذلك لتأثيرها بتعاليم الحضارة الإسلامية المبغضة للشرك، والتقرب إلى الله بكل ما هو مجسد سواء صورة أو صنم.

المرحلة الثالثة : من الحروب الصليبية إلى الإصلاح الديني، وقد تميزت بتشكيل الأحزاب الدينية وصراعها فيما بينها أي بين أتباع الديانة المسيحية، وذلك بعد تعايش المسيحيين مع المسلمين، واقتناع الكثير بالعبقيرة الإسلامية، وكان من نتائج هذا الصراع انفصال الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية عن الكنيسة الكاثوليكية³.

من خلال هذه المراحل الثلاثة نرى أن الديانة المسيحية انقسمت وتطور الخلاف بين طوائفها ، فمن الخلاف حول شخصية السيد المسيح إلى الكيفية والوسائل التي تمكن من التقرب إليه ، ومنه صار الخلاف انقساماً ثم انفصالاً صريحاً عن بعضها البعض ، وهذا بعد الاحتكاك بالديانة الإسلامية .

¹خالد مزابية، المرجع السابق، ص 2.

²تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مرجع سابق، ص 20.

³خالد مزابية، المرجع السابق، ص 3.

ثانيا: العامل السياسي في الحضارة الإسلامية.

مما لا شك فيه أن كتب التاريخ الإسلامي أجمعت على أن الأنصار عقب وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، أسرعوا إلى الاجتماع في سقيفة بني ساعدة الأنصاري ليختاروا خليفة للمسلمين وأنه لم يكن أحد من المهاجرين موجودا، وذلك خوفا من أن يستأثر المهاجرون لها، وخاصة أن فيهم الطلقاء والمؤلفة قلوبهم، وفيهم عتاه المشركين و رؤوسهم منهم من قتل الأنصار أو اشتركوا في قتال أقربائهم ...

إن الأنصار اجتمعوا بطريقة سرية لمناقشة قضية الخلافة والشؤون السياسية واختيار من يحكمهم دون استشارة المهاجرين هؤلاء الذين كانوا مشغولون بأمر وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم. وكان الحاكم أو الخليفة الذي اختاروه لهذا الشأن هو أبو بكر الصديق.¹

نفهم من هذا أن القيادة السياسية تختلف على المرجعية الدينية والاختيار هو بالمشورة والاتفاق والمبايعة وهي مدرسة الخلافة ، وما إن ينصب الخليفة تعقد له الولاية ووجبت له الطاعة ، ومع مرور الوقت ظهرت المذاهب لعقيدة أهل السنة والجماعة .

في مقابل هذا الرأي لمدرسة الخلافة كان هناك رأي آخر لأهل البيت (عليهم السلام) وفي طالعتهم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وفاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، والعباس عم النبي، والحسان سيدا شباب أهل الجنة، وبعض الصحابة، حيث يرون أولوية الإمام علي بخلافة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتبلور هذا الرأي خاصة بعد استشهاد الإمام الحسين في كربلاء وظهرت الاتجاهات الشيعية المختلفة، أبرزها المذهب الجعفري الإثنا عشري، والزيدية و الإسماعيلية.²

ينظر إلى المسألة المذهبية في الإسلام أنها تمثل اختلاف الاجتهادات والروى في الفكر والتشريع الإسلامي.³

المطلب الثالث : أهداف ووسائل الطائفية .

أولا - أهداف الطائفية .

1- تحقيق مبدأ المساواة : يتمثل هذا الهدف في سعي الأقلية إلى أن تتعامل وفقا لمبدأ المساواة في علاقاتها مع الجماعات الأخرى، هذا يعني اعتراف باقي أفراد المجتمع التي تتواجد فيه، مهما كانت الصفات التي تميزها عنهم، مع خضوعها لمساواة قانونية بعيدة عن التمييز.¹

¹ تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مرجع سابق، ص 21.

² خالد مزابية ، المرجع السابق ، ص 3.

³ حسن موسى الصفار ، الطائفية بين السياسة والدين ، ط 1 ، ددن، دب، 2009، ص 176.



2- ضم الأقاليم والأقاليم : من بين الأهداف المهمة للطائفية وهو لم الشمل وكذلك ضم المساحات والأقاليم التي يتواجد فيها أنصار وأصحاب الطائفة في الدول المجاورة ، وخلق كيانات داخل الدول والسعي لضمها في إطار الدولة الأم ، وهذا بمساعدة الشعور بالانتماء القومي والمصير المشترك والرغبة في تحقيق الأهداف والغايات المشتركة.

3- الحكم الذاتي : يعتبر هذا الهدف بمثابة مرحلة متقدمة، بالمقارنة مع الهدفين السابقين، ويمكن تعريف الحكم الذاتي بأنه: "حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها، داخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجيهات أو أوامر من أي دولة خارجية، أي أن الأقاليم التي تتمتع بهذا النظام تسير من خلال حكومة ومجلس قوانين، لا تخضع لرقابة السلطة المركزية وفقا لهذا النظام فإن الجماعات من خلال حركتها المنتظمة قد تعمل للوصول إلى تحقيق استقلال ذاتي².

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الحكم الذاتي هو مرحلة ما قبل النهائية لخطوة الاستقلال ، وانه تحقيق لهدف مهم للجماعة ، وهذا يجعل الجماعة تتحرك بحرية اكبر وتسير شؤونها بأريحية والمطالبة بالهدف الكبير وهو الاستقلال ، وهناك أمثلة كثيرة على هذا النحو فالعديد من الأقاليم استطاعت تحقيق الحكم الذاتي داخل دولها وتحقيق الاستقلال لاحقا مثل كرواتيا وسلوفينا في جوان 1991.

4- الانفصالية : بعض الجماعات التي تمثل أقلية في الدولة، نجد أن استمرار تعايشها مع غيرها من الجماعات الأخرى المختلفة عنها لا يلبي مطالبها ولا يحقق طموحاتها بل يرتب النزعة والدعوة إلى الانفصال عن المجتمع، وإذا كان الانفصال يتموقع في قمة الهرم والأهداف للأقلية فإنه مثل كذلك أهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول، خاصة إذا كان تواجد الأقلية يمتد طبيعيا الدول الجوار، الشيعة في لبنان، الأكراد في العراق، حيث لا توجد، أي على أن الانفصال يعد الحل الأمثل لاحتواء الفروقات وعدم التجانس العرقي أو الديني أو الحضاري داخل الدولة³.

ومنه فان الانفصال ما هو إلا حل جذري للمشكلة ،مع انعدام الامل في التعايش مع غيرها م الجماعات .

ثانيا - وسائل الطائفية :

1- الوسائل السلمية : وهي كل الطرق والسبل السلمية لتحقيق أهدافها .

¹ فايز علي سلهب ، إسلام بلا طوائف ، طا ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ، 2008، ص 187.
² وفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2004-2005، ص 17.
³ سمية بلعيد ، مرجع سابق ، ص 47.



تتضمن أن تعمل الأقليات في إطار سلمي من أجل تحقيق أهدافها، ذلك من خلال تنظيم عمل ذو طابع اجتماعي بإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات، الحركات الثقافية، أو منظمات للدفاع، عن مبادئها، ويغلب على نشاطها أسلوب الحوار وطرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها ، حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية داخل الدولة، كالمشاركة في العمليات الانتخابية وفي التنمية المحلية والوطنية وكمثال على ذلك الحزب الكيكي في كندا الذي يطالب بالاستقلال الذاتي السياسي الإداري الثقافي لمقاطعة الكيبك¹.

2- الوسائل العنيفة : وهي وسائل تلجأ إليها عادة بعض الطوائف في حالة الرفض أو عدم تحقيق المطالب والأهداف ، وبعض حالات التوتر والاحتقان الطائفي .

تتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بصفة عامة بالتمرد، وهو يعبر عن حالة الرفض والمقاومة للسلطة، وللنظام السائد، ويتخذ التمرد أشكالاً عديدة، فقد يكون تمرداً معنوياً من خلال رفض الأفكار و العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، كما يمكن إن يتخذ شكل التمرد الفردي، حيث يتم استخدام العنف لمنع العناصر الممثلة للسلطة من أداء مهامها، لكن أخطر الأشكال هو التمرد الجماعي لأنه غالباً ما يقترن بالسلاح، حيث يهدف إلى التأثير في النظام السياسي القائم و حتى تغييره جذرياً، الأمر الذي أمن الدولة ووحدة الوطنية².

إن هذه الحالة من الفوضى والأشكال المختلفة من العنف يشكل تهديداً حقيقياً على امن واستقرار الدول ، وهذا ما يحدث في العديد من الدول وخاصة ما تعلق منها بأمنا العربية ، مثل العراق وسوريا ولبنان... الخ .

وأخطر أشكال العنف هو الذي يترافق مع التطرف الديني أو المذهبي أو العرقي والتي يرقى بعضها إلى مستوى الجرائم الدولية³ .

¹ حسان بن نوي ، مرجع سابق ، ص ص 68-69 .

² وفي خيرة ، مرجع سابق ، ص ص ، 19-20.

³ حنا عيسى ، التطرف يورق الوطن العربي، مدونة دنيا الوطن الالكترونية ، pulpit.alwatanvoice.com تاريخ الاطلاع: 2022/04/09، على الساعة: 22:11.



المبحث الثاني: مفهوم الأمن المجتمعي

من الحاجيات الأساسية التي يتطلبها المجتمع الإنساني هو الأمن المجتمعي ، حيث من خلاله يقاس تطور واستقرار الأوطان ، فهو ضمانة لأمن وسلامة الأفراد والجماعات ويساعد في تحقيق الأهداف والخصوصيات دون تهميش أو اضطهاد ، ويؤدي إلى الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل .

المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي

1-تعريف الأمن لغة: أمن يأمن أمانة، فهو أمين، أمن الرجل: حافظ على عهده وصان ما أوّتمن عليه... أمن الرجل أي اطمئن ولم يخف، و أمن البئ اطمأن بأهله وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ (الآية 162، سورة البقرة)¹.

1-2-تعريف الأمن اصطلاحاً: تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.²

2-تعريف الأمن المجتمعي: عبر عن الأمن في الأصول اليونانية بمصطلح "Asphaleia"، والذي يعني الأمن واليقين والسلامة والمشتق من "Sphallo"، الدال على التعثر والسقوط و إقتراف الأخطاء³.

وفي اللغة الأجنبية ترجع الكلمة الإنجليزية "Security"، إلى أصلها اللاتيني "securitas/securus" المستنبطة من الكلمة المركبة "Sine,cura"، حيث تعني "Sine" بدون"، أو "sans" باللغة الفرنسية، وتعني "cura" اضطراب، ومنه تعني "Sine cura" اضطراب ولا أمن". وهناك من وجد أن "cura" تعني السلامة أي "sine cura" تعني السلامة والأمن⁴.

¹ نشوان بن سعيد الحميري، المعجم الصغير، باب شمس العلوم- الأمن، ص 573.

² منذر سليمان، الأمن الدولي و استراتيجيات التغيير و الإصلاح، دار أسامة للنشر و التوزيع، ص 30.

³ لزه عبد العزيز، التطورات الابستمولوجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، م 5 ، ع 01 ، 2019، ص 14.

⁴ قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظرات العلاقات الدولية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2010، 03، ص 18.



و من الناحية الإصطلاحية لمفهوم الأمن ، فإنه يصعب حصره في مفهوم واحد. فدراسة مفهوم الأمن تتسم بالاختلاف والتوسع الكبيرين والمهتمين بالأمن ، و بسبب عدم وجود تعريف شامل وفاضل للأمن دفع البعض إلى الاعتقاد بأن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم و ثابت ، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة تبعا للحالة موضع التحليل ، وتجدد التهديدات والفواعل في الساحة الدولية. لذلك فإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها شأن الكثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع¹.

ومن بين المحاولات التي وضعت تعريفا محددًا لمفهوم الأمن نجد:

-**تعريف:** "باري بوزان": (العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانه المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية). أو هو خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية) وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل².

-**نبيل سكندر**³ فيعرفه: كل الاجراءات والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية...الخ، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبيل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، واقصى قدرة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية⁴.

-**فرانك تراجر ، وفرانك سيموني** ، يعتبران الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية ، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطينا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين والمحتملين".

-**دومينيك دافيد**: يرى أن الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر، وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا⁵.

¹ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، (صيف 2008)، ص،09.

² بوزان ويفر ودي وايلد، الهوية و الهجرة و الأجندة الأمنية الجديدة في أوروبا، معهد أبحاث الدراسات الاستراتيجية ، طهران، 1998، ص 22.

³ نائب مدير دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة العراقية، سنوات2019-2021.

⁴ شيماء علي العموري، الأمن المجتمعي، المصدر السابق.

⁵Thierry Balzac, « Qu'est ce que la sécurité nationale » la revue internationale et strategique, (Hiver,n52,2003-2004),p38.



-هنري كيسنجر يرى بأنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، يراه " روبرت ماكنمار " بأنه يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة...¹

المطلب الثاني: دور الأمن و أبعاده و مستوياته.

بعدما تطرقنا إلى مفهوم الأمن المجتمعي و جب علينا الكشف عن دوره لأهميته البالغة بالإضافة إلى مستويات تحقيقه وذكر مجالاته بالنظر إلى تطور التهديدات في المجتمعات ممثلة في أبعاده.

1- دور الأمن: للأمن ثلاث أدوار رئيسية لتحقيق الطمأنينة والاستقرار المجتمعي هي²:

1-1- الدور الوقائي: يتمثل الدور الوقائي للأمن في اتخاذ عدد من التدابير من شأنها الحيلولة دون الخروج

على قواعد الضبط الاجتماعي، و إشاعة الطمأنينة في نفوس الأفراد، والحيلولة دون وقوع الجريمة.

1-2- الدور القمعي: وهو قيام أجهزة العدالة الجنائية للتصدي لكل من تسول له نفسه الخروج على قواعد

الضبط الاجتماعي وتقديمه للعدالة حتى ينال جزاء ما اقترف من ذنب طبقاً للقواعد والأنظمة والقوانين.

1-3- الدور العلاجي: يتمثل دور الأمن العلاجي في التصدي للمشاكل الأمنية والحد من آثارها السيئة، عن

طريق تأهيل المجرمين حتى يعودوا إلى مجتمعهم مرة أخرى.

2- مستويات الأمن: و لأن الأمن هو محصلة لجميع الإجراءات اللازمة للحماية ضد كل ما يحد من

تقدمه لتحقيق أهدافه فإن هناك اتفاق أنه توجد ثلاث مستويات تعزز من تحقيق الأمن ذكرت في عديد

الموسوعات السياسية وهي المستوى الأسري و المجتمعي و الدولي، نلخصها كالآتي:

2-1- المستوى الأسري: كما هو معلوم ان بين الأمن والأسرة ترابط وثيق يكمل احدهما الآخر، وهذا لا

يتحقق إلا في ظل أسرة واعية تحقق في أبنائها الأمن النفسي، والجسدي، والغذائي، والعقدي،

والاقتصادي، والصحي بما يشبع حاجاتهم النفسية وهذا بدوره ينعكس على طمأنينة المجتمع ككل، وكذلك

غرس مفاهيم حب الوطن والانتماء وترسيخ معاني الوطنية لدى الأبناء وتذكيرهم بأن كل الخدمات المقدمة

من مدارس ومنتزهات وحدائق عامة ومستشفيات الخ. هي من اجل راحة المواطن وحب الحفاظ عليها

¹ التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مرجع سابق، ص 60.

²علاق جميلة، الأمن المجتمعي مقارنة في المفهوم و العناصر، مجلة البحوث السياسية و الادارية، 2008، الجزائر، ص 333.



مع حرص الآباء على متابعة أبنائهم في اختيارهم الرفقة الصالحة التي بدورها تنعكس على سلوكيات أبنائهم .

2-2- المستوى المجتمعي: بناء قوة الوجود الاجتماعي الذاتية، على الاندفاع والفعل المؤثر، فمثلا ظاهرة الرشوة وقبولها اجتماعيا، ليست ظاهرة وليدة الانحراف الخلقي فحسب، بل هي ظاهرة يشترك الكثير من الأنساق والسياسات والسياقات الاجتماعية والاقتصادية في إيجادها، وكون الأخطاء الإنسانية التي لم تتحول إلى ظاهرة، يكون للوعظ والنصيحة الدور الفعال في إنهاؤها، أما إذا تحولت هذه الأخطاء إلى ظواهر، فإن العاطفة بوحدها لا تنهي تلك الظاهرة. فالإنسان لا يستبطن فقط الجوانب الأخلاقية بل معها نوازع وحوافز شتى تؤثر على مسيرة الإنسان، وقناعاته الفكرية ومواقفه السلوكية¹.

2-3- المستوى الدولي: إن قضايا الأمن القومي ارتبطت بالمجتمع منذ فجر البشرية ، و لأن أمن دولة ما مرتبط بدول الجوار و عدم استقرار دولة ما قد يؤثر على كل دول العالم (مثل أسعار البترول و المحروقات عموما) و الحربين العالميتين خير دليل على المستوى الدولي للأمن فقامت المدارس والجامعات ومراكز البحث في إجراء البحوث والبحوث ذات الصلة ، وتجلى في ضمانات الحفاظ على الأسرار السياسية والعسكرية ، وتوفير الإمكانيات اللازمة لحماية حدود الأمة والدفاع عنها.

3- أبعاد الأمن: يشتمل الأمن على العديد من المجالات أو القطاعات والتي تتعدى البعد العسكري ، وذلك نظرا لظهور مصادر جديدة للتهديدات، والتي تستدعي العمل الجاد لمواجهتها ، وهي القطاع السياسي والقطاع الاقتصادي ، القطاع البيئي والقطاع المجتمعي ، وهو ما يعني تجاوز التصور التقليدي للتهديد الذي حدد في السابق في النظرية التقليدية للأمن في القطاع العسكري ، ليصبح أمنا متعدد الأبعاد ومكونا ومركبا وليس أحادي التركيب ، وأي اختلال يشهده قطاع من هذه القطاعات سريعا ما يتحول إلى مصدر كامن للصراعات ليس فقط بين الدول ،بل وعلى مستويات أعلى أو أدنى على حد سواء ، فإلى جانب البعد العسكري نجد:

أ- **الأمن السياسي:** والذي يفهم في استقرار مؤسسات النظام السياسي ، ويستند على شرعية النظام وأيديولوجيته.

¹سيما علي المعموري، الأمن المجتمعي، مفهومه و مستوياته و تهديداته، مقال منشور على موقع: <https://mqgal.com> ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/28، على الساعة: 23:56.



ب- **الأمن الاقتصادي:** من وجهة نظر التوسيعيين يترجم القطاع الاقتصادي ، من خلال الدخل المضمون والمنتظم للأسواق الخارجية ، والوصول للمصادر المالية بصفة دائمة ومستمرة ، وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول ، خاصة ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات مع قوى اقتصادية كبرى، وللاقترب أكثر من أبعاد الأمن الاقتصادي نشير إلى المؤشرات التالية¹:

- يشكل التناقض بين الشمال الغني والجنوب الفقير، أو ما يسمى بالمركز والمحيط المظهر الأكثر خطورة وتغذية للأمن.

_ التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة ، والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية أو حتى استحداث آليات الشراكة الاقتصادية أو ما شابه.

_ التخوف من تكرار سيناريو الأزمات الاقتصادية العالمية ، خاصة مع حساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي يشكل النفط أهم فواعلها الأساسيين.

- هشاشة الاقتصاديات الوطنية ، التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي ، وهيمنة الشركات الكبرى ، فالأمن الاقتصادي لدى النقديين يعني بالدرجة الأولى ضمان الرخاء والرفاهية للفرد ، مما يعني إنعاقه من الفقر والجوع ليكون مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل ولا متوازن ، ما ينعكس على النظام البيئي الذي يشكل هو الآخر بعدا أمنيا أشد حساسية².

ج- **الأمن البيئي:** ويعرف بحفظ البيئة و إبتعادها عن مخاطر التهديد من الكوارث الطبيعية و التلوث و التصحر ، فقد يتدهور النظام البيئي بفعل الحروب والنزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع الإنتاج الغابي ، التلوث البيئي ، انقراض أنواع حيوانية ونباتية ، ومن جهة أخرى ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر النذرة في الموارد الطاقوية والطبيعية ، والتي غالبا ما تثير نزاعات وأزمات حول كيفية استغلالها ، مثلا يشكل الماء المؤشر الأكثر خطورة والقادر على أن يكون سببا في نشوب نزاعات أو أزمات ضمن أو بين الدول... وفي هذا السياق يذهب كل من "هومرديكسون" و "بارسيفال" إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديموغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية ، قد تؤدي إلى حدوث صراعات عنيفة ، خاصة ما تعلق بالسعي إلى الوصول ، أو مراقبة المصادر المائية أو حتى ما تعلق بالتطور العمراني والهجرة الذين بدورهما أصبحا مصدرا للعنف البيئي. فالنتائج الخطيرة الأضرار التدهور البيئي كما يرى " كيث كروس"

¹ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص13.

² سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، المرجع السابق، ص 14.

أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية ، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا ، و أكثر من ذلك تعتبر رفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة¹.

فالأمن البيئي سواء بالنسبة لتصورات الموسعين في إطار " مدرسة بحوث السلام" أو الموقف الذي تتبناه الدراسات الأمنية النقدية بعد الاعتراف بخطورة التدهور البيئي كتهديد عبر وطني " ، ضد النظام الإيكولوجي ورفاهية و ازدهار الإنسان ، فإنه يرتبط بالدرجة الأولى بحماية النظام الإيكولوجي الذي يرتكز بدوره على بقاء و استمرار الأصناف و الأنواع والحضارة البشرية ، ولكن يبقى الكائن البشري الموضوع الأولي بالاهتمام من غيره من الأصناف الحية... وبناء على ما سبق ، فإن الأمن البيئي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية².

د- الأمن المجتمعي: يفهم الأمن المجتمعي بحفظ ودعم الاستقرار الثقافي ، كاللغة والهويات الموجودة في المجتمع ، ويعتبر القطاع المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع ، من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي والذي سنتناوله في المطلب الموالي ، كون أن الدراسة التي نحن بصددنا تتمحور حول العلاقة بين التعدد العرقي والأمن المجتمعي.

-وكخلاصة لما سبق نجد أن البعد العسكري للأمن صار تقليديا رغم عدم الاستغناء عنه و أصبحت الأبعاد الحديثة للأمن تحظى بأهمية بالغة و ذلك لتعقد شبكة العلاقات الدولية في الوقت الراهن، إذ لا بد من تكامل كل الأبعاد ، و كمثال على ذلك جائحة كورونا حيث فشلت كل الدول تقريبا في احتوائها مما كبد دول العالم خسائر بشرية و اقتصادية فادحة .

¹ حجار عمار، المرجع السابق، ص، 66.
² بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر ، المكتبة العصرية، 2005)، ص، 16.

المبحث الثالث : الاقترابات و النظريات الخاصة بالتعددية الطائفية و الأمن المجتمعي.

المطلب الأول : الأطر النظرية لتفسير الحراك الطائفي.

بالنظر إلى التعارضات القائمة بين النظريات والمدارس الرئيسية للعلاقات الدولية حول المناهج الحالية للأمن ، وجب علينا معالجة الأطر النظرية لشرح الحركات الطائفية وحركات التمرد في معضلة الضمان الاجتماعي.

أولاً: المعضلة الأمنية باعتمادنا على المقاربات المنتمية للنمط العقلاني ، وأهمها النيواقعية ، و الإثنواقعية. النيوليبرالية ، و النيوماركسية والتركيز على تفسيرها للمعضلة الأمنية المجتمعية نجد¹:

حسب "النيواقعية" تمثل ظاهرة الجوار السيئ "" التي جاء بها "براون" كأحدى العناصر الأساسية في الإثنولوجيا التي تقف وراء انتشار وتغذية التوترات والصدمات الطائفية ، بالإضافة إلى ترابط التصعيد الطائفي مع ظاهرة الدول العاجزة ، يتيح للنيواقعية تحليل ديناميكية الحرب...الفوضى تعني بالأساس غياب التسلسلية حيث يتمتع كل فاعل بحق الاعتراض ويسعى لتنفيذ خياراته بشكل منفرد ، مما يؤدي إلى صورة من صور المأزق الأمني أو المعضلة الأمنية ، بين أقطاب مجتمعيين يقتسمون إقليمًا مشتركًا ، ويعتبر مفهوم المأزق الأمني الناجم عن الإدراكات ، والتي يطرحها "جيفيس" إحدى المفاهيم الواقعية الرائدة ، فعندما يدرك الأفراد أن الحكومة عاجزة ، أو أنها تفتقد لإرادة حماية الجميع، فإنهم يلجؤون إلى شكل تنظيمي آخر وهو المجموعة الطائفية ، كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم و استمرارهم، وفي ظل مأزق كهذا ، فإن محاولة أية مجموعة طائفية تعزيز أمنها ، يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد ، ومثل هذه الحركية حسب باري بوزان، تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية، وتقوي احتمالات الحرب الوقائية ، حيث تشن مجموعة طائفية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الطائفة ، وذلك بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة، وذلك ما أبرزته تجربة ما بعد الحرب الباردة خاصة في البوسنة².

يترتب عن المعضلة الأمنية الفعل و رد الفعل عندما يتوفر الشرطان:

¹التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي، مرجع سابق، ص 91.

²زقاع عادل ، المعضلة الأمنية المجتمعية، مرجع سابق، ص، 120.



أ- عندما تكون القوات العسكرية الهجومية والدفاعية أكثر أو أقل تشابها ، لأن أية قوة ملائمة للدفاع هي ملائمة للهجوم.

ب-مدى فعالية الهجوم عن فعالية الدفاع ، فإذا كانت العمليات الهجومية أكثر نجاحا من العمليات الدفاعية ، فختار الدول الهجوم إذا أرادت البقاء على قيد الحياة ، فمزيا الهجوم يمكن أن يتسبب في حرب وقائية إذا اعتقدت أن ذلك يحقق لها مزايا عسكرية¹.

ويرى باري بوزان أن المعضلة الأمنية تكون في داخل الدولة عندما تتوفر الشروط المشابهة لحدوث المعضلة الأمنية على المستوى الدولي، وهذا معناه تطبيق حالة الفوضى التي تحدث في النظام الدولي على النظام الداخلي ، الذي يتميز بالفوضى و انعدام الأمن ، ولا يمكن للمجموعات الطائفية أن تعتمد على الدولة لحمايتها، لأنها منهاره ومفككة على أسس عرقية ، فكل مجموعة إثنية يجب عليها أن تتجدد وتتولى بنفسها الدفاع عن أقاربها ، وهذا هو التهديد الحقيقي للمجموعات العرقية الأخرى ويرجع ذلك إلى سببين:

-أن القوميين يتبعون سياسة التجنيد والحشد ، وهذا دليل على وجود رغبات هجومية ، تعتبرها المجموعات الأخرى تهديدا لأمنها وسلامتها.

-القدرات العسكرية المستعملة للدفاع يمكن استعمالها للهجوم ، ومزايا الهجوم أكثر من الدفاع في النزاع الطائفي².

ويترك انهيار الدولة فراغا وفجوة أمنية كبيرة، وهي فرصة يمكن اغتنامها من طرف زعماء المجموعة الطائفية لحشد وتجنيد عرقيتهم لإنشاء وطن خاص بهم على حساب الطائفة الأخرى.

- وبمنطق آخر، تؤكد " الإثنوواقعية على أهمية الخوف في النزاعات الطائفية و الاثنية ، فهي تعتمد على متغير الخوف كأساس للتحليل ، وحسب "دافيد لاك " ، هناك نوعين من الخوف ، الخوف من التعرض للإستيعاب وهيمنة الآخر داخل المجتمع الواحد مثل (الكيبك والخوف من الأنجلزة)، والخوف من القضاء على الحياة والبقاء، والتهديد الذي يصاحبه بسبب التمييز العرقي أو الديني أو اللغوي ، وهذا

¹زقاع عادل، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمة لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي و اليضاني، موقع سياسة: <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink.3064.html>.26/05/2011.

²التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي، مرجع سابق، ص 91.



الخوف هو الأكثر تبريرا في حالة ما إذا جماعة طائفية قوبلت بالتمييز وانتهاك الحقوق، وخاصة في حالة غياب الانسجام بين الجماعات¹.

ويمكن أن تتفاقم هذه المخاوف لحالة الفوضى (بمفهوم هوبز، والقوة بمفهوم ميكيافلي)، أي نفس المنطلقات الفلسفية والمعرفية التي ينطلق منها الواقعيون، فعندما تغيب الدولة أو ليس بمقدورها ضبط الأمن وفرض الشروط الأمنية، بمعنى أن الدولة لا تتدخل لفرض النظام بين الجماعات العرقية (نفس المفهوم في غياب الدولة فوق القومية عند الواقعيين)، هنا يتعاضم الخوف وتفقّد الإثنيات الثقة في السلطة المركزية، ويزيد الاحتماء خلف الهوية و الطائفية².

ثانيا: أسباب التمرد .

بالبحث عن العلاقة بين النزاعات و التعددية الطائفية نجد نظريات مفسرة للعنف، مثل نظرية " تيد روبرت جير" والتي تقوم على أن الأزمة تنشأ نتيجة لوجود فقر وقهر، وإذا قمنا بإسقاط هذين المفهومين على الأزمة في العراق بين حركة تحرير الأكراد تحت راية الحزب الكردستاني العراقي والحكومة العراقية لوجدناهما قريبين من مفهوم التهميش الذي يجعل منه الأكراد تلك المنطقة ذريعة لتبرير تمردهم، ولقد كان هدف "روبرت جير" من وراء طرح نظريته هذه، هو محاولة الإجابة عن السؤال: لماذا يتمرد البشر؟³.

وقد استعمل مصطلح الحرمان النسبي، بحيث يرى أن نسبة النزاع والتمرد تكون كبيرة، حين تكون هناك مجموعة أو إثنية معينة تعاني الحرمان الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي، وهو نفس الوقت سبب لكثير من الحروب الداخلية في الوقت الراهن، فالتفاوت المطبق عبر خطوط التجمعات الطائفية والتقسيم الاجتماعي والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضعية العامة السائدة تؤدي إلى انفجار الأوضاع⁴.

و انطلاقا من الفرضية التالية: يختلف الواقع الكامن وراء العنف الجماعي، اختلافا قويا من شدة الحرمان النسبي ونطاقه بين أفراد جماعة من الجماعات، يعرف الحرمان النسبي بأنه إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم، وتركز الفرضية على إدراك الحرمان يمكن للبشر

¹. Lake David.A, Rotchild Donald, The international spread of Ethnic conflict:fear,diffusion and Escalation, Princeton, NJ, Princeton university Press, 1998, p.08

²صايح مصطفى، تحليل النزاعات الدولية: موقع: <http://boulemkahel.yolasite.com> تاريخ الاطلاع: 2022/05/12 على الساعة: 11:26.

³ تركي الحمد، لماذا يتمرد الناس، ص 01. الموقع: <http://www.gulfissues.net/mpage/paperart/turki.html>.

⁴ ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق جامعة باتنة 2008، ص43.



أن يشعروا بالحرمان ذاتيا بالنسبة لتوقعاتهم على الرغم من أن مراقبا موضوعيا قد لا يرى أنهم معوزون، كما أن وجود ما يرى المراقب أنه فقر مدقع أو حرمان مطلق ، لا يرى الذين يعانون منه بالضرورة أنه غير منصف أو غير قابل للعلاج. لقد أستخدم مفهوم الحرمان النسبي أول مرة في أربعينات القرن العشرين، من قبل مؤلفي (الجندي الأمريكي) للدلالة على مشاعر الفرد الذي يفتقر إلى مركز ما أو إلى ظروف يعتقد أنه يجب أن تتوفر له ، وبصورة عامة فإن معايير المتعلقة بما يجب أن يكون لديه تتحدد بالنسبة لما يمتلكه شخص ما أو جماعة أخرى، ويستخدم هذا المفهوم على نطاق واسع في الأبحاث السوسيولوجية ، حيث يفترض بصفة عامة لأغراض عملية أن معايير القيم تتحدد بالإشارة إلى مجموعة ما أو إلى مركز يتباهى الفرد به أو يعتقد أنه يتباهى به¹.

و يلجأ الناس لاستخدام العنف بغية حل النزاعات بينهم حول مصالح معينة في البداية كانت القوة العضلية هي التي تقرر الملكية والسيطرة و بعد دخول السلاح إلى الميدان بدأ التفوق الفكري يحل محل القوة العضلية و الدافع للعنف الجماعي هو استعداد أفراد إحدى الطوائف للقيام بتصرف عنيف ضد الآخرين .

يكتب "تيد روبرت جير" : يرى أرسطو أن السبب الرئيسي للثورة هو الطموح إلى تحقيق المساواة الاقتصادية أو السياسية من جانب عامة الشعب الذين يفتقرون إليها، وطموح القلة الحاكمة إلى تحقيق المزيد من عدم المساواة التي لديهم ، أي التناقض في كلتا الحالتين ، بين ما لدى الناس من المصالح السياسية و الاقتصادية بالنسبة لما يعتقدون أنها تخصهم بحق. ويؤكد إدواردز Edwards، الذي كتب بعد نحو ثلاثة وعشرين قرنا أن جميع الثورات تنشأ عن " قمع الرغبات الأساسية" ، وأن العنف الذي تمارسه أي ثورة يتناسب مع درجة ذلك القمع وينشأ الشعور بالقمع أو "النزعة المحبطة ، عندما يصبح الناس يشعرون بأن طموحاتهم وأفكارهم المشروعة يجري قمعها أو صرفها، وأن رغباتهم وطموحاتهم اللاتئة تعوق وتخذل. ويشبه مفهوم "بيتي" للنقييد يشبه أيضا الحرمان النسبي فالناس يشعرون بأنهم مقيدون فالناس يشعرون بأنهم مقيدون عندما يجدون أن تلبية حاجاتهم الأساسية إلى الحرية و الأمن موضع معارضة، ويعتبرون علاوة على ذلك أن هذا القمع غير ضروري ويمكن تقاديه ، فهو غير مبرر².

¹تيد روبرت جير لمانا بتمرد البشر؟، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ط1
2003، ص ص 67-75.

²التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي، مرجع سابق، ص 97.



المطلب الثاني : المقاربة الأثنو-واقعية

تعتبر الواقعية الدول هي الفاعل الرئيسي في الساحة الدولية، وهي رؤية تجعل من بقية الفواعل الأخرى مجرد أدوات في يد الدول، غير أن بعض الدارسين طالب بتغيير سلم الواقعية، حيث اقترح بأن تتعدى الواقعية إطار الدولة لتدرس ما يحدث داخلها، لذا برزت فئة من الواقعيين الذين يدرسون النزاعات الإثنية المنشغلين بتطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم، ومن هنا نشأ الإثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة النزاعات الإثنية على مداخل الدولة باعتبار الجماعة الإثنية هي وحدة التحليل، واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب النزاع الإثني على ظاهرة الخوف أو القلق وعلاقته بحدوث النزاع.

وحسب دافيد لاك **David Lake** هناك نوعان من القلق يمكن تحديدهما:

- الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية.

- القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية، حيث إن هذا القلق له ما يبرره إذا كانت هناك أقلية تمثل هدفا للتمييز وانتهاك الحقوق من قبل الجماعات الأخرى، خاصة إذا ما كانت الخلافات كبيرة جدا، هذا الخوف يمكن أن يتفاقم حالة الفوضى، فعندما لا تريد الدولة التدخل الفرض النظام سواء بسبب انهيارها أو فشلها، أو بهدف خلق جو من اللااستقرار يفيد النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها الشخصية ما بين الإثنية، وهنا بالطبع تحدث الفوضى.

ويصرح لاك دائما بأن الفوضى ليست ناجمة فقط عن غياب الوسائل وانهيار البني، بل من الممكن أن تكون نتيجة لغياب إرادة الدولة في فرض احترام النظام، فالتوترات الإثنية تولد قلقا يتفاقم بحالة الفوضى، وحينها نكون أمام مفهوم المأزق الأمني¹.

قبل دراسة المعضلة الأمنية في النزاعات الإثنية²، تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الواقعية والإثنواقعية يؤسس للانتقال الأتولوجي الذي جعل من الجماعة الإثنية قاعدة للتحليل، ويعني هذا أنه من الآن فصاعدا صارت الجماعات الإثنية هي القواعد الأساسية للتحليل، وهذا التكيف ضروري، لأن الدول لا يمكن أن تعتبر كوحدة تحليل في النزاعات الإثنية، لأن الجماعات الإثنية هي التي تراقب وتحدد الجو السياسي. وحسب الواقعيين، يتميز النظام الدولي بالفوضوية، لأنه يفتقر إلى سلطة عليا تنظم سلوك

¹سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، الجزائر) 2010، ص 34.

²لمزيد من الشرح حول العلاقة بين القومية والنزاع الإثني، يمكن الرجوع إلى: ستيفن ريان، القومية والنزاع الإثني"، برايانوايت وريتشارد ليتل و مايكل سميث (محررون)، قضايا في السياسة العالمية، مركز الخليج والأبحاث (مترجم)، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2001)، ص 178.



الفاعِل وتَفرض الاتفاقات والالتزامات، فالفوضى في الواقع الإثني ليست بسبب غياب سلطة رسمية وحسب وإنما لغياب سلطة شرعية، ووجود توتر بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى خلق جو من القلق والخوف، وهي وضعية تؤدي إلى تعزيز وتغذية الفوضى السائدة داخل الدولة نتيجة لانعدام التنظيم وغياب سلطة الدولة، وفي نهاية المطاف تتجلى المعضلة الأمنية¹.

المطلب الثالث: المقاربة الليبرالية والمقاربات البنائية :

1- المقاربة الليبرالية : تساهم الليبرالية في فهم النشاط السياسي من خلال تسلطها الضوء على كيفية اعتناق الأفراد للأفكار والمثل (مثل حقوق الإنسان، الحرية، الديمقراطية)، وكيف يمكن للقوى الاجتماعية (الرأسمالية، الأسواق، والمؤسسات السياسية الديمقراطية، التمثيل)؛ من أن تؤثر مباشرة على قرارات صناع السياسة، فالليبرالية تطمح إلى فتح العلبة السوداء الخاصة بنشاط الدولة، وتركز على تأثيرات التنوع الفكري والمصالح والمؤسسات².

في الواقع، شهد المجال السياسي المحلي في كثير من الدول الليبرالية درجة كبيرة من التقدم، حيث تهتم المؤسسات بالنظام والعدالة، وارتبط نجاح الليبرالية بزيادة عدد الأنظمة الليبرالية، من ثلاثة أنظمة وجدت مع بداية القرن التاسع عشر (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، إلى أكثر من مئة نظام موجود حالياً. رغم ذلك لازالت الشؤون الداخلية بحاجة ماسة إلى معالجة مشاكل عملية هامة، كتشجيع المواطن على المشاركة في الحياة السياسية، وتوزيع المنافع الامتيازية (الوظائف الهامة مثلاً)، ومراقبة البيروقراطية، وتخفيض حجم البطالة، والاستجابة للطلب المتزايد المتعلق بالخدمات الاجتماعية، وتخفيض معدل التضخم، وبناء قاعدة متينة تستجيب للمنافسة الخارجية المتعاضمة³.

ويعتقد أنصار المذهب الليبرالي - إيمانويل كانط وجيرمي بنتام - أن النظام الطبيعي قد أفسده قادة الدول والسياسات التي عفا عليها الزمن، ومن منطلق توجيهي يعتقد هذا المذهب أن تحقيق السلام يحتاج إلى إقامة عقد فيدرالي بين الأشخاص، لأن الدول الفيدرالية تمكنت من تحويل هويتها، من هوية مستندة

¹ سمية بلعيد، المرجع السابق، ص 35

² محمد شاعة، مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية تأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013، ص 63-64

³ Michael W. Doyle, "Liberalism And Foreign Policy". Steve Smith and Amelia Hudfield and Tim Dunne (Eds), Foreign Policy: Theories, Actors, Cases, (New York: Oxford University Press, 2008)



على المصالح المتصارعة إلى فيدرالية أكثر سلمية. ويلاحظ أن هذه الخطط الرامية إلى تحقيق سلام دائم، تعني ضمناً حماية العقد الاجتماعي بين أفراد المجتمع داخل الدولة، وبعبارة أخرى إخضاع الأفراد إلى نظام من الحقوق والواجبات القانونية.¹

ويعود حدوث النزاعات الإثنية حسب الليبراليين إلى العوامل الآتية:

- غياب منطق حقوق الإنسان عن طريق إلغاء حق الآخر في الحياة والأمن والكرامة ومحاصرة كل أفكار التنوع الإثني.

- غياب العملية الديمقراطية التي تمنع الجماهير من تجسيد مشاركتهم السياسية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه أوطانهم.

- عدم وجود تقسيم متكافئ للثروة (العائدات الوطنية)، وتركها في يد قلة تسمى النخبة، التي من شأن سياساتها أن تخلق طبقة فقيرة كادحة ناقمة على الأوضاع تسعى إلى تغييرها حتى بالعنف.

- انغلاق الدول التي تشهد نزاعات على نفسها، وعدم السماح للمؤسسات الدولية بالمساعدة عن طريق مهمات حفظ وتوطيد السلام، مما يدفع نحو تغذية النزاعات وتأجيجها واستمرارها.²

2- المقاربات البنائية: تؤكد المقاربات البنائية أهمية تأثيرات الأفكار، وتعتبر أن مصالح وهويات الجماعات نتاج طبع لعمليات تاريخية معينة. وقد أولى البنائيون عناية خاصة بالسياق السائد في المجتمع، لأن السياق يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويرسخ معايير السلوك المقبولة. وبالنظر إلى أننا نعيش في عصر تتعرض فيه المعايير القديمة للتحدي، وأخذت الحدود التي كانت يوماً واضحة في التلاشي، وأصبحت قضايا الهوية الأكثر بروزاً، فليس من المستغرب أن ينجز الأكاديميون إلى مقاربات تضع هذه القضايا في قلب اهتماماتها، والواقع أن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة من المنظور البنائي في كيف يمكن للجماعات المختلفة أن تحقق هويتها ومصالحها؟ ومع أن القوة ليست مستبعدة هنا، إلا أن البنائيين يؤكدون على كيفية خلق الأفكار والهوية، وكيف تتطور.³

وفي سياق تركيزها على عنصر الهوية، تحرص البنائية على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها، وأصبح ذلك أكثر وضوحاً مع بروز قضايا

¹ تيموثي دن، "الليبرالية"، جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث (مترجم)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 318-321

² سمية بلعيد، المرجع السابق، ص 36.

³ ستيفن والت، العلاقات الدولية عالم واحد... نظريات عدة، منير كمال (مترجم)، الثقافة العالمية، العدد 86، (7/1998)، ص 16-17.



الأقليات، بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول إبان الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى اللعب على أوتار النعرات الذاتية والانتماءات العرقية والثقافية والطائفية من طرف صناع القرارات في تلك الوحدات السياسية¹.

وتجدر الإشارة إلى أنه على المستوى المنهجي، استخدمت البنائية المنهج العلمي السلوكي في معالجة بعض المسائل مثل: حركية وسيرورة الأحداث الدولية، ومعتقدات وإدراكات الفاعلين ومواقفهم، ومسألة الهوية. وإلى جانب هذا المنهج، لجأت البنائية إلى الاستعانة بتقنية تحليل المضمون في تحليل الخطاب، لا سيما في قضايا الهوية، سواء ذلك الخطاب الرسمي الصادر عن صناع القرار، أو ذلك الخطاب السائد داخل المجتمع الذي يعبر عن مجموع القيم والمعتقدات المكونة لهوية مجموعة معينة من الأفراد.²

¹ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر ، 2007، ص 324.

² عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 324.

الفصل الثاني

التعددية الطائفية في جمهورية العراق (خصوصية التكوين)

- **المبحث الأول:** نشأة الجمهورية العراقية
- **المطلب الأول:** مدخل تاريخي للدولة العراقية
- **المطلب الثاني:** تأسيس العراق الحديث
- **المطلب الثالث:** الخصائص الجغرافية و الطبيعية والبشرية للعراق .
- **المبحث الثاني:** التركيبة الاثنوغرافية للمجتمع العراقي
- **المطلب الأول:** المكون القومي
- **المطلب الثاني:** المكون الديني
- **المطلب الثالث:** أسباب الطائفية في العراق



تمهيد:

لدراسة التعددية الطائفية في العراق و جب علينا التطرق لنشأة تكوين جمهورية العراق لمعرفة اصل و نشأة تكوين هذه الطوائف و الاثنيات تاريخيا و دراسة التركيبة السكانية للدولة حيث قسمت هذا الفصل إلى مبحثين أولها نشأة الجمهورية العراقية ثم التركيبة الاثنوغرافية للمجتمع العراقي و أسباب الطائفية في المبحث الثاني .

المبحث الأول: نشأة الجمهورية العراقية

المطلب الأول: مدخل تاريخي للدولة العراقية

عرفت العراق قديما باسم بلاد الرافدين، والتي كانت موطننا لأقدم حضارات العالم، حيث يمتد تاريخها لأكثر من 10,000 سنة وبالتالي فقد كانت العراق طرفا أساسيا فيما يعرف بصراع الحضارات، وقد ارتبط نشوء الحضارة وتطورها في العراق منذ عصور ما قبل التاريخ بنهري دجلة والفرات؛ فعلى ضفافهما تأسست القرى الزراعية الأولى مثل بابل وآشور كما كان للنهرين دور عظيم في قيام حضارة العراق منذ القدم.

أولا-بلاد الرافدين القديمة: إن أقدم سكان وادي الرافدين المعروفين هم السومريون، في الجزء الجنوبي منه. ونحو 3000ق.م، وفدت شعوب سامية إلى وادي الرافدين. وهؤلاء هم الذين عرفوا في التاريخ بالأكاديين. لذلك، منذ 3000ق.م كان يعيش بوادي الرافدين شعبان: السومريون في الجنوب و الأكاديون في الشمال، يتكلمون لغتين مختلفتين، إحداهما سامية، وهي اللغة الأكادية والأخرى غيرسامية، وهي اللغة السومرية. وكان السومريون مؤسسي حضارة وادي الرافدين، وأرقى حضارياً من الأكاديين عندما قدم إليهم هؤلاء. ولذا تأثر بهم الأكاديون وورثوا كثيراً من حضارتهم الراقية، وبخاصة الديانة والأدب ورموز الكتابة.

و عرف العراق قيام دول ودويلات عدة، كان لبعضها شأن كبير، ابتداءً من أواخر الألف الرابع قبل الميلاد إلى القرن السادس قبل الميلاد حين سقطت بابل الكلدانية أمام الغزو الفارسي. وأهم هذه الدول والدويلات أوماولاغش ونفّر، وأكاد، وأور الثالثة، والممالك الأمورية في آشور وبابل وإشونة، ومملكتا ميتاني والكاشيين نواتا الأصول الهندية الأوروبية، وأخيراً بابل الكلدانية آرامية الأصل. واشتهرت مملكتا آشور وبابل بأنهما كانتا تظهرا وتخدمان مرات عدة، وكانت المرة الأخيرة لكل واحدة منهما هي أزهاها. فكان المجد الأخير لآشور فيما عرف في تاريخها بالعصر الآشوري الحديث ما بين القرنين الثامن والسابع



قبل الميلاد، كما كان المجد الأخير لبابل المعروفة بالكلدانية، بين القرنين السابع والسادس قبل الميلاد حيث ورثت ملكآشور¹.

1- سومر: كان العراق بحق مهدًا لحضارة عريقة، ففيه بدأت إحدى أقدم محاولات الإنسان في الزراعة وتدجين الحيوان في حدود الألف السابع قبل الميلاد، ونشأت المدن والمراكز الحضارية على شواطئ النهرين العظيمين دجلة والفرات وفيه كانت إحدى أقدم محاولات الإنسان في الكتابة والتدوين، كما ازدهرت فيه نتيجة لذلك التربية والتعليم، والقوانين وتدوين الطب والكيمياء والرياضيات والفلك والفن والأدب والتجارة والصناعة وغيرها. وغدت تلك المحاولات المبكرة الأساس المتين الذي قامت عليه الحضارة العراقية القديمة فيما بعد.²

2- بابل وآشور: اصطح المنقبون الغربيون مطلع القرن 18 على الأرض التي قامت عليها حضارة بلاد بابل والجزء الشمالي الشرقي من حضارة الاشوريين ببلاد ما بين النهرين أو وادي الرافدين حيث ظهرت اول كتابة في التاريخ في مدينة أور في الناصرية جنوب العراق حاليا والتي ولد فيها النبي ابراهيم(ع) حيث ظهر فيها الكتابة الصورية. وحضارة بابل هي مزيج من الأقوام الأكادية المتحدرة من اليمن والجزيرة العربية من سلالة سام ابن نوح (ع) والسومريون وهم من بقايا الأقوام المحلية التي سكنت هضبة بادية الشام³.

3- الامبراطورية الأكادية: في عهد الحضارة الأكادية أسسرجون الأول الدولة الأكادية على أنقاض مملكة سومر، ويرجع أصل الأكاديين إلى العرب المهاجرين من شبه الجزيرة العربية وامتدت دولة الأكاديين لتشمل كل منطقة الهلال الخصيب تقريبا وبلاد العيلاميين وبعض الأناضول، وتقبل الأشوريون الحضارة الأكادية لقربها منهم . وقد اشتهر الأكاديون بصناعة البرونز. وفي سنة 2200 قبل الميلاد سقطت الدولة الأكادية إثر غارات الغوتيين والقبائل الجبلية الأخرى.⁴

4- حكم الأخمينيين والسلوقيين: احتل الفرس الميديون (من ميديا) في زمن ملكهم قورش العراق في القرن السادس قبل الميلاد في فترة ضعف بابل الكلدانية. وعُرف ملكهم بملك الأخمينيين. ونشر الفرس نظام

¹ أحمد محمد عوف، موسوعة العالم، الجزء الرابع، بلاد الرافدين، تاريخ مجهول، ص 111.

² عادل فائق رشيد، تاريخ العراق القديم، دار ألوان للطباعة و النشر و التوزيع، 2020، ص 16.

³ المرجع نفسه، ص 25.

⁴ تاريخ العراق القديمة، مقال منشور على موقع: <https://www.marefa.org>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/27، على الساعة:

17:30.



الإقطاع ووزع ملكهم الأراضي على جنوده. ونجح الفرس في تحقيق أرباح كثيرة من الزراعة ونشطت التجارة وتراكت الأموال الهائلة لدى الملك الفارسي .

انتهى احتلال الفرس ليحل محله احتلال الإسكندر المقدوني ملك الإغريق الذي هزم داريوس الثالث في الثلث الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد. ولما مات الإسكندر، واقتسم قواده ملكه، كان العراق مع بلاد الشام من نصيب سلوقس، وعرفت هذه الفترة بالسلوقية. ثم جاء الغزو الفارسي الجديد بقيام الفرس الفرثيين (البارثيين) وسيادتهم على المنطقة.

شهدت بلاد الرافدين تحت حكم السلوقيين والتي ترجع أصولهم إلى مقدونيا، الكثير من الحروب انتهت بسقوط الدولة السلوقية على يد البارثيين Parthians سنة 141 ق.م.

5- البارثانيون و الرومان: تعود أصول البارثانيون إلى إيران، واستقرت بلاد ما بين النهرين في عهدهم. واستمرت دولة البارثيين حتى تم اسقاطها على يد الساسانيين سنة 224م.

6- الساسانيون: عين الساسانيون ملكا عربيا من أسرة اللخمييين من قبيلة تنوخ لينوب عنهم في إدارة العراق، وفي سنة 602 عين الساسانيون حاكما فارسيا استمر في حكم العراق حتى انهزم الفرس على أيدي المسلمين في معركة القادسية بقيادة سعد بن أبي وقاص سنة 637م/ 14هـ، وسقطت المدائن بعد شهرين من معركة القادسية.¹

ثانيا: العراق بعد الاسلام

1-الفتح الاسلامي: بعد أن قضى أبو بكر على المرتدين وحافظ على الدولة الإسلامية، قرر مواصلة الجهاد بدءًا ببلاد الشام. وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب حقق المسلمون انتصارهم على البيزنطيين الروم، وقرر الخليفة عمر كذلك إرسال الصحابي سعد بن أبي وقاص إلى العراق ضد الفرس، فانتصر عليهم في موقعة القادسية الشهيرة يُوَازره المُتَنَّى بن حارثة الشيباني. وكان ذلك يوم 6 محرم 15هـ، 19 فبراير 636م. وهكذا أنهت معركة القادسية السيادة الفارسية في العراق. كما تابع المسلمون ملاحقة الفرس في بلادهم فدخلوا المدائن ونهاوند بعد معركة فاصلة، هزم فيها الفرس.²

¹ أحمد محمد عوف، موسوعة العالم، المرجع السابق، ص 115.

² عبد الحميد حسين، الفتح الاسلامي في العراق و الجزيرة، ساعدت وزارة المعارف العراقية على نشره، مطبعة شفيق، بغداد، 1961، ص 18.



بعد أن أتمت الدولة الإسلامية فتح العراق، أصبح جزءاً من الدولة الإسلامية التي تعلق فيها كلمة الله، ويسود فيها الإسلام عقيدة ومنهجاً وشريعة. ويتساوى فيها أفراد الأمة في الحقوق والواجبات، ويعملون جميعاً وفق منهج القرآن والسنة النبوية من أجل قوة هذه الدولة ومنعتها .

كان الخلفاء الراشدون الثلاثة الأوائل يقيمون في المدينة، حيث نشأت دولة الإسلام، وحيث يقيم الصحابة الأولون الذين رافقوا الرسول وجاهدوا معه في بناء الدولة وتثبيت دعائمها وتفهم الإسلام، وظل هؤلاء الخلفاء يقيمون في المدينة ما عدا الإمام علي كرم الله وجهه، الخليفة الرابع الذي أقام معظم أيام خلافته في الكوفة، فكان يشرف خلال ذلك على شؤون العراق مباشرة، ولما انتقلت الخلافة إلى معاوية بن أبي سفيان أصبح مركزها دمشق، في بلاد الشام، وانحصرت الخلافة في الأسرة الأموية، وأصبح الخليفة يختار ولي عهده ثم يدعو الناس لمبايعته، بينما كانت مبايعة الخلفاء الراشدين تتم في المدينة.¹

2- الأمويون و العباسيون: تحولت العراق إلى حكم الأمويين وصار ولايتها يعينون من دمشق عاصمة الدولة الأموية، وشهد العراق إبان الحكم الأموي العديد من الحروب بين مؤيدي أبناء علي بن أبي طالب وبين الدولة الأموية، واستمرت العراق تدين للأمويين إلى أن قامت الدولة العباسية عام 750م/132هـ.

بقيام الخلافة العباسية انتقلت إدارة الدولة الإسلامية للعراق بعد أن كانت في دمشق، وتألفت بغداد التي بناها العباسيون لتصبح عاصمة العلم والترجمة عن مختلف الحضارات السابقة التي كانت تتم في بيت الحكمة الذي أسسه المأمون سنة 830م. وبرزت في الدولة العباسية العديد من الأسر التي يرجع أصلها إما إلى العرب مثل بني المهلب ، أو إلى الفرس مثل البرامكة، والسلاجقة الذين حكموا باسم السلطان ما بين 1055 - 1152م، وتعرضت العراق في عهد العباسيين إلى العديد من الثورات والحروب الداخلية إلى أن سقطت على يد القائد المغولي هولاكو خان سنة 1258م/656هـ.²

3- المغول: دخل المغول بغداد في 5 صفر 656 هـ، 1258م بعد مقاومة عنيفة، وفتكوا بأهلها سبعة أيام أو تزيد، وتم تخريب المدينة وحرقتها وقتل سكانها؛ وبذلك انتهى الحكم العباسي واستطاع أحد أفراد الأسرة العباسية النجاة وهو أبو القاسم أحمد بن الظاهر بأمر الله الذي أعلنه سلطان مصر الظاهر بيبرس سنة 659هـ، 1260م خليفة باسم المستنصر بالله، ولم يكن له من السلطة إلا الاسم.

¹ مايكل ج موروني، العراق بعد الفتح الإسلامي، ترجمة حيدر عبد الواحد راشد، دار الرافدين، ملخص منشور على موقع:

<https://www.neelwafurat.com> .

² عبد الحميد حسين، مرجع سابق، ص 64.



أُغيت الدواوين وبقي ديوان الوزير وديوان الزمام ثم أدمج الديوانان في ديوان واحد صار رئيسه صاحب الديوان، وهو الحاكم الأعلى في العراق، وهو الذي يعين كبار الموظفين وغيرهم. وإلى جانب صاحب الديوان، هناك كاتب السلة، وهو مسؤول عن كتاب الولاية وبيده أسرارها. وهناك قاضي القضاة. وأهم الوظائف العسكرية الشحنة (القائد العسكري الأعلى) ومهمته المحافظة على الأمن والقضاء على الثورات وكذلك وظيفة نائب الشرطة. أما إدارة الدولة فهي لا مركزية¹.

4-الصفويون: احتل الشاه إسماعيل الصفوي بغداد عام 914هـ، 1508م واتبع سياسة تفريق صفوف الأمة الواحدة، وباضطهاد السكان وتخريب مزارعهم. غير أن العثمانيين لم يمكنوهم من البقاء. فقد هزم السلطان العثماني سليم الأول الصفويين في موقعة جالديران عام 920هـ، 1514م. وقد أدى انتصار العثمانيين على الصفويين إلى مد النفوذ العثماني إلى شمال العراق في الجزيرة والموصل وأربيل وكركوك. وقد زرع انتصار العثمانيين النفوذ الإيراني الفارسي في المنطقة.²

5-الحكم المملوكي و العثماني: استولى العثمانيون على بغداد في 24 جمادى الثانية 941هـ، 31 ديسمبر 1534م في عهد السلطان سليمان القانوني، الذي هزم الصفويين. وبذلك سيطر العثمانيون على أهم الطرق التجارية الرئيسية التي تربط الشرق الأقصى بأوروبا. وترتبت على ذلك مسؤوليات دفاعية ضد البرتغاليين في منطقة الخليج العربي. فأمر السلطان بإعداد الأسطول العثماني لمنازلة البرتغاليين. ووقع السلطان سليمان صلحاً مع الشاه طهماسب الصفوي تخلى فيه السلطان سليمان عن تبريز مقابل تعهد الشاه بعدم الاعتداء.

سادت العراق حقبة من الاستقرار دامت قرابة نصف قرن، تخللها عدد من الاضطرابات في منطقة البصرة نتيجة الثورات الفكرية، وقد أدرك السلطان سليمان القانوني أهمية العراق وأن ضياعه يعني تجدد الأطماع الفارسية في الأناضول، فعمل على التمسك به، وجند في سبيل ذلك إمكانات مالية وعسكرية كبيرة تحدياً لفارس وإصراراً على الوقوف أمام أطماعها. وأصبحت السياسة العثمانية في عهده تقوم على الحفاظ على العراق وعدم التساهل في التنازل عن أي جزء منه. فنشط ولاية العراق في تأمين النظام داخل المدن وصد اعتداءات الصفويين على الحدود. وشيد بعض الولاة عددًا من الجوامع والمدارس، ونشطت التجارة في هذه الحقبة.

¹ فؤاد عبد المعطي الصبياد ، المغول في التاريخ، فصل سقوط بغداد، دار النهضة العربية، ص ص 73-75.

² عمر بن عبد الستار السامرائي، العراق تحت الاحتلال الصفوي، دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية، دار الامام مسلم للنشر و التوزيع، منشور على موقع: <https://fac.umc.edu.dz> تاريخ الاطلاع: 2022/05/28 .



ثم أخذ الوضع العام في العراق في التدهور، وبدأت الفوضى وعدم الاستقرار في الانتشار مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي، وكثرت الحركات الانفصالية، فاستغلها الصفويون الذين احتلوا بغداد ومناطق أخرى في عام 1623م. واستعاد العثمانيون بغداد مرة أخرى سنة 1638م بعد محاولات مستمرة. وأدت هذه الحروب إلى الكثير من الخراب والدمار، وكثرة الاضطرابات وحركات التمرد .

وتكررت محاولات الصفويين للاستيلاء على البصرة وبغداد، وانتهت هذه المحاولات بتوقيع معاهدة أزرورم عام 1847م بين الدولتين تم فيها اعتراف بلاد فارس بتبعية العراق للعثمانيين .

أدى ضعف السلطة المركزية، والانحسار الفعلي للوجود العثماني المباشر عن أقاليم عديدة، إلى قيام سلطات محلية قوية تمكنت من ملء الفراغ الناجم عن ذلك الانحسار، فظهرت سلطة المماليك في العراق التي تميزت بتعاقب ولاية ممالك على السلطة في بغداد، وظهور دور ملحوظ للقوى الأوروبية في إسناد ترشيح أحد الأغوات المماليك لولاية بغداد ممن يجدون في تعيينه ما يحقق لهم مزيداً من المصالح في العراق، الأمر الذي أضاف عاملاً جديداً في إبقاء السلطة بيد المماليك وترسيخ السيطرة العثمانية غير المباشرة، فكان تعيين سليمان باشا الكبير سنة 1194هـ، 1780م بدعم كل من المقيم البريطاني في البصرة والسفير البريطاني في إسطنبول. كما جاء تعيين خلفه علي باشا سنة 1802م بتدخل من المقيم البريطاني في بغداد، بينما وصل سليمان باشا الملقب بالصغير إلى الحكم سنة 1808م بمساندة ودعم من الفرنسيين، وكان آخر الولاة داود باشا.¹

ثالثاً : الانتداب البريطاني و مملكة العراق :

يرجع اهتمام بريطانيا بالعراق والخليج العربي وتطلعها إلى السيطرة عليهما منذ القرن السابع عشر الميلادي، وذلك لموقعهما الجغرافي وأهميتهما الاستراتيجية لوقوعهما على طريق مواصلات بريطانيا إلى الهند، ذرة التاج البريطاني آنذاك؛ هذا فضلاً عن أهمية العراق الاقتصادية، ووجود النفط في أرضه، وقربه من حقول النفط البريطانية في بلاد فارس (إيران).

بدأ تسرب النفوذ البريطاني إلى العراق عن طريق دخول التجار والرحالة الإنجليز إلى ربوعه منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي، ثم عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية التي أنشأت أول وكالة

¹ مايكل ج موروني، العراق بعد الفتح الإسلامي، المصدر السابق.



لها في البصرة سنة 1053هـ، 1643م، ثم أصبح لوكيل الشركة مهمة سياسية، إضافة لعمله فيها، عندما أصبح قنصلاً لدولته. وازداد نفوذ بريطانيا في العراق في أعقاب قدوم الحملة الفرنسية على مصر¹. غير أن النفوذ الإنجليزي لم يلبث أن واجه منافسة خطيرة من روسيا التي احتلت شمالي فارس (إيران)، في محاولة منها للوصول إلى الخليج العربي فالمحيط الهندي، وتحويل تجارة فارس (إيران) والهند وآسيا الوسطى لمصلحة روسيا. فلجأت بريطانيا . كما أشرنا . إلى تشكيل شركة ملاحية وهي شركة لنش للملاحة والتجارة في نَهْرِي دجلة والفرات، وكانت لها سفن وبواخر كثيرة، كما اتسعت أعمالها وازدادت مالاً ونفوذاً. وكانت الحكومة البريطانية تدعمها، لأن الشركة المذكورة كانت تعمل على تقوية النفوذ البريطاني في العراق حتى تفاقم وأصبح خطرًا على كيانه، ولا سيما بعد أن أصبح الإنجليز يشرفون على الملاحة في شط العرب وعلى عملية إرشاد السفن فيه، الأمر الذي حدا بنواب العراق في (مجلس المبعوثان) العثماني النيابي سنة 1327هـ، 1909م لإثارة البحث حول وضع الشركة .

وظلت إنجلترا تعزز نفوذها السياسي في العراق سواء عن طريق التجارة أو خطوط البريد والبرق وإرسال البعثات للكشف عن آثار العراق، أو إقامة مشروعات، وتحرص على جعل هذه الأمور محصورة فيها دون غيرها من الدول، حتى واجهت المشروع الألماني الخاص بسكة حديد برلين . بغداد، فأوقفت المشروع ببسط نفوذها على الكويت عام 1317هـ، 1899م، وظلت بريطانيا تقاوم كل المحاولات الدولية الرامية للسيطرة على الخليج والعراق حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، تقدمت قوة بريطانية واحتلت البصرة في 5 نوفمبر 1914م لتبدأ عملياتها الحربية ضد الدولة العثمانية التي دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا، فقامت بريطانيا بإرسال حملة بحرية لتحل العراق بالقوة وتحقيق ما كان التجار والبحارة والسياسيون والخبراء قد مهدوا له ووضعوا أسسه خلال ثلاثة قرون².

كان الاحتلال البريطاني تنفيذًا لجزء من اتفاقية سايكس - بيكو التي اقتسم بها الإنجليز والفرنسيون مناطق النفوذ والسيطرة الاستعمارية في الشام والعراق، ولكن العراقيين كانوا يأملون تحقيق الاستقلال نظرًا لعود بريطانيا للشريف حسين من جهة خاصة بعد نجاح الثورة العربية ضد الأتراك العثمانيين، وكذلك وعود بريطانيا لهم بالاستقلال والحرية من جهة أخرى، مما دفعهم لعدم مساعدة الأتراك خلال الحرب.

¹لوييدولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، ترجمة الدار العربية للموسوعات، ملخص منشور على موقع: <https://www.noor-book.com> ، تاريخ النشر: 01 يناير 2002.

²لوييدولبران، المصدر السابق.



النضال ضد الانتداب البريطاني: بدأ العراقيون مواجهتهم للإحتلال البريطاني منذ اللحظة الأولى التي وطأت فيها أقدام قوات الإحتلال أرض العراق. وقد واجهت المقاومة الوطنية العراقية الوجود البريطاني لإصرار قوات الإحتلال على استمرار سيطرتها على العراق لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية. فاستبدلت بريطانيا الانتداب بمعاهدة تحالف عقدتها مع العراق عام 1922م، وكانت صورة مستورة لصك الانتداب الذي يمقته العراق .

غير أن فيصل الذي لم يكن راضياً تماماً عن المعاهدة، اتبع سياسة خذ وطالب التي تؤدي إلى الاستقلال خطوة بعد أخرى¹. وأخذ العراقيون يعملون على إزالة الحكم المزدوج الذي تمتع فيه البريطانيون بمشاركة العراقيين في إدارة البلاد، وظلت العناصر الوطنية تنظر إلى معاهدة 1922م على أنها كبدت العراق عبئاً ثقيلاً في قيودها وشروطها ومسؤولياتها. ولذا عدل عُمر المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات فقط، ثم استبدل بها عام 1926م معاهدة أخرى من أجل قضية الموصل. وجرت مفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية، وانتهى الأمر بالتوقيع على معاهدة جديدة تحل محل المعاهدتين السابقتين في 14 ديسمبر 1927م. وأدت هذه المعاهدة إلى تقليل الرقابة والإشراف البريطاني على الشؤون العسكرية والمالية في العراق، كما تضمنت المعاهدة وعداً من جانب بريطانيا بتأييد ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم في عام 1351هـ، 1932م.

وتأزم الموقف بين العراق وبريطانيا حيث كان الشعب يطالب بالاستقلال وإلغاء الانتداب، في حين كانت الحكومة البريطانية تصر على عقد معاهدة جديدة في شكل لا يختلف بمضمونه عن المعاهدات السابقة. ونتيجة لذلك أصيب الشعب بخيبة أمل واستقالت عدّة وزارات لأنها لم تستطع تلبية رغبات الشعب في الحرية والاستقلال لأن الوضع في العراق كان قائماً على أساس حكومة وطنية خاضعة لنفوذ المستشارين البريطانيين.

هاج الشعب وقامت مظاهرات صاخبة ضد تدخل المندوب السامي البريطاني، وتأزمت العلاقات من جديد. ولم يمه هذا الصراع إلا تشكيل وزارة جديدة برئاسة نوري السعيد، الذي بدأ المفاوضات مع الجانب البريطاني في بغداد وانتهت بالتوقيع على المعاهدة في 18 يوليو 1930م. وقد أُلّف نوري السعيد كما أشرنا حزب العهد الموالي لبريطانيا والمدافع عن المعاهدة، في حين شكلت المعارضة الوطنية حزب الإخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي².

¹ أحمد محمد عوف، موسوعة العالم، المرجع السابق، ص 119.

² المرجع السابق، ص 121.



المطلب الثاني: تأسيس العراق الحديث.

أولاً: تأسيس الملكية في العراق:

أثناء الانتداب البريطاني في العراق أسرعَت الحكومة البريطانية إلى تشكيل أول حكومة وطنية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، وروعي في توزيع الحقائق الوزارية التمثيل الديني والطائفي والعشائري للبلاد، و وضع مستشار إنجليزي بجانب كل وزير وأعلنت بريطانيا عن رغبتها في إقامة ملكية عراقية رشحت لها الأمير فيصل بن الشريف حسين بعد خروجه من سوريا وتم اختيار الأمير فيصل ملكاً على العراق، وتوج في 18 ذي الحجة 1340هـ، 23 أغسطس 1921م بعد إجراء استفتاء شعبي كانت نتيجته 96% تأييداً لفيصل.

ومهما يكن من أمر فقد بدأ التدخل الأجنبي في الحكومة، وقد واجه فيصل وحكومته مشكلات داخلية وخارجية معاً: أما المشكلات الداخلية فكانت تتعلق بالقبائل والأقليات كالأكراد والآشوريين والانقسام الطائفي بين السنة والشيعة. أما المشكلات الخارجية فتتعلق بموقف العراق من بريطانيا والتي أجبرته على توقيع معاهدة معها في 10 أكتوبر 1922م تضمنت أسس الانتداب، واشترطت المعاهدة تأسيس مجلس تأسيسي منتخب لتشريع الدستور وإصداره.¹

ملكية فيصل الثاني 1953-1958: توج فيصل الثاني ملكاً على البلاد في 4 مايو 1953م، فلم تستفد البلاد شيئاً من التغيير السياسي؛ لأن خاله الوصي عبد الإله ونوري السعيد ظلا يحركان الأحداث ويوجهانها كما كانا من قبل.

ولجأ رئيس الوزراء نوري السعيد في عام 1953م إلى التضييق على الحريات مرة أخرى تمهيداً لعقد حلف بغداد، الذي تم التوقيع عليه عام 1955م، ووقعته كل من تركيا وباكستان وإيران وبريطانيا والعراق، بهدف حماية المصالح الغربية في منطقة الخليج. واستغل نوري السعيد هذا الحلف في القضاء على العناصر المعارضة بحجة مكافحة الشيوعية.

ثانياً: تأسيس جمهورية العراق:

في أواخر عمر الانتداب البريطاني تولى ابن الملك غازي، فيصل الثاني البالغ من العمر ثلاث سنوات الحكم تحت الوصاية، وكان نوري السعيد هو الذي يدير الدولة بمباركة من الحكومة البريطانية، وفي نفس السنة أعلنت العراق مقاطعتها لألمانيا. وفي 2 مايو 1941 قامت ثورة ضد الوجود البريطاني

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ الاطلاع: 2022/05/28.



بقيادة رشيد عالي الكيلاني، وتم تشكيل حكومة جديدة بعد هروب نوري السعيد خارج العراق، ولم تستطع الثورة الاستمرار في المقاومة فاستسلمت بعد شهر من الحرب، وتم التوقيع على هدنة مكنت بريطانيا من استعادة السيطرة على العراق، وتم تشكيل حكومة موالية لبريطانيا برئاسة جميل المدفعي الذي استقال وخلفه نوري السعيد، وفي يناير 1943 أعلنت العراق الحرب على دول المحور .

قادت القبائل الكردية ثورة في ما بين سنتي 45 و 1946 قيل إنها تلقت دعمها من روسيا، وأرسلت بريطانيا قوات إلى العراق لضمان أمن البترول، وبعد انتهاء ثورة الأكراد سنة 1947 بدأ نوري السعيد التفاوض مع ملك الأردن لإنشاء اتحاد بين العراق والأردن، وتم في السنة نفسها التوقيع على معاهدة إخاء بين البلدين، ونصت المعاهدة على التعاون العسكري مما قاد سنة 1948 إلى اشتراك الجيش العراقي في الحرب مع الجيش الأردني ضد إسرائيل) بعد إعلان قيام إسرائيل). رفض العراق الهدنة التي وقعها العرب مع إسرائيل في 11 مايو 1949 وشهد العراق في الفترة ما بين 49 و 1958 الكثير من الأحداث الداخلية والخارجية المهمة مثل انتفاضة عمال شركة نفط العراق سنة 1948، وانتفاضة يناير التي قضت على معاهدة بورتسوث البريطانية العراقية، وانتفاضة أكتوبر 1952 التي طالب فيها المنتفضون بإجراء انتخابات مباشرة والحد من صلاحيات الملك، وفي سنة 1955 وقع العراق مع تركيا على اتفاقية بغداد الأمنية والتي انضمت إليها بريطانيا وباكستان وإيران، كما وقع العراق و الأردن على اتحاد فدرالي في 12 فبراير 1958.¹

إعلان الجمهورية العراقية 14 يوليو 1958م: برز في ثورة يوليو شخصان يمثلان تيارين مختلفين، هما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. كان الأول مع بقاء العراق دولة مستقلة ذات سيادة، ويعارض وحدة العراق مع مصر. أما الثاني فكان قد أعلن عن رغبته في توحيد العراق مع الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تضم مصر وسوريا آنذاك. كان الأول منهما انغلياً والثاني عربياً وحدويًا. وحاول بعض قادة العهد الجمهوري الاشتراك في دولة الوحدة بين مصر وسوريا، إلا أن عبد الكريم قاسم أبعد عبد السلام عارف من السلطة، ليحكم العراق طوال خمس سنوات حكمًا فرديًا مطلقًا. وكان مترددًا في سياسته، فأحيانًا يقرب إليه الشيوعيين ليضرب بهم القوميين، وأحيانًا أخرى ينقلب عليهم، كما كان مترددًا في سياسته مع الأكراد، حيث أعطاهم بعض الامتيازات ثم اصطدم بهم بعد ذلك، مما أدى إلى قيام الثورة الكردية عام 1961م.²

¹ حيدر زكي عبد الكريم، الجمهورية العراقية، دراسة تاريخية، من ثورة 14 تموز/يوليو 1958 إلى حركة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1963، دار نينوى، ص 27.

² عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 3، ملخص منشور على موقع: <https://books-library.net>



وتميزت سياسته الخارجية بعدة أزمات مع الدول العربية خاصة، كان من أهمها الأزمة التي أثارها مع الكويت عند استقلاله في 19 يونيو 1961م، حيث طالب بضم الكويت إلى العراق، ولكن الجامعة العربية استطاعت أن تسيطر على الأزمة وتحتويها لئلا في إطار عربي. وقد عزلت هذه الأزمة العراق عن باقي الدول العربية، خاصة بعد انسحابه من الجامعة العربية .

أدت هذه العزلة الخارجية إلى قيام انقلاب عسكري أطاح بعبد الكريم قاسم في 28 فبراير 1963م، وتسلم الحكم من بعده عبد السلام عارف بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي، ولكنه ما لبث أن تخلص من البعث بعد ثمانية أشهر من الحكم، واستمر في الرئاسة حتى سقطت به الطائرة في البصرة في أبريل 1966م، فتسلم رئاسة الجمهورية شقيقه عبد الرحمن عارف الذي استمر في الحكم حتى عام 1968م حين تمكن حزب البعث من أن يقوم بانقلاب عسكري عليه في 17/7/1968م وتسلم الحزب حكم البلاد، وصارت رئاسة الجمهورية للفريق الركن أحمد حسن البكر. وفي عام 1979م تنازل البكر عن رئاسة الجمهورية لأسباب صحية وخلفه صدام حسين¹.

الحرب العراقية الإيرانية: يرجع بدايات الحرب إلى ادعاءات عراقية بان إيران قامت بقصف بلدات على الحدود العراقية في 4 سبتمبر 1980 واعتبر العراق ذلك بداية للحرب فقام الرئيس العراقي صدام حسين بالغاء اتفاقية عام 1975 مع إيران في 17 سبتمبر 1980 وفي 22 سبتمبر 1980 هاجم العراق اهدافا في العمق الإيراني. وبدأت إيران بقصف أهداف عسكرية واقتصادية عراقية.²

حرب الخليج الثانية: بعد إحتلال العراق للكويت في 1990 م، وطرد القوات العراقية من طرف قوات التحالف الدولية، وجد العراق نفسه في عزلة عالمية وضع اقتصادي غير مستقر، حتى سنة 2003 م في 27 يونيو قامت الطائرات الأمريكية بشن هجوم بصواريخ كروز على مقر المخابرات العراقية في بغداد انتقاما من محاولة اغتيال الرئيس جورج بوش في الكويت في شهر أبريل تلك المحاولة التي اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بالتدبير والتخطيط له.

في 10 نوفمبر 1994 اعترف البرلمان العراقي والذي كان يسمى بالجمعية الوطنية العراقية بالحدود الكويتية واستقلالها. في 14 أبريل 1995 صدر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 986 التي

¹ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق.

² أحمد محمد عوف، المرجع السابق، ص 312.



سمح للعراق بالاستئناف الجزئي لصادرات النفط العراقية لشراء الطعام والدواء بموجب برنامج "النفط مقابل الغذاء" وهو الأمر الذي لم يقبله العراق حتى شهر ماي 1996 ولم ينفذ حتى ديسمبر عام 1996¹.

في أوت 1995 غادر حسين كامل زوج ابنة صدام حسين وأخوه وعائلتهما العراق و حصلوا على اللجوء في الأردن لكنه فشل في استقطاب المعارضة العراقية في خارج العراق حوله وعانى من عزلة سياسية مما أدى به للعودة إلى العراق ليقتل هناك في عملية وصفها صدام حسين بالثأر العشائري للخيانة التي قام بها حسين كامل .

في 15 أكتوبر 1995 فاز الرئيس صدام حسين في استفتاء صوري بنسبة 99.9% ونتيجة هذا الاستفتاء شرع له بالبقاء في السلطة لسبع سنوات أخرى. في 31 أغسطس 1996 شنت القوات العراقية هجوماً على منطقة حظر الطيران في الشمال احتلت محافظة أربيل بعد نداء للمساعدة من الحزب الديمقراطي الكردستاني أثناء الحرب الصراع المسلح بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني.

في 31 أكتوبر 1998 انتهى العراق تعاونه مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن مراقبة تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية مما أدى بالولايات المتحدة و بريطانيا بشن حملة قصف أطلق عليها اسم "عملية ثعلب الصحراء" عقب إجلاء موظفي الأمم المتحدة من أجل تدمير برامج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية العراقية. في 17 ديسمبر تم تشكيل لجنة المراقبة والتقصي والتفتيش بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1284 لكن العراق رفض ذلك القرار. في أبريل 2002 علق العراق صادرات النفط احتجاجاً على الهجمات الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية. ورغم دعوات صدام حسين إلا أن أيًا من الدول العربية لم تستجب له في اتباع نهجه إلى أن تم استئناف صادرات النفط العراقية بعد 30 يوماً.

في سبتمبر 2002 وبعد عام على أحداث 11 سبتمبر التي هزت السياسة الأمريكية بدأت بوادر التهيب الأمريكي لضرب العراق حيث طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من قادة العالم المتشككين خلال جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن يواجهوا "الخطر الجسيم والمتراكم" للعراق أو أن يتنحوا جانبا لتتصرف الولايات المتحدة. وفي الشهر نفسه، نشر رئيس الوزراء البريطاني توني بليز ملفاً عن قدرات العراق العسكرية. في نوفمبر 2002 عاد مفتشو الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق بموجب قرار

¹ حرب الخليج الثانية... الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج، مقال منشور على موقع الجزيرة، <https://www.aljazeera.net> تاريخ النشر: 2016/11/07.



للأمم المتحدة يهدد العراق بتحمل العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن انتهاك بنود القرار وفي مارس 2003 اصدر كبير مفتشي الأسلحة الدوليين في العراق هانز بليكس تقريرا بأن العراق زاد من تعاونه مع المفتشين ويقول إن المفتشين بحاجة إلى مزيد من الوقت للتأكد من إذعان العراق ولكن سفير بريطانيا في الأمم المتحدة صرح في 17 مارس 2003 بان السبل الدبلوماسية مع العراق قد انتهت، وتم إجلاء مفتشي الأمم المتحدة من العراق ومنح الرئيس جورج بوش ، صدام حسين مهلة 48 ساعة لمغادرة العراق أو مواجهة الحرب .

غزو العراق 2003: أرسل التحالف بقيادة الولايات المتحدة 177194 جنديا إلى العراق خلال مرحلة الغزو الأولى التي استمرت من 19مارس إلى 1 ماي 2003. وصل حوالي 130,000 من الولايات المتحدة وحدها، مع حوالي 45 ألف جندي بريطاني، و2,000 جندي أسترالي، و194 جنديا بولنديا كما شارك 36 بلدا آخر في الفترة التي أعقبته. واستعدادا للغزو، تجمع 100 ألف جندي أمريكي في الكويت بحلول 18 فيفري، كما تلقت قوات التحالف الدعم من البشمركة في إقليم كردستان. وفقا للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بليير، كان التحالف يهدف إلى نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ووقف دعم صدام حسين للإرهاب وتحرير الشعب العراقي و يركز آخرون بشكل أكبر على تأثير هجمات 11 سبتمبر، على الدور الذي لعبه ذلك في تغيير الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، ووفقا لتوني بليير فان السبب هو فشل العراق في اغتنام " فرصة اخيرة " لنزع اسلحته النووية والكيماوية والبيولوجية المزعومة التي وصفها مسئولون أمريكيون وبريطانيون بانها تهديد مباشر لا يمكن تحمله للسلام العالمي.

و في أبريل 2003 قامت الولايات المتحدة بوضع قائمة تضم 55 مطلوبا من نظام صدام حسين حيث تم القبض على معظم من في القائمة في فترات زمنية متفاوتة وتم تشكيل سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر وقام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالتصديق على قرار يدعم الإدارة التي تقودها الولايات المتحدة ويرفع العقوبات الاقتصادية عن العراقيي يوليو 2003 تم عقد اول اجتماع لمجلس الحكم في العراق الذي عينته الولايات المتحدة، وقائد القوات الأمريكية بدأ بالتصريح بان قواته تواجه حرب عصابات بسيطة، وقتل نجلي صدام حسين قصي وعدي في معركة مسلحة في محافظة نينوى.

في أكتوبر 2003 صدق مجلس الأمن على قرار يعطي الشرعية للاحتلال الأمريكي للعراق ويؤكد على نقل السلطة مبكرا للعراقيين، لكن الموقف الأمني بدأ بالتدهور وبعد ستة أشهر من إعلان الرئيس



الأمريكي انتهاء العمليات العسكرية في العراق وبالتحديد في شهر نوفمبر كان عدد الضحايا الأمريكيين في العراق قد تجاوز عدد القتلى خلال الحرب، ففي خلال شهر واحد قتل 105 جنديا من قوات التحالف.

في 14 ديسمبر 2003 تم اعتقال صدام حسين في تكريت، و قام مجلس الحكم في العراق بالموافقة على دستور مؤقت للبلاد بعد مفاوضات مطولة وخلافات حادة حول دور الإسلام ومطالب الأكراد بحكم فدرالي، و في الأول من جوان 2004 تم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة الذي تم حلها فيما بعد وحل محلها الحكومة العراقية الانتقالية التي كانت من مهامها الرئيسية تهيئة الانتخابات العراقية لاختيار مجلس النواب العراقي الدائمى و التصديق على الدستور العراقي الدائمى.¹

المطلب الثالث : الخصائص الجغرافية و الطبيعية والبشرية للعراق .

أولاً: الخصائص الجغرافية و الطبيعية:

1-الموقع: يقع العراق جنوبي غربي قارة آسيا، وفي القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، اما موقعه الفلكي والذي يحدد بواسطة دوائر العرض وخطوط الطول فانه يقع ما بين دائرتي عرض 37°⁰ 29° - شمالا وخطي طول 38°⁰ - 48° شرقا ، وبهذا يكون امتداده من الشرق إلى الغربيساوي تقريبا امتداده من الشمال إلى الجنوب.

ويشكل سطحه العام حوضا التوائيا فسيحا يمتد من الشمال الغربي اعتبارا من المرتفعات التركية متجها نحو الجنوب الشرقي حتى ينتهي عند الخليج العربي، وتحده الهضبة الغربية من الغرب في حين تحده السلاسل الجبلية من الشرق.

أما الدول التي تحد العراق فمن الشمال تركيا ومن جهة الشرق إيران، أما من الغرب والجنوب فتحاذيه سوريا والأردن والسعودية والكويت.

وعلى الرغم من وقوع العراق في منطقة تحيطها أربعة بحار (المتوسط والاسود ، والاحمر، وقزوين) فضلا على الخليج العربي إلا أن حدوده البحرية لا تزيد على 60 كيلومتر مع الخليج العربي، في حين تبلغ حدوده البرية حوالي 3500 كيلومتر.²

ولموقع العراق أهمية بالغة على المستوى الاقليمي والدولي منذ أقدم الأزمان، إذ أن موقعه عند ملتقى قارات العالم القديم (اسيا وافريقيا واوربا) من ناحية وعلى اقصر طرق اليابسة التي

¹ أحمد محمد عوف، نقلا عن مصطفى علي العبيدي، صفحات احتلال العراق، مشاهدات صحفي من حرب لا تنتهي 2003-2007، الدار العربية للعلوم. ص ص 314-316.

² جغرافية العراق، للصف النهاني، المديرية العامة للمناهج، وزارة التربية العراقية ط 34، 2016، ص 6.



ترتبط المحيط الهندي بالبحر المتوسط من ناحية أخرى جعل منه إحدى مناطق الارتكاز في العالم. أما بالنسبة لمساحة العراق فتقدر بحوالي (435,052) كيلومترا مربعا¹. وهذه المساحة تفوق مساحة الكثير من بلدان اوربا عدا روسيا وفرنسا واسبانيا، ونظرا لتباين المعطيات الطبيعية فان ارض العراق يمكن ان تعيل عددا كبيرا من السكان وتؤمن لهم الغذاء ومقومات العيش الرغيد وأن تدر هذه الأرض خيرات على نطاق أعظم مما كانت تدره ، وتبقي العراق مزدهرا منيعا على مر السنين إذا ما استغلت ثرواته الطبيعية والبشرية استغلالا علميا مبرمجا.

لشكل خارطة العراق مزايا عديدة إذ أن شكله الذي تقع العاصمة بغداد وسطه ، يعد قريبا من الشكل المثالي للدولة، فلمثل هذا الشكل المتلاحم افضليته ومزاياه من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية والوحدة الوطنية ، فهي تقلل من صعوبات السفر الى حدها الادنى وتختزل تباين البيئات الطبيعية.

2-التضاريس: ان في تضاريس العراق مظاهر متعددة فالجبال المرتفعة تنتشر في شماله الشرقي، وتمتد المناطق المتموجة الى الجنوب والغرب من تلك الجبال، اما في وسطه وجنوبه فتنبسط الارض وتصبح سهلية يطلق عليها السهل الرسوبي.

أما أجزاء العراق الغربية والجنوبية الغربية فتتكون من هضبة واسعة هي امتداد لهضبة شبه الجزيرة العربية وهضبة بادية الشام، و هذا التنوع في اشكال سطح العراق يعد مصدر قوة من ناحية التكامل الاقتصادي على مستوى العراق فالتنوع في أشكال السطح والأحوال المناخية الجغرافية أدى إلى تنوع المنتجات بين جهات العراق المختلفة، فنشط التبادل التجاري بينها وازداد اتساعا خصوصا وان جهات العراق مفتوحة بعضها على البعض الآخر ولا تقوم بينها أية حواجز أو عوائق لتمنع ذلك. فالجبال تنحدر أراضيها ومياهها وطرقها بصورة طبيعية إلى جهات العراق الأخرى المجاورة، ولا تقوم في أية جهة من الهضبة حافة حادة تعرقل هذا الاتصال، بل على العكس اذ تتقدم ارض الهضبة بانحدار بطيء وتدرجي نحو جهات البلاد الأخرى. كل ذلك ساعد منذ القدم على سهولة الانتقال بين جهاته المختلفة فتوسعت الصلات بين الناس وتوثقت مع الزمن مما أكد وحدة وطننا العراق وتماسك أجزائه. ولتوضيح ظواهر السطح هذه يمكن تقسيمها إلى²:

¹ تاريخ الاطلاع: 2022/05/26 <https://ar.wikipedia.org/wiki>

² جغرافية العراق، المرجع السابق، ص 10.



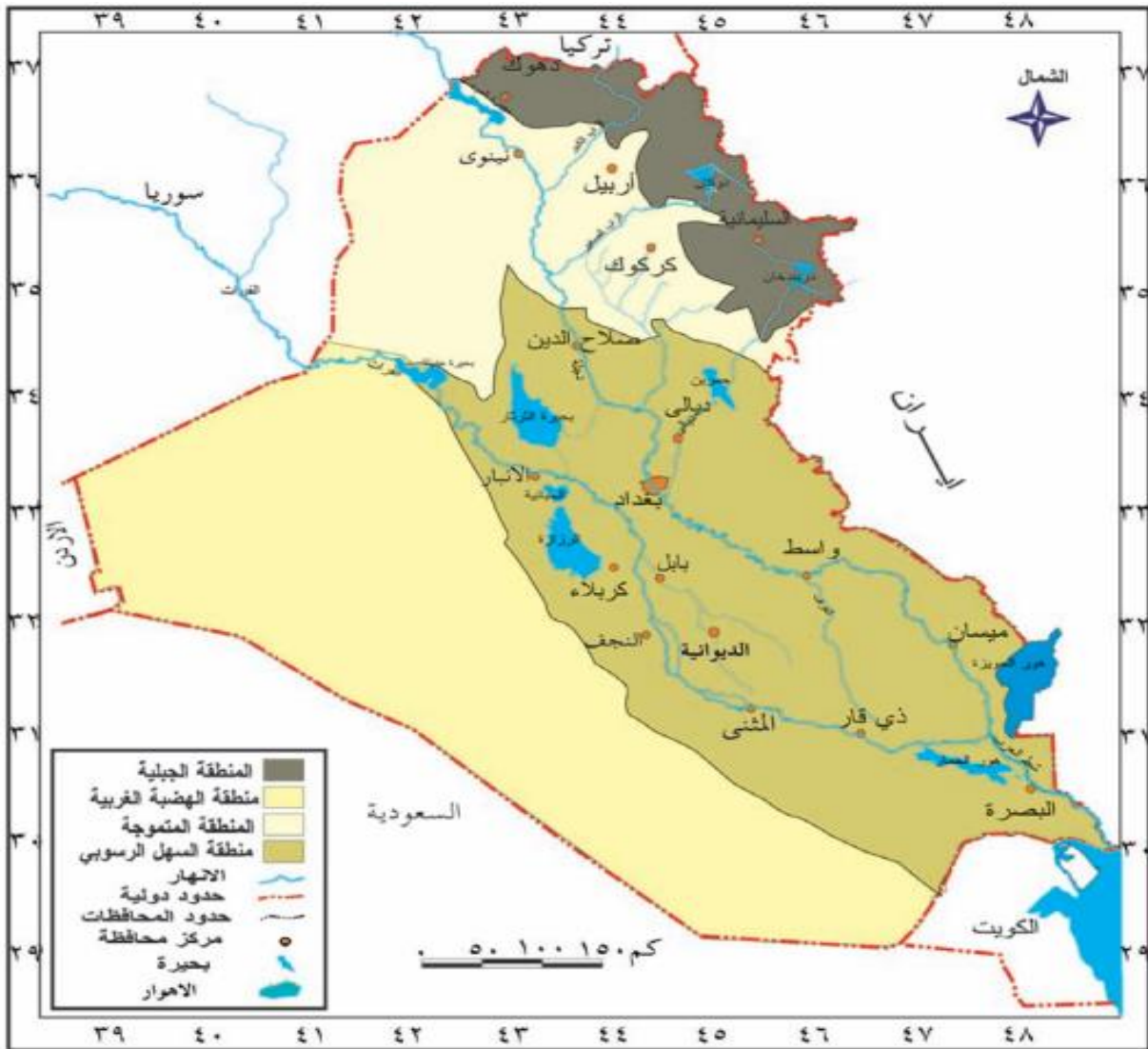
1- المنطقة الجبلية.

2- المنطقة المتموجة.

3- السهل الرسوبي.

4- الهضبة الغربية

و في الخريطة التالية نوضح توزيع مناطق السطح العراقية :



الصورة (01): خريطة التضاريس في العراق¹

3-المناخ: لقد اشرنا عند تطرقنا لتضاريس دولة العراق بأن السطح يتباين من جهة لأخرى ، وأن هذا التباين في أقسام السطح هو احد العوامل المؤثرة في الخصائص المناخية للعراق. فالصفة الغالبة على مناخ العراق التطرف الكبير في درجات الحرارة ، أي وجود فرق كبير

¹ جغرافية العراق ، المرجع السابق، ص 09.



بين درجات الحرارة في الليل والنهار ودرجات الحرارة في الصيف والشتاء ، وقلة الأمطار ، مع شدة الإشعاع الشمسي.

حيث ان التباين في ظواهر السطح بين المنطقة الشمالية والجنوبية له تأثير كبير على درجات الحرارة وكمية المطر واتجاه الرياح، ففي المنطقة الشمالية تنخفض درجات الحرارة وتزداد كمية الامطار بينما تأخذ الحرارة بالارتفاع وكمية الامطار بالانخفاض كلما تقدمنا جنوبا، كما تعمل التضاريس على صد الرياح الشمالية الشرقية الباردة وتغيير اتجاه الرياح الغربية مع امتداد السلاسل الجبلية فتصبح شمالية غربية¹.

ثانيا السكان: يقدر تعداد سكان العراق لعام 2022 بنحو 42,515,105 نسمة² وذلك بنسبة 0.535% من إجمالي عدد سكان العالم، ويقدر معدل النمو السنوي للسكان بحوالي 1,3% وبهذا فان العراق يعد من أكثر البلدان تزايدا في سكانه، تشاركه في ذلك مجموعة كبيرة من دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

توزيع السكان: يتضح من دراسة خريطة توزيع السكان ان تركيز السكان يزداد في الأقسام الوسطى والجنوبية من العراق، حول مجرى نهري دجلة والفرات والجداول المتفرعة منهما، ويأخذ التوزيع السكاني نمطا خطيا مع امتداد هذه الأنهار والجداول، ويعد عامل المناخ الذي يسود في هذه المناطق في مقدمة العوامل التي أدت إلى هذا النمط من التوزيع فمن المعروف أن السكان في المناطق الجافة يتجمعون في سهول الأنهار حيث تتوفر إمكانية الزراعة المعتمدة على الري³.

ونلاحظ في الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية من العراق انتشار السكان في كافة جهات المنطقة. ويمكن القول أن عامل المناخ وبكلمة أدق عامل المطر إضافة إلى طبيعة التركيب الجيولوجي وعلاقته بالمياه الجوفية هو المسؤول عن نمط التوزيع المنتشر للسكان في هذه المنطقة.

أما الأقسام الغربية والجنوبية الغربية من العراق ذات المناخ الصحراوي الجاف، نجد أن توزيع السكان يكون مبعثرا حيث تتوفر مصادر الماء للاستعمالات البشرية و الحيوانات وسقي المساحات

¹ جغرافية العراق ، المرجع السابق، ص 20.

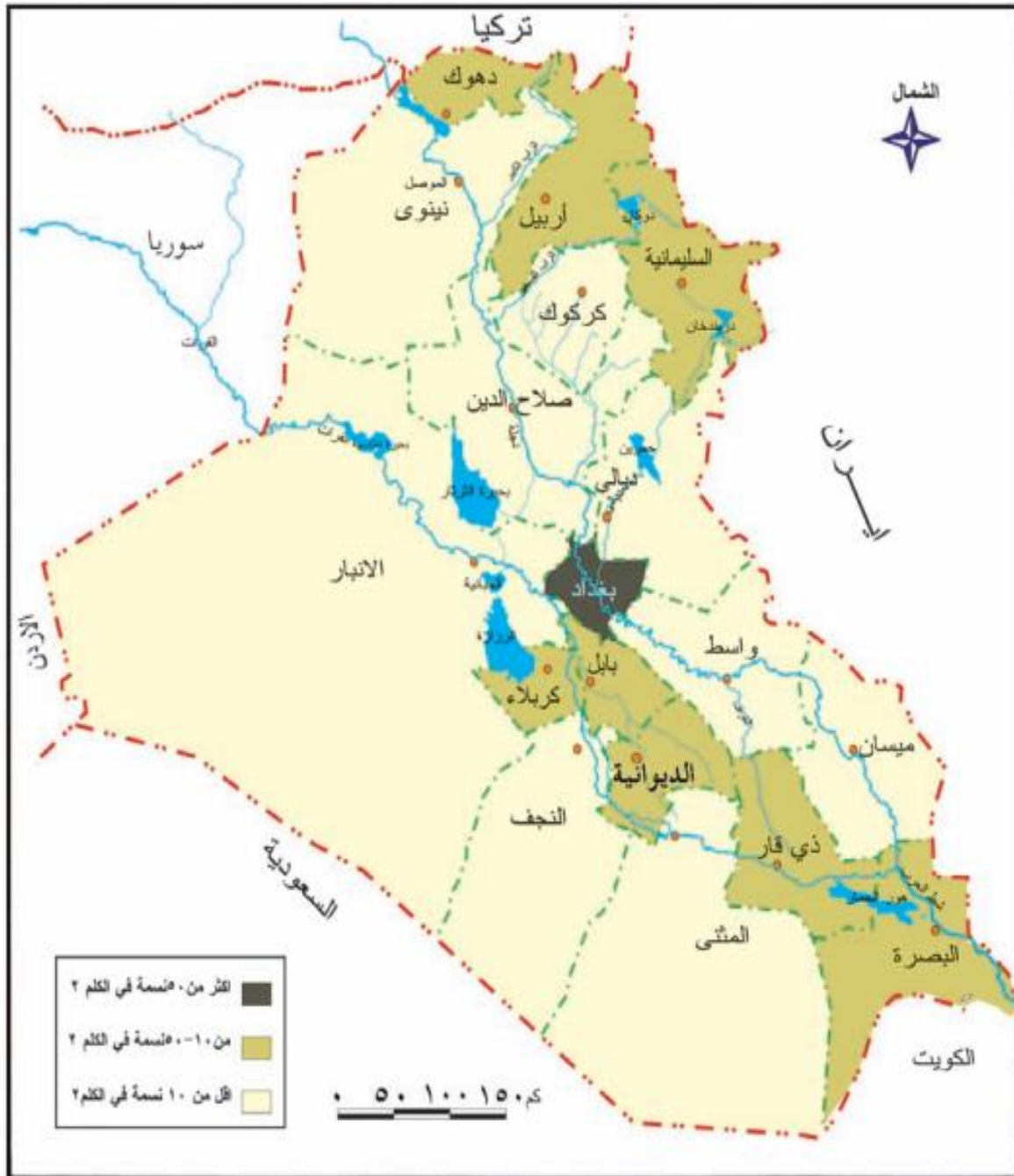
² تحديث 2022/01/21 بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء، عن هيئة التخطيط العراقية، منشور على موقع هجرة:

<https://hijra.news> ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/25 على الساعة : 22:54

³ تحليل الوضع السكاني في العراق ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان و التنمية و الأهداف الانمائية لللفية، ص 18.



الزراعية الصغيرة والتي تشمل الواحات المنتشرة في المنطقة ، أو بعض الآبار التي حفرها الإنسان والتي أخذ عددها يزداد باستمرار وعلى العموم فإن المنطقة تكاد تخلو من السكان¹.



الصورة (02): خريطة التوزيع السكاني في العراق حسب الكثافة².

¹ جغرافية العراق ، المرجع السابق، ص 105.

² المرجع نفسه، ص 106.



المبحث الثاني : التركيبة الاثنوغرافية للمجتمع العراقي

يعتبر المجتمع العراقي مجتمعا فسيقائيا بامتياز بفعل تكويناته الدينية والاثنية والقبلية، حيث يضم مجموعة من الطوائف أهمها السنة والشيعية والأكراد، ورغم انفجار الطائفية بعد 2003 مع الاحتلال الأمريكي ومآسيها، إذ عاش العراق العديد من الأزمات وأعمال العنف الطائفي، إلا أن الطائفية كانت موجودة قبل هذا التاريخ لكن بطريقة صامتة، حيث ظلت التضامات الطائفية العامل المهيمن في صيرورة بناء الدولة العراقية.

وإذا كان التعدد الطائفي في المجتمع العراقي أمر واقع لا مفر منه، فإن ضمان الوحدة الوطنية العراقية يتوقف على كيفية تعاطي النظام السياسي مع هذا الواقع التعددي، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على الديمقراطية التوافقية كإستراتيجية مناسبة لإدارة هذا التعدد وتحويله إلى عنصر داعم لبناء الدولة والحيلولة دون تحوله إلى عنصر هدم ومن ثم تفكك الدولة.

المطلب الأول : المكون القومي

يتميز المجتمع العراقي بتباين في التكوين القومي وينقسم إلى:

1-العرب: يشكلون 80% من مجموع السكان، وانتقلوا من شبه الجزيرة العربية إلى العراق عبر مجموعة من الهجرات، كهجرة العموريين حوالي 2000 سنة قبل الميلاد والتي أسست دولة بابل، ثم الهجرة الثانية في عهد الخليفة أبو بكر الصديق، ثم الهجرة الثالثة كانت في القرن التاسع عشر حين شجع العثمانيين نزوح القبائل العربية إلى العراق لاتخاذها كحاجز في الصحراء لمواجهة الحركات الوهابية¹.

2- الأكراد: يشكلون القومية الثانية في العراق، وقد اختلف الباحثون في أصلهم إلا أن هناك من يرجعه إلى القبائل الهندوآرية التي استوطنت المنطقة منذ أكثر من ألفي عام قبل الميلاد، ويتمركزون في محافظات الموصل وأربيل و كركوك، والسليمانية وديالي، يتكلمون اللغة الكردية التي تنفرع إلى عدة لهجات والغالبية منهم يدينون بالإسلام (75% سنة و 15% شيعية) والبقية يتبعون ديانات قديمة مختلفة². ويعاني الأكراد من تنامي العامل العشائري الذي أدى إلى اشتداد التنافس بين الحزبين الكبارين، وانقسام المنطقة إلى قسمين متمايزين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

¹ عادل بن عمر، الديمقراطية التوافقية و إدارة التعدد الطائفي في العراق، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، م9، ع 2 ، 2020/07/31، جامعة باتنة1، 2020.

² الطائفية في العراق مقاربات في الجذور و سبل الخروج من المأزق، مجموعة من الباحثين ، معهد الأبحاث و التنمية الحضارية، دار الحضارة، دار الحضارة، بغداد، 2007. ص 06.



ورغم عوامل الضعف التي يعاني منها الأكراد إلا أن ذلك لا يؤثر على القضية الكردية باعتبار أن الخلافات بين الحزبين لا تمس الموضوع الأساس وهو علاقة كردستان بالحكومة المركزية.

3- التركمان: يشكلون القومية الثالثة من الناحية العددية، وهم شعب اسويوي ترجع أصوله إلى قوم الأغوز، ويختلف في تاريخ استقرارهم في العراق فهناك من يرجعه إلى العصر الأموي وهناك من يرجعه إلى العصر العباسي، والبعض الآخر يرجعه إلى الحاميات العسكرية العثمانية، ويقطنون في كركوك وخانقين ومندلي، يتكلمون باللغة التركية ويدينون بالإسلام، ويشكلون نسبة 10% من عدد السكان¹.

4- الآشوريين: تطلق التسمية عليهم نسبة إلى إلههم آشور، وهي طائفة من النساطرة المسيحيين استوطنوا في القسم الشمالي من العراق في الموصل وأربيل وكركوك وبغداد منذ الألف الثالث قبل الميلاد، يتكلمون اللغة الآرامية وتطلق عليهم عدة تسميات منها السريان الكلدان والنساطرة... تبعا لانقساماتهم المذهبية، وحاليا تطلق على الأقلية المسيحية في إقليم كردستان العراق والذين نزحوا من كردستان تركيا تفاديا للقتال الروسي العثماني إبان الحرب العالمية الثانية².

5- الأرمن: طائفة هاجرت من أرمينيا عقب المذابح الجماعية التي تعرضت لها اثر مواقفها المعادية للأتراك في القرن العشرين، ويدينون بالمسيحية، ويتمركزون في الموصل وبغداد والبصرة ويشغلون بالتجارة والصناعة³.

6- الشبك: أقلية تقطن في الموصل ونيروي تدين بالإسلام ولها لغتها وعاداتها الخاصة التي حافظت عليها رغم محاولات طمسها من الأنظمة العراقية المتعاقبة، ويختلف في أصلها حيث هناك من يرجعه إلى الأكراد على الرغم من كونها تظم عرب وتركمان في وعائها⁴.

¹ المرجع نفسه، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 17.

³ المرجع نفسه، ص 22.

⁴ المرجع نفسه، ص 23.



الصورة (03): خريطة التوزيع القومي في العراق.¹

المطلب الثاني: المكون الديني

تشير الخريطة الدينية للسكان في العراق إلى أن المسلمون يشكلون أغلبية السكان ب 95% من إجمالي عدد السكان، مع وجود الديانات اليهودية والمسيحية والمندائية واليزيدية والكاكائية والصابئة والشبك.²

أ-المسلمون: وينقسمون إلى:

-السنة: يتمركزون في الموصل وصلاح الدين والسليمانية وبغداد، يتوزعون بين العرب والأكراد والتركمان، وتربطهم علاقات حسن الجوار مع باقي القوميات عبر التاريخ، ويعترض السنة مجموعة من التحديات لعل أبرزها غياب الثقافة الطائفية لدى السنة العرب بسبب عدم تعرضهم إلى تحدي طائفي على مدى العصور، كونهم يتكثرون إلى أنظمة سياسية لم تتعرض إلى ثوابتهم الدينية، وعدم امتلاكهم للمرجعية الدينية والسياسية وتشتت قياداتهم، كما تزايدت عملية تهميشهم سياسياً بعد 2003 باعتماد إستراتيجية

¹التشكيلات السكانية في العراق، من موقع <https://www.aljazeera.net> تاريخ النشر 2005/10/05.

² محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية و القومية، هذا ما جرى بعد الصدمة و الرعب، مكتبة الياسمين، 2010، جمهورية مصر العربية، ص 32.



المحاصصة الطائفية، واقتصادياً من خلال استيلاء الشيعة على نفط الجنوب والأكراد على نفط الشمال باعتماد الترتيبات الفدرالية، علاوة على تعدد الولاءات والاختراق من قبل الأنظمة الخارجية¹.

-**الشيعة:** يمثل الشيعة أغلبية السكان في العراق يتمركزون في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق، مع تواجدهم في بغداد وفي المنطقة السنية خاصة في سامراء والدجيل، وعلى الرغم من أن العراق يعد منشأ الإسلام الشيعي ذلك أن أكثر الأحداث المكونة للتاريخ الشيعي وقعت هناك، إلا أنه تشيع في عهد حديث لاسيما في القرن 19، وساعدت مدن العتبات المقدسة بوصفها مركز جذب للمؤمنين الشيعة إلى زيادة الهجرة إليها من الفرس والهنود².

وشهد العهد الجمهوري الانبعاث الشيعي بظهور الطبقة الوسطى ذات التوجهات المعتدلة، واعتمادهم على فكرة المظلومية، وازدياد الوعي السياسي لديهم حيث تأسس حزب الدعوة الإسلامي 1959 الذي قام بانتفاضتي 1974 و 1977 في النجف وكربلاء والتي رد عليها النظام في 1980 بإعدام آية الله الصدر وقتل الكثير وتهجير أكثر من ثلاثين ألف شيعي عراقي إلى إيران، علاوة على إغلاق المدارس الدينية ومنع الاحتفال بأعيادهم الدينية ومنع الإيرانيين من الحج للمناطق المقدسة لمدة 29 عاماً.

ويملك الشيعة مجموعة من عوامل القدرة التي تسمح لهم بالتأثير في المعادلة العراقية وذلك بالنظر إلى أغليبيتهم العددية حيث تتراوح نسبتهم بين 52 إلى 60% من مجموع السكان، وتكوينهم للائتلاف الشيعي الموحد لأبناء الطائفة والذي يحظى بدعم من المرجع السيستاني للدفاع عن حقوقهم التاريخية، واستفادتهم من الدعم الإيراني، وتحالفاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث حصل الشيعة على حصة الأسد في تركيبة الحكم تتلاءم ومكانتهم العددية³، علاوة على التفاعل الديني والمالي بين عالم الدين والأتباع غير أن هذه القدرة تصطدم بحجم الخلافات الشيعية - الشيعية التي تفكك التحالف بسبب العامل العشائري وتعدد المرجعيات ونظرتها العلاقة الدين بالدولة والعلاقة مع إيران وموضوع الفدرالية وكركوك، وذلك بين السيستاني وتيار الصدر، بالإضافة إلى موضوع إدارة الأموال الشرعية الشيعية حيث هناك من يطالب بإشراك المرجعيات الأخرى في تسييره وكسر احتكار المرجعية

¹ المسألة الطائفية و صناعة الأقليات في الوطن العربي، مجموعة من المؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ملخص منشور على موقع: <https://www.dohainstitute.org/ar/booksandjournals/pages/artc1d7f287.aspx> تاريخ الاطلاع: 2022/04/13 على الساعة : 16:32.

² المصدر نفسه.

³ المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية 2004، ص. 94



التقليدية، للقضاء على البنية الطبقية للشيعية بين فقر أنصار التيار الصدري وغني أنصار المجلس الأعلى¹.



الصورة (04): خريطة توزيع السنة و الشيعة في العراق².

ب: الأديان الكتابية: وتتمثل في ما يلي:

المسيحية: انتشرت في العراق مذاهب مسيحية كانت تضطهدها الكنيسة الرومانية كالنساطرة واليعاقبة والسريان والكلدان والآشوريين، كما نشأت دولة المناذرة المسيحية في الحيرة التي استمرت إلى القرن السابع الميلادي، وأهم الطوائف المسيحية المتمركزة في العراق هي الكلدان الكاثوليك، والآشوريين النساطرة، والسريان الكاثوليك، والسريان الأرثوذكس، والأرمن وهم الذين اضطرتهم ظروف الحرب العالمية الأولى إلى الالتجاء إلى العراق من إيران وتركيا والروم الكاثوليك، هناك هجرة كبيرة وغير مسبوقه للمسيحيين العراقيين ويفسرها برنار كوشنار بالاضطهاد الديني، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية،

¹ عادل بن عمر، الديمقراطية التوافقية و إدارة التعدد الطائفي في العراق، مرجع سابق، ص 15.
² التوزيع الطائفي و العرقي في العراق، من موقع <https://www.aljazeera.net> تاريخ النشر 2005/10/05.



غير أن أسباب الهجرة الحقيقية تعود إلى شدة آثار الحصار الاقتصادي على العراق، ومحاولات صدام حسين فرض التعريب القسري على الكلدو آشوريين¹.

اليهودية: يعود وجودهم إلى 2700 سنة عاشوا في وئام مع الشعب العراقي، يتمركزون في بغداد والبصرة ويشكلون نسبة قليلة من إجمالي عدد السكان، ويمتهنون الصيرفة والتجارة، وفي 1950 هاجر الكثير منهم إلى إسرائيل، ولهم مجلس روحاني يتولى مهمة إعداد الروحانيين ويشرف على المقررات الدينية، ومجالس جسمانية تتولى إدارة المؤسسات والمدارس والتركات والمسقفات الموقوفة الأغراض خيرية وتوزيعها على شؤون الطائفة، تتمتع باستقلال ذاتي في الإشراف على أمورهم الدينية والتعليمية، والدستور العراقي ضمن حقوقها فلهم عضو في مجلس الأعيان وأربعة أعضاء في مجلس النواب بمقتضى دستور 1924 وارتفع إلى 6 نواب في 1946 ليتم إلغاء تمثيلها في 1952.²

ج- أديان أخرى: وتتمثل في ما يلي:

اليزيدية: طائفة دينية كانت تؤمن بالديانة المانوية التي كانت سائدة في عهد الفرس إلى جانب الزرادشتية ومعظمهم من الأكراد ويستقرون في مناطق سنجار وتلعفر في شمال العراق، وهناك اختلاف في أصلهم العرقي فهناك من يرى أنهم أكراد وهناك من يرى أنهم عرب، كما تأثرت اليزيدية بالصوفية، حيث يعتبر المتصوف عدي بن مسافر وهو مسلم شافعي الذي عاش في القرن الثاني عشر ميلادي أهم مرجعية لديهم³.

الصابئة: يسمون كذلك بالماندين وتعود أصول ديانتهم إلى الأديان العراقية القديمة في عهد النبي يحيى (يوحنا) المعروف لديهم بهية بهانا، ويتكلمون اللغة الأرامية ويتمركزون في جنوبي العراق خاصة في مدينة العمارة ويشكلون حوالي 2% من إجمالي السكان، وينقسمون إلى الصابئة المندائيون والصابئة الحرائية⁴.

هناك من يضخم في خصوصيات الطوائف العراقية، حيث أن الأكراد يشعرون بأنهم ليسوا عربا وأنه يجب الاعتراف بخصوصياتهم الثقافية واللغوية، والشيعية لا يعتبرون أنفسهم عربا كذلك ويصرّون على أن اللغة الإيرانية لغة رسمية ثالثة بعد العربية والكردية، وعليه فالسنة وحدهم هم العرب، وبهذا الطرح يصبحون أقلية لا تأثير لها وهو الهدف من هذا الاتجاه المغالي في الخصوصية.

¹ المسألة الطائفية و صناعة الأقليات في الوطن العربي، مصدر سابق.

² سعيد السامرائي، الطائفية في العراق الواقع والحل، مؤسسة الفجر، لندن بدون تاريخ، ص 28.

³ عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية و مشكلة الحكم في العراق، ردمك، 2017، ص 57.

⁴ المرجع نفسه، ص 59.



المطلب الثالث: أسباب الطائفية في العراق

يعد العراق من البلدان المتعددة الأعراق والأجناس فهو كان مهد الحضارات والأديان المختلفة، من جهة وانه يحتل موقع جيوسراتيجي هام بحيث يتموقع وسط مجموعة الدول العربية والتي لعلاقات متعددة معها هذا ما جعله محل أطماع وتنافس الأطراف التي تتدخل فيه، بالتالي ظهور النزاعات والحروب بالعراق التي كان نتاجها تأزم الهوية الطائفية، والتي تعددت وتعقدت الأسباب الفعلية لها كالأسباب الداخلية، والأسباب الإقليمية وأخيرا الأسباب الخارجية¹.

أولاً: الأسباب المحلية

1- من المعروف أن العناصر الاجتماعية مثلما يمكنها أن تلعب دورا إيجابيا في بناء الدولة يمكنها أيضا إعاقة عملية البناء حينما تلغي دور العقل في التصرف، والواقع العراقي الحديث والمعاصر قد افرز جماعات مختلفة اختلفت في الروي وعلى الرغم من إن الاختلاف مظهر طبيعي إلا أن الجماعات المختلفة المكونة للكيان الاجتماعي قد يؤدي بها التعدد إلى اختلاف حاد في قضايا المهمة.. فلقد خضت الكثير من الجماعات في الساحة العراقية للتطرف الفكري والعنف الثقافي ولإقصاء من منهجا².

كل هذا لغياب التنشئة السياسية والاجتماعية وذلك لإهمال بعض الفئات ومنعها من المشاركة السياسية ووضع القوانين في غير محلها وعدم اختيار الحكام بطريقة نزيهة وإرادية هذا من ناحية إما من ناحية التنشئة الاجتماعية نجد عدم تنشئة الأفراد خاصة المتمدرسين بنظام تعليمي قائم على تقبل الآخر واحترام حقوقه وحرياته ، لذلك نجد الصراع بين الشيعة والسنة في العراق كان ولا يزال مسالة مؤثرة بشكل كبير في الأزمة الطائفية فلقد أدى الصراع بينهما إلى عدة خسائر في سقوط النظام صدام حسين في 2003 وفي الحرب الأهلية 2006-2008³.

2- قضية الكرد وتأثيرها في الأوضاع الطائفية فهي تشكل المحور الأساسي لكافة الأكراد بالدول المجاورة فمند تولي صدام حسين الحكم سنة 1979 ولغاية الاحتلال الأمريكي في 2003 والشغل الذي يشغل العراق هو الأقلية الكردية التي لا تنفك عن إثارة اضطرابات والعبث في الدولة إلى غاية الوقت الراهن.

¹ المسألة الطائفية و صناعة الأقليات في الوطن العربي، مصدر سابق.

² تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، اعداد الطالبة مزغم آسيا، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة، 2016/2017. ص 43.

³ المرجع السابق، ص 44.



3- تحميل تراكمات النظام السابق السلوكية الواقع العراقي الجديد في بناء الدولة، من حيث تعيين مفاهيم حقيقة الانتماء وفق حقوق المواطنة و أبرز سلوكيات استندت بالدرجة الأولى على أسس طائفية لتحرم العديد من قطاعات المجتمع العراقي من حقوقهم التاريخية في شراكة الوطن الواحد¹.

الأمر الذي ولد هذه القطاعات شعورا بالضعف والاعتزاز الوطني من ثم العودة إلى الذات المذهبية.

4- لقد تجسدت الطائفة السياسية بعد سقوط النظام في 2003 بشكل أكثر وضوحا من خلال وجود جماعات سياسية متواجدة ضمن إطار الدولة ما زالت تنطبع بطابع طائفي وعشائري وقومي .

5- التعددية السياسية والفساد السياسي وهما عاملان أنتجا هذا الوضع بالعراق المعاصر بحيث يضم الدولة العراقية العديد من المنظمات والأحزاب فمنها الشيعة والأحزاب السنية والأحزاب الكردية ذات التوجهات القومية التي تشارك في الفساد السياسي والتحالف الخارجي لها مع قوى ضد النظام العراقي ومنها تحالف الحزب الكردستاني مع تركيا في 2005، كذلك نجد دعم الأحزاب الشيعية للقوات الإيرانية في العراق .

ثانيا: الأسباب الإقليمية.

لقد كان لدول الجوار إسهاما كبيرا في أزمة الطائفية في العراق، والتي لعبت دورا سلبيا عقد الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث عملت على تحقيق مصالحها وتقوية نفوذها في المنطقة ومن بين هذه الأطراف الإقليمية نجد:

النفوذ الإيراني: في البداية كانت الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) من نتائج سياسة تصدير الثورة ، والتي راح ضحيتها أكثر من مليون ونصف مليون إنسان، وكان مبدأ تصدير الثورة التي أطلقها الخميني احد أسبابها الرئيسية فما إن سقط حكم البعث في العراق حتى تحول إلى ساحة خلفية لطهران أوصلت الموالين لسياستها إلى الحكم، وأنشأت ودعمت الميلشيات الشيعية المسلحة كعصائب أهل الحق، وجيش المهدي، وفيلق البدر وأكثر من أربعة عشر فصيلا مسلحا ، فانتشرت التفجيرات والقتل على الهوية والتهجير على الطائفة حتى تحولت مدن العراق إلى كانتونات² مسلحة من حيث سعيها لدعم القوى

¹ المرجع نفسه، ص 44.

² الكانتون هو عبارة عن تقسيم إداري. عموماً، الكانتونات صغيرة نسبياً من حيث المساحة والسكان عندما تقارن بالتقسيمات الأخرى مثل المحافظات أو الإدارات أو الأقاليم. أشهر الكانتونات وأهمها سياسياً هي تلك في سويسرا، والكانتونات في كوستاريكا.

الشيوعية في العراق في إطار تأسيس إقليم شيعي يتمتع بحكم ذاتي وتساعد قوة النفوذ الكردي داخل النظام وتثبيت أوضاع الحكم الذاتي بإقليم كردستان¹.

و للعلم فقد قامت الثورة الإيرانية عام 1979 بهدف تغيير النظام من ملكي إلى جمهوري، أي من حكم الشاه محمد رضا بهلوي إلى الجمهورية الإسلامية بقيادة جماعات إسلامية دينية ذات إيديولوجيات مختلفة، فتعمدت تصدير ثروتها إلى دول الجوار ومنها العراق فاهتزت المرجعيات الشيعية في المنطقة ثم التفجيرات الحدود العراقية بذلك تردي الأوضاع بين البلدين وتهدج الطائفية بهما.

ومع سقوط بغداد عام 2003، شهدت السياسة الإيرانية تجاه العراق تطور غير مسبوق، حيث بدأت مرحلة جديدة من التأثير الإيراني داخل العراق، ليس فقط داخل مؤسسات نظام الحكم الجديد أو التنظيمات السياسية التي هيمنت على الحياة السياسية، ولكن أيضا بالتعامل مع القطاعات التبعية والمراجع المذهبية الشيعية بما يضمن لظهور البقاء على طاولة التأثير في الشأن العراقي الداخلي².

فإيران دورها في الحرب ضد الدولة الإسلامية العراقية كونها تدافع عن موطن الأضرحة الشيعية المقدسة خاصة ضريح الإمام الحسين والإمام علي الأول في كربلاء والثاني بالنجف لذا نجدها عندما تدخلت لدعم حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي في جويلية 2014 بحجة الدفاع عن قادية المذهب الشيعي الذي نتج عنه العديد من القتلى الإيرانيين بالعراق.

التدخل التركي في العراق: بالمقارنة بإيران التي تربط بينها وبين أكثر الطوائف عددا في العراق الشيعية علاقة طويلة، لا تستطيع تركيا أن تدعي أن لها نفوذ على أي من طوائف في البلد باستثناء شطر من التركمان وبالتحديد الجبهة التركمانية العراقية، أن علاقاتها بالجماعات الكردية تتميز بتعاون محدود مغلق بالشكوك المتبادلة، وفي سنوات حكم صدام حسين كانت سوريا من الأماكن المفضلة بالنسبة للعراقيين المنفيين والمغتربين وهكذا استطاعت إقامة روابط قوية مع طائفة من منظمات معارضة العراقية .

سعت تركيا إلى تجنب تكون إقليم حكم ذاتي كردي يتحول إلى دولة مستقلة مستقبلا في شمال العراق، وما سلط على تحركات تركيا في الشمال العراقي هذا المفاوضات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2005، ولقد حققت نوعا من النجاح في تحقيق بعض أهدافها ومنه يظهر ذلك نجد تعاون القيادات الكردية مع الحكومة التركية العسكرية في ضرب حزب العمال الكردستاني لعدم تقبله التدخل التركي للقضية الكردية حيث توالت المفاوضات والمحاولات لحل الأزمة من بينها اوسلو التي استمرت إلى

¹ احمدى عيسى سلمان، انعكاسات الإستراتيجية الأمنية على دول الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى 1982-2014 ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015، ص ص 51-54.

² حمدي عيسى سلمان، مرجع السابق، ص 45.



2011 و مفاوضات اميرلي عام 2013 وذلك لهدف الوصول إلى اتفاق لبناء الثقة بين الجانبين حيث تم في نفس السنة إفراج الحكومة التركية عن مجموعة من الرؤساء السابقين الأكراد وانسحاب حزب العمال الكردستاني.

ومن المفارقات إن تأثير تركيا في العراق يتعاظم بدرجة كبيرة إذا تحالفت مع الجماعات الكردية في شمال العراق فعلى الرغم من توجسها من الأكراد العراقيين قد يسهم دعم أنقرة لحكم ذاتي كردي حقيقي وقوي في العراق بصورة كبيرة في ترجيح كفة أولئك الأكراد المستعدين لتجربة عقد اتفاق فيدرالي والبقاء ضمن العراق الموحد وهناك في الوقت الحاضر عاملان يغذيان حركة الاستقلال الكردية أما العامل الأول فهو وجود ميل متزايد نحو الاستقلال يجبر زعماء أمثال طالباني والبرزاني على استخدام ورقة القومية، ولا سيما فيما يتعلق بالتسوية النهائية في كركوك¹.

أما العامل الثاني فيتمثل في أن الدفع من أجل الاستقلال ينبع من القلق إزاء مستقبل غير مؤكد والخشية من أن يحل في بغداد نظام الحكم ديني أصولي أو حتى انتقامي ومما يضيف إلى أحزان الأكراد أن هناك جدل متزايداً في واشنطن حول المسار المستقبلي للسياسة تجاه العراق ودعوات فك ارتباط مبكر².

تأثير الأزمة السورية : لقد عمق الصراع السوري التوترات الطائفية في العراق وعزز التضامن الطائفي العابر للحدود الوطنية ، فقد انظم الكثير من المقاتلين العراقيين، السنة والشيعية على حد سواء إلى صفوف ميليشيات تقاثل في سوريا لصالح أو ضد نظام بشار الأسد.

وانتقل بعض الجاهدين السلفيين العراقيين الذي قاتلوا في العراق في السابق إلى سوريا ،مثل مدينة الرقة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من السيطرة على أجزاء من السورية ، مثل مدينة الرقة، وأعلن أن هدفه هو إقامة دولة إسلامية في العراق والشام .

شكلت الميليشيات الشيعية نسختها الجهادية الخاصة، كتائب أبو الفضل العباس التي انضمت إلى الجماعات شبه العسكرية الموالية للأسد والتي شملت مقاتلين سوريين ولبنانيين وإيرانيين ويقول هؤلاء المتشددون إن من واجبهم الدفاع عن ضريح زينب في دمشق و هو مكان مقدس لدى الشيعة واختلفت جماعة شيعية عراقية واحدة على الأقل، عصائب أهل الحق علنا بدورها في الدفاع عن الضريح، وتم تنظيم جنازات علنية للشهداء في الصراع السوري في بعض الأحياء الشيعية³.

¹ تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مرجع سابق ص 52.

² تركيا والعراق (أخطار وإمكانات الجوار) ، تقرير صادر عن معهد السلام الأمريكي، الوثيقة رقم 1200.

³ حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق، ارث من الإقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط لبنان، 2014، ص 25.



ثالثاً: الأسباب الدولية.

نحن نمسك صلب الحقيقة إذا قلنا أن السياسة لعبت ومازالت دوراً كبيراً في إفراس الطائفية بالمجتمع، لاسيما إن وجد من له الإمكانيات القسوى لتحريك ذلك من مركز القوة، انطلاقاً من ذلك لا يمكن فصل الأزمة العراقية الراهنة عن السياسات الأجنبية المتبعة فيه، والتي أثرت بشكل طبيعي على مقومات التعايش الوطني سواء من خلال انتهاجها نظام المحاصصة طائفاً وعرقياً ألغى معه كل مقومات المشترك الوطني أو من خلال استخدامها بعض الجماعات والطوائف ضد البعض الآخر بحجج متعددة¹. فالاحتلال له أهداف معينة وأهداف خفية منها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والثقافية فأمريكا لم تترك أي هدف ولجأت إلى تحقيقه مهما كان نوعه خاصة الهدف الإيديولوجي باستغلالها أوضاع التفارقة بين الطوائف وتحريض طائفة على أخرى وهذا ما شده تاريخ العراق الحديث والمعاصر .

والعراق منذ تأسيسه عام 1920 الاحتلال وسقوط بغداد في 2003 لم يسبق أن تدخلت أية هيئة دينية فيه شيعية أو سنية أو مسيحية أو غيرها، في تشكيل وزارة أو تعيين وزراء، ولم تتدخل في السياسة، هذه نعمة جديدة جاء بها الاحتلال لتعريف العراقيين ولم يعد يتكلم عن شعب عراقي، بل عن شيعة وسنة وأكراد وعرب وتركمان².

أي كان يبني السياسات العامة على الأسس الطائفية ويعمل على تقوية النزعة القومية لدى الهويات الاشتعال الفتن والنزاعات الدولة، بل تركت إمام الأمور وشؤون الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فلقد كانت تعتمد سياسة التمييز والعنصرية .

فلقد عملت على ضرب كل الحركات التحريرية المعتمدة للإستراتيجية القومية والإيديولوجية الإسلامية وتشويه صورتها إمام الشعب العربي والشعوب الإسلامية وإبراز وتضخيم عوامل فشلها وعدم صلاحيتها لتطبيق أمام شعوبها حتى تعالت بعض الأصوات الضعيفة أو الدخيلة اليوم بعدم جدوى التمسك بالإيديولوجية القومية والإسلامية من أفواه عملية مسموعة عنصرية مأجورة³.

¹ سناء كاطع ، مرجع سابق، ص 133.

² خير الدين حسيب ، العراق من الاحتلال الى التحرير ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2006، ص 311.

³ طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، د ط مكتبة الرائد العلمية، الأردن، 2000، ص 155.



خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لتاريخ العراق، أي من بلاد الرافدين القديمة إلى غاية الجمهورية العراقية الحديثة ، نجد أنه ليس من الغريب أن تتواجد فيه هذه الفسيفساء البشرية، وهذا راجع لكون العراق جمع بين العراقة التاريخية و الموقع الهام الذي جعل منه ملتقى الحضارات و مجمع الشعوب من كل الأجناس ، و موقع العراق الاستراتيجي جعل منه محط أطماع العالم منذ القدم، كما أن ثرواته الطبيعية السطحية و الباطنية جعلته أرضا لعدد الصراعات المحلية و الإقليمية و الدولية.

الفصل الثالث

أثر وانعكاسات التعددية الطائفية على الأمن المجتمعي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي.

- **المبحث الأول:** تداعيات التعددية الطائفية على الوحدة والأمن المجتمعي العراقي بعد 2003 .
- **المطلب الأول:** تداعيات التعددية الطائفية على استقرار الدولة بعد 2003
- **المطلب الثاني:** تداعيات التعددية الطائفية على الصراع الاثني و العنف الطائفي في العراق .
- **المطلب الثالث:** انعكاسات التعددية الطائفية على الهوية الوطنية بعد الاحتلال الأمريكي
- **المبحث الثاني:** التعددية الطائفية و علاقتها بالتدخل الخارجي في العراق بعد 2003
- **المطلب الاول:** التعددية الطائفية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق بعد 2003 .
- **المطلب الثاني:** التعددية الطائفية و التدخل الايراني في العراق بعد 2003.
- **المبحث الثالث:** آليات واستراتيجيات ادارة ومعالجة التعددية و الصراع الطائفي في العراق
- **المطلب الأول:** تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق
- **المطلب الثاني :** استراتيجية الفدرالية
- **المطلب الثالث:** استراتيجية الكونفدرالية في العراق.



تمهيد:

تحولت التعددية الطائفية في العراق منذ الغزو الأمريكي للبلاد عام 2003 من مصدر لإثراء المجتمع إلى مشكلة أمنية صارت تآرق الـ العراقيين خاصة و في كل العالم على العموم عانى من ويلاتها الشعب العراقي الذي تعرض إلى التقتيل و التشريد و القهر و الفقر كما أن هذه المشكلة ما فتئت أن كان لها تأثير مباشر إقليمياً و عالمياً مما جعلنا نتطرق في هذا الفصل إلى أثرها و انعكاساتها على الأمن المجتمعي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي سنة 2003 حيث سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي تداعيات التعددية الطائفية على الوحدة والأمن المجتمعي العراقي بعد 2003 ثم التعددية الطائفية و علاقتها بالتدخل الخارجي في العراق بعد 2003 و نختم هذا الفصل بآليات واستراتيجيات ادارة ومعالجة التعددية و الصراع الطائفي في العراق.

المبحث الأول: تداعيات التعددية الطائفية على الوحدة والأمن المجتمعي العراقي بعد 2003 .

هناك تغير جلي بين التعددية الطائفية قبل الإحتلال الأمريكي وأثنائه و حتى بعد خروجه، من حيث وجود إستقرار نسبي خلال فترة صدام، ثم حدوث تدهور في الإستقرار المجتمعي مع بداية الإحتلال، إلى أن وصل الأمر لنشوب حالة من الحرب الأهلية عام 2006. ويمكن إرجاع ذلك للإدعاءات بأن الإحتلال إتخذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تقنن التعددية الطائفية، مما قد يثير ذلك شعور الأطياف المختلفة تجاه بعضها البعض، وبالتالي يصبح لها إسهاما كبيرا في تعزيز العنف الطائفي في العراق.

و قد شكل التنافس بين الشيعة والسنة في العراق محور الصراع السياسي في الدولة منذ سقوط الرئيس صدام حسين في عام 2003، فقد أعاققت التوترات الطائفية عمليات بناء الدولة وزعزعت إستقرار البلاد، كما أن الإجراءات التي إتخذتها الحكومات العراقية حتى الآن لم تؤد إلا إلى مزيد من إحتدام المزيد من الصراع السياسي، ومن ثم ترتب على هذه الإنقسامات إنتشار العنف الطائفي بين تلك الأعراق والديانات المختلفة. كما أن من أهم العوامل التي عززت العنف الطائفي في العراق هو الإحتلال الأمريكي، حيث أنه سعى إلى وضع نظام سياسي قائم على أساس طائفي وعرقي، ووضع دستوراً جديداً مهد لوجود دولة رخوة ومفككة، وقد ترتب على ذلك إنتشار الفوضى في البلاد، وعدم ضبط حدودها، مما يسر الطريق



لدخول عناصر مسلحة كان لها دور فعال في العنف الطائفي خاصة القاعدة وداعش والحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني.

المطلب الأول: تداعيات التعددية الطائفية على استقرار الدولة بعد 2003

هناك خلط بين مفهومي العنف الطائفي وعدم الإستقرار السياسي في بعض الدراسات، وذلك بسبب أحداث العنف الطائفي التي تعد إحدى أهم مؤشرات عدم الإستقرار السياسي، لذلك أصبح المفهومان مترادفين، وبالتالي يصبح غياب العنف الطائفي يعني الإستقرار السياسي.

ازدادت معاناة الدولة العراقية من ظاهرة عدم الاستقرار على نحو غير معتاد في المرحلة التي تلت عام 2003 و وقفت وراء استفحال هذه الظاهرة اسباب وعوامل متعددة، داخلية وخارجية ويضاف الى ذلك فإن أي محاولة للقضاء عليها تتطلب أيضا آليات على مختلف الأصعدة الداخلية والاقليمية والدولية. سعت السلطات البريطانية منذ البداية إلى إقناع السنة، بأن الحكم والمناصب المتقدمة في الدولة بمرافقتها المدنية والعسكرية، هي حق لهم وحدهم، وإن أية مشاركة للشيعنة ستكون على حساب السنة، وبذلك نجحت السلطات في العهدين الملكي والجمهوري قبل عام 2003 في إضعاف التماسك الوطني. وبالتالي يهدف هذا الفصل للإجابة على تساؤلات الدراسة المتعلقة بدور نظام صدام حسين في تعزيز العنف الطائفي في العراق، ومعرفة طبيعة العنف الطائفي بعد مجئ الإحتلال الأمريكي. وفي حالة تغيره، يجب التعرف على الأسباب التي دفعت إلى حدوث هذا التغير، من خلال تتبع سياسات الإحتلال الأمريكي نتيجة لوجود إدعاءات بتورط الإحتلال في تقنين التعددية الطائفية في العراق.

أولاً: الاستقرار السياسي في العراق.

انهار النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 وحل بدلا عنه نظام جديد يقوم على التبادل السلمي للسلطة والتعددية الحزبية والالتزام بالدستور، الى هذه اللحظة والنظام السياسي العراقي مهيباً للعمل والاستقرار، لكن تطبيق النصوص الدستورية يختلف عن كتابتها، فعلى حد قول الباحث (عامر حسن فياض) ان النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه للمحاصصة والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلبا على كل اركان النظام وعلى ادائه وطريقة عمله، كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية، مما افقد النظام وحدة بناءه وانسجامه، وغائية العمل فيه التي كان من المفترض ان تكون موحدة ، حتى الاختلافات في الرؤى لم تكن في البرامج والاهداف مثل بقية الدول، بل صارت على شكل سباق وادعاء كل مكون سياسي بانه



يمثل مكون مجتمعي، وبالتالي فهو يدافع عن مصالحه ضد المكونات المجتمعية الأخرى، وهذه الحالة ولدت صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلاد ، أفقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي ، وصارت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والثراء حتى لو على حساب الدولة ومؤسساتها واستقرارها¹.

ثانيا: الاستقرار الاقتصادي:

يعد الاستقرار الاقتصادي احد علامات الاستقرار في اي دولة من دول العالم، كون الاقتصاد هو المعين الذي يمد السلطة السياسية بعناصر القوة والانسجام، والاقتصاد مهم جدا لتمويل مؤسسات الدولة واجهزتها. المختلفة، خاصة في البلدان التي تمر بحالة حرب او تعاني من مشاكل مجتمعية او تهديدات خارجية العراق وعلى الرغم من كونه بلد كثير الخيرات ، الا انه بات يعاني من ضبابية في ملفه الاقتصادي، وهناك اسباب متعددة تقف وراء ذلك، لعل من بينها عدم وضوح وجهته الاقتصادية ، هل هي اشتراكية ام رأسمالية ام غير ذلك .

فضلا عن ارتباط ملفه الاقتصادي بملفات اخرى غير مستقرة، سياسية وثقافية وامنية، وخارجية . ايضا فأن العراق مثله، مثل بقية الدول غير المتقدمة يعاني من احادية اقتصاده الريعي، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على تصدير النفط دون ان تكون هناك تنوعات في مصادر الدخل، كما ان انفتاح الاسواق العراقية على البضائع المستوردة قد اخضع السوق المحلية لهيمنة وسيطرة التجار الاجانب ، وصار الاقتصاد الوطني للعبوة بيد الدول الاخرى².

ثالثا: الاستقرار الاجتماعي .

لقد كان لأزمة التعددية الطائفية العديد من الانعكاسات السلبية على النظام الاجتماعي في الدولة العراقية من تغيير بنية هذا الأخير بشكل جذري فأصبحت الأوضاع متدهورة وتختلف مظاهرها بين مكونات المجتمع حيث نلاحظ:

¹ جابر حبيب جابر، الأسوأ من المحاصصة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (11247) 13 ايلول . 2009. نقلا عن سعدي ابراهيم ، عدم الاستقرار السياسي في العراق، ورقة بحثية منشورة على موقع <https://dergipark.org.tr> ص 45.

² سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، ط1 ، دار الفرابي، بيروت، 2006، ص 11.



1- ضعف المستوى الثقافي حيث أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة التي عاشها المواطن العراقي العقود طويلة في ظل عدة حروب وحصار واحتلال أمريكي التي فئات واسعة من المجتمع قيد الانشغال بهموم الحياة أسيرة قوالب الثقافة الطائفية التي قدمتها الأحزاب والحركات الدينية والقومية لتزيد من التراجع الثقافي، وضعف الوعي لدى أفراد المجتمع، و بتركه عرضة للانسياق خلق الزعامات الطائفية التي ظهر في هذه المرحلة¹.

2- تغير التركيبة الديمغرافية لكثير من المدن والمناطق السكانية في مختلف أرجاء العراق ما يعني اختفاء المناطق ذات السكن المختلط والمشارك، لاسيما بين السنة والشيعة².

فهذه الظاهرة ساهمت بشكل واضح في غياب الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع العراقي بل قوات من النزعة الطائفية بحيث عدم تقبل طرف للآخر في حياته الاجتماعية معه من ثم الابتعاد والتنافر بينهم على أساس الدين المعتقد الذي رسخته الزعامات الحركات الدينية في البلاد من الشيعة و السنة.

3- الخسائر البشرية وهجرة المواطنين بحيث خلفت الأزمة أزمة العنف الطائفي - مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمعاقين من مختلف مكونات المجتمع العراقي، التي تعدد الأشكال المسببة لهذا الوضع كالإبادة الاجتماعية، الحروب الأهلية، القتل والاغتصاب وغيرها من الأشكال الإجرامية.

كما كانت سببا في تهجير قسري، ونزوح بين (2 إلى 4.5) ملايين مواطن ونزحهم داخل وخارج العراق بالإضافة إلى هجرة الكفاءات والنخب المتعلمة التي طالتها الاستهدافات الطائفية وتزايد خطر الاغتيالات المنظمة ضدهم كونهم الطبقة المثقفة في البلاد، بأمن لها التوقيف بين تلك الأطراف المختلفة فكريا وعقائديا.

4- التهميش والإقصاء حيث تعرضت بعض المكونات في العراق الإقصاء والتهميش، واستمرار تطبيق قوانين ذات بعد طائفي عليهم وتزايد السخط الشعبي أوساط العديد و بروز ظاهرة الاحتجاجات والمظاهرات في عدد من محافظات وسط شمال العراق المطالبة بإنهاء الإقصاء والتهميش الواقع عليها، وقوبلت بالرفض والقمع وإنهاؤها بقوة السلاح مما زاد حدة الاحتقان الطائفي فيها.

5- انتشار الفتاوي الدينية حيث تشكل صدور الفتاوي الدينية ذات الصيغة الطائفية سمة ظاهرة في مرحلة الاحتلال ومن بعده، وتنوعت هذه الفتاوي بالرغم من اختلاف مبرراتها بين استجابة دماء أبناء الطوائف

¹ تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مرجع سابق، ص 66.

² مشى العبيدي، اختيارات فادحة، الحواضن الطائفية في العراق، تجليات العنف و أزمة المواطن، مركز الروابط للبحوث، و الدراسات الاستراتيجية و السياسية، مقال منشور على موقع: <https://rawabetcenter.com/archives/7123> تاريخ الاطلاع: 2022/05/13 على الساعة: 22:26.



الأخرى واستحلال أموالهم وتحريم التعامل معهم اجتماعيا بحيث صارت الفتاوى الدينية التي تطلقها الزعامات والمراجع الدينية مرتكزا أساسيا للجماعات وللأفراد في ممارسة العنف ضد المكونات الأخرى¹.

المطلب الثاني: تداعيات التعددية الطائفية على الصراع الاثني و العنف الطائفي في العراق بعد 2003.

اختلف وضع العنف الطائفي بعد مجئ الإحتلال في أبريل 2003، حيث أنه مع أيامه الأولى شهد العراق موجة من حروب العصابات المستمرة، لكن هذه الحروب لم تستند إلى أية مرجع طائفي أو مذهبي مثلما كانت عليه وقت الحرب الأهلية (2006-2008) .

فقد بدأت حروب العصابات تتكثف منذ أغسطس 2003، وكان أبرزها يتمثل في الهجوم بالقنابل على السفارات المختلفة، هجوم على مقر الأمم المتحدة وإغتيال مبعوث الأمم المتحدة، قيام الميليشيات التابعة للزعيم الشيعي مقتدى الصدر بشن هجمات على قوات الإحتلال، وحدثت العديد من التفجيرات بالقنابل والسيارات الملغومة وحوادث لإطلاق النار،² تلك الأحداث تدل على أن الأطياف العراقية المختلفة كانت منشغلة في عملية مقاومة الإحتلال أكثر من مقاومة بعضهم البعض.

إلا أن طبيعة العنف إتخذت مسارا مختلفا فيما بعد مع بداية عام 2006، حيث جاءت تفجيرات سامراء، بتاريخ 2006/2/22، في وقت وصل فيه الإحتقان الطائفي إلى درجات غير مسبوقة، تجسدت في الكشف عن وجود فرق موت داخل وزارة الداخلية تستهدف أبناء الطائفة السنية، في ظل أزمة تشكيل الحكومة التي لم تفلح الأحزاب السياسية في التوصل إلى تسوية بشأنها بعد أكثر من شهرين على إنتخابات عام 2006، وتدل هذه التفجيرات على حدوث تغير نوعي في شكل الأهداف التي يختارها من يلعبون على وتر الطائفية داخل العراق، حيث تطوروا من إستهداف الأشخاص إلى إستهداف الرموز الدينية التي تتمتع بقداسة خاصة، مثل ضريح علي الهادي والحسن العسكري المقدس لدى الشيعة والسنة في العراق لكونه يقع في مدينة سنية (سامراء) ويزوره الشيعة من كل أنحاء العراق³.

ومن أهم مؤشرات العنف الطائفي في العراق زيادة عدد القتلى على أساس الهوية، والسيطرة الوهمية التي كانت تقتل المواطنين على أساس إنتمائهم العرقي أو المذهبي، وتفجير دور العبادة للطوائف المختلفة،

¹ مثني العبيدي ، المصدر السابق.

² حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ط 2 ، بيروت ص 24.

³ عبد الله جمال حسني يوسف، أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق، كلية العلوم الاقتصادية و السياسية، جامعة القاهرة، يوليو 2019، ص 78.

وما تبعها من حرب الهاونات داخل بغداد بين مناطق السنة والشيعية، كذلك عمليات التهجير القسري الواسعة من منطقة إلى أخرى على أساس عرقي وطائفي.

✓ **القتل على أساس الهوية:** تفيد الإحصاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام أن أعمال العنف في العراق كانت تحصد نحو 30 قتيلاً كل يوم خلال عامي 2003 و2004، ثم أخذت في الإرتفاع مع نهاية عام 2005 لتصل إلى 50 قتيلاً، وازدادت إلى أكثر من 100 جثة في اليوم مع منتصف عام 2006 بعد تفجيرات سامراء، والأمر الخطير أن تلك الأعمال تقيد ضد مجهول يعرف عادة بعصابات الإرهاب التي تمثل وتتكلم بالجنث¹.

ووفقاً لأرقام البنّتاغون إرتفع عدد القتلى المدنيين العراقيين من 500 قتيلاً في بداية عام 2006 إلى حوالي 3700 قتيلاً في بداية 2007 مع تصاعد أعمال العنف الطائفي، لكن العدد بدأ يتناقص على نحو منقطع إلى 2000 قتيلاً في منتصف عام 2007، وقرابة 600 قتيلاً في بداية 2008.² وفي إعتراف صريح بتصاعد أعمال العنف الطائفي في العراق في ظل حكومة نوري المالكي في أواخر عام 2006، أكد تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية إرتفاع عدد الهجمات الاسبوعية إلى ما يزيد عن 1000 هجوم خلال عام 2006، وإرتفاع المعدل اليومي للضحايا إلى ما يزيد على 140 قتيلاً، ونوه البنّتاغون إلى أن مساعي الحكومة في مجال المصالحة لم يكن لها أي تأثير على تهدئة أعمال العنف الطائفي، هذه الأرقام قد نرجعها إلى غياب دور الدولة القومية في إحتواء الأطياف المختلفة بها على إثر ما سببه الإحتلال في سقوط مؤسسات الدولة، وضعف قدرتها على النهوض مرة أخرى من أجل إحتواء الأزمة.

✓ **التهجير القسري:** من أخطر المظاهر التي ترتبت على عملية الإقتتال بين الطوائف في العراق، التي يرى البعض أنها تخدم وتسهل في النهاية مخطط تقسيم العراق إلى كيانات عرقية وإثنية، ما يطلق عليه ظاهرة التهجير القسري، وهي الظاهرة التي تعني إجبار أتباع طائفة معينة إلى ترك المناطق التي بها أغلبية من أتباع الطائفة الأخرى حتى لا تتعرض للقتل.

ونتيجة للعنف الطائفي الذي اشتعل بعد تفجيرات سامراء، فر آلاف من السنة من مناطق الشيعة إلى مناطق ذات أغلبية سنية، وهكذا الأمر بالنسبة للشيعة. ومع صعود العنف الطائفي السني الشيعي إلى ذروته في عام 2006، فر آلاف من الأقليات تجنب للتطهير الإثني الذي كان يجري لإقامة أحياء سنية وشيعية متجانسة، ولاسيما في بغداد، حيث فرت الأقليات إلى شمال العراق كالمسيحيين والصابئة

¹ خضر عباس علوان، "مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق"، المستقبل العربي، العدد 330، 2006، ص 32.

² جيمس غلانز، "أعداد الضحايا في العراق"، المستقبل العربي، العدد 370، 2009، ص 157.



بالإجبار، وقد وصل عدد المهجرين قسريا من مناطقهم إلى مناطق أخرى إلى أكثر من 2 مليون مهاجر. وقد أشار تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق إلى أن عدد النازحين داخليا بلغ حوالي مليون فرد منهم 148 ألف قبل 2006، و800 ألف بعد 2006.¹

ودلت التقارير والتقديرات على أن العنف الطائفي الذي شهده العراق كان سببا لإكراه 25 - 30% من السكان على هجر ديارهم إما داخليا أو خارجيا. والجدير بالذكر أن أغلب حالات النزوح كانت ناجمة عن العنف الطائفي المستمر، إذ ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن 88% من النازحين داخليا الذين سجلوا مع المنظمة قد تم تهجيرهم على أساس هويتهم الطائفية والعرقية.²

✓ **الاعتداءات على دور العبادة:** على صعيد الصراع السني الشيعي، بدأت الخلافات تتصاعد على أثر تصاعد الإتهامات الصريحة المتبادلة بتعمد إستهداف كل منهما الآخر إلى أن تحولت هذه الإتهامات إلى قتال مادي على أرض الواقع، ورغم المواجهات الكثيرة بين الطائفتين، فإن الصراع لم يأخذ مسلكا خطيرا إلا بعد ما يسمى "بحرب المساجد في العراق" عقب تفجير عبوتين ناسفتين في ضريح الإمامين في سامراء، وما تبع ذلك من هجمات الميليشيات الشيعية على المساجد السنية في كل أنحاء العراق. وقد بلغ عدد المساجد السنية التي تعرضت للاعتداء 168 مسجدا تقريبا أغلبها في بغداد، و قتل أكثر من 1000 مواطن على الأقل بعد مرور 5 أيام فقط من تفجير سامراء. وعلى الجانب الشيعي، بلغ عدد الاعتداءات قبل تفجير المرقدين حوالي 80 اعتداء على حسينية ومزار شيعي خلال سنتين ونصف، أما عدد الاعتداءات بعد التفجير، فقد تراجع إلى 69 اعتداء خلال ثمانية أشهر في جميع أنحاء العراق، كان أولها في مرقد الإمام علي (ض) في النجف، والذي يمثل أهم الرموز الدينية للشيعية في العراق.³

المطلب الثالث: انعكاسات التعددية الطائفية على الهوية الوطنية بعد الاحتلال الأمريكي

تعد الهوية الوطنية في أي دولة من دول العالم، هي الحبل الذي يربط أبناء الشعب ويشدهم بعضهم إلى البعض، لذلك تحرص كل دولة، على رص هويتها الوطنية ومعالجة المشاكل والازمات التي تواجهها. وتعد أزمة الهوية الوطنية من الازمات التي تم تجاوزها في الدول المتقدمة، بفعل استراتيجيات وسياسات متعددة، لكنها في الدول غير المتقدمة لازالت في أوج اشتعالها، بسبب ظروف هذه البلدان وسلوكيات انظمتها السياسية وطريقتها بالحكم.

¹ تقرير حقوق الإنسان بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من 1 يناير - 28 فبراير 2006، ص 7.

² مختار لاماني، "الأقليات في العراق الضحية الأخرى"، المستقبل العربي، العدد 369، 2009، ص 163.

³ عمر كمال وأخرون، "مساجد في وجه النار"، مركز الرشيد للدراسات والبحوث، بغداد، 2006، ص 238.



وفيما يخص العراق، فإن ما آلت اليه الامور فيه بعد عام 2003 باتت مشجعة على الفرقة والتناحر وتشجع وتدعم صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، اذ تجد الهويات الفرعية اسباب كثيرة تدعم تغولها وزيادة اهميتها لصالح انحسار وضعف الهوية الوطنية ، فالدستور الدائم يحتوي على مواد كثيرة متعددة تصب بهذا المعنى ، مثل ديباجة الدستور التي تقول : بأننا (أي العراقيين) أردنا من خلال هذا الدستور ان نستذكر الماضي الذي عشناه تحت حكم الانظمة الظالمة التي قتلت تلك الطائفة وحاربت هذه القومية وبادت تلك المنطقة وكانت اقل عنفا وقسوة مع تلك المنطقة وتلك الطائفة.¹

وتستمر الديباجة في تعداد ورصد الاختلافات واثارة الاسئلة والاستفهامات حول اسباب تمييز النظام السابق بين ابناء شعبه . والشيء نفسه نجده في المادة (3) التي جاء فيها : " العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية، وملتزم بميثاقها، وهو جزء من العالم الاسلامي " .²

وكذلك الحال مع المادة رقم (9 أولاً-أ) التي جاء فيها بأن " تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي " .³

وظلت مواد الدستور تركز وتعدد الاختلافات المذهبية والقومية والقبلية وتشجيعها في اكثر من موضع ودعمها متغافلة بانها ستكون على حساب العراقيين ووحدتهم، بدلا من ان تركز على الوحدة والهوية الوطنية العراقية، كما في المادة (40اولا - أ) إذ جاء فيها: أن " أتباع كل دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية " ، وايضا في المادة (43) التي تقول: تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشئونها.⁴

وأداء الساسة أيضا فيه الكثير من السلبيات، بالأخص موضوعة المحاصصة التي ذكرناها في مطلب السابق ، بالإضافة الى الفساد الاداري والمالي .

¹ ديباجة دستور العراق الدائم، نقلا عن عبد العظيم جبر حافظ من رسالة ماجستير بعنوان التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2012، ص 241.

² المادة رقم 03 من دستور العراق الدائم، المصدر نفسه.

³ دستور العراق الدائم، المادة 9، أولاً، المصدر نفسه.

⁴ دستور العراق الدائم، المصدر نفسه.

المبحث الثاني: التعددية الطائفية و علاقتها بالتدخل الخارجي في العراق بعد 2003

المطلب الاول: التعددية الطائفية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق بعد 2003 .

مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياسات ممنهجة و مدروسة تجاه التعددية الطائفية في العراق بغية تحقيق مآربها أثناء الاحتلال و بعده حيث اتضحت معالم السياسات الطائفية للاحتلال الأمريكي للعراق و تسارعت وتيرتها و تمثلت في:

❖ **القضاء على مؤسسات الدولة:** حيث يلاحظ أن غياب قدرة الدولة لعبت دورا مهما في تحول ولاء الأفراد من الدولة إلى الكيانات دون القومية، ففي ظل الإحتلال الامريكي للعراق في عام 2003، تم القضاء على مؤسسات الدولة وحلها، فقد كانت هي أولى الخطوات التي اتخذها الاحتلال ممثلا في بول بريمر - الحاكم المدني في العراق - كما قام بحظر حزب البعث وحل المؤسسات الامنية، بما فيها الجيش، في ماي 2003 الأمر الذي أدى إلى إعتقاد الأفراد في المناطق الريفية على القبائل والعشائر من أجل الحصول على الأمن، أما في المناطق الحضرية، مثل بغداد، فقد تم الإعتقاد على الميليشيات في توفير الأمن.

❖ **تقنين الطائفية:** وبتشكيل مجلس الحكم المؤقت من قبل بول بريمر في يوليو 2003، اتضح البعد الطائفي والعرقى لسياسات الإحتلال، حيث تم توزيع عدد مقاعد المجلس، البالغ عددها 25 مقعدا، على أسس الطائفة والعرق بين معظم مكونات العراق المختلفة، ثم إمتد هذا التوزيع الطائفي إلى مختلف الوزارات التي تشكلت، وبالتالي فقد أصبحت الإعتبارات الطائفية هي المعيار الأساسي لإختيار الأعضاء وذلك لأول مرة في تاريخ العراق الحديث.

وبالحديث عن الدستور الدائم الذي تم وضعه في ظل الإحتلال عام 2005، والذي يمثل مركز النزاعات الطائفية، فقد تم توزيع المناصب الرئيسية الثلاثة، وهي: منصب الرئاسة، ورئاسة الوزراء، ورئاسة البرلمان، بين الطوائف الثلاثة الأكبر حجما ممثلين في العرب السنة والشيعية والأكراد؛ حيث أن منصب رئاسة الوزراء، والذي يعد أهم المناصب الثلاثة نظرا إلى كون النظام السياسي العراقي نظاما برلمانيا، كان لصالح الطائفة الشيعية على الرغم من كونها في المرتبة الثانية من حيث الحجم السكاني بعد الطائفة السنية، بينما ذهبت رئاسة الجمهورية إلى الطائفة الكردية على الرغم من كونها أصغر الطوائف الثلاثة حجما، لكن قد تُرجع ذلك إلى أن ذلك المنصب هو شرفي بالأساس في النظم البرلمانية،



لذلك تم إعطائه للطائفة الأصغر حجماً، بينما أصبح منصب رئيس البرلمان للطائفة السنية على الرغم من أنها أكبر الطوائف الثلاثة حجماً.¹

❖ **السماح ببروز أحزاب طائفية وتبني نظام إنتخابي يشجع الطائفية:** لقد أكدت الولايات المتحدة هذا التوجه عن طريق السماح ببروز الأحزاب التي تتبنى أجندة طائفية، مثل الأحزاب الكردية والشيوعية، الأمر الذي جعل هذه الأحزاب تناقش القضايا الوطنية من منظور طائفي، وقد قامت هذه الأحزاب بدورها بتعميق الشعور والانتماء الطائفي، لكي تصبح الطائفة كتلة إجتماعية سياسية تقاد وفقاً لشعارات وزعامات طائفية. كما أنها تبنت نظاماً إنتخابياً يقوم على التمثيل النسبي، وتم اعتبار العراق دائرة إنتخابية واحدة، مما يشجع الطائفية ويعزز الإنقسامات الإثنية والمذهبية،² وذلك لأن هذا النظام يسمح للمناطق المختلفة في أن تتنافس بقوة ضد بعضها البعض من أجل التمثيل في الحكومة، كما تعتمد نسبة تمثيل طائفة معينة في البرلمان على مدى مشاركة هذه الطائفة في الإنتخابات، ومن ثم فإنه إذا قامت طائفة معينة بالاشتراك بنسبة تقل كثيراً عن نسبتها إلى باقي الطوائف المختلفة فإنها لن تحصل على التمثيل، وبالتالي فقد هدفت الولايات المتحدة إلى إقامة هذا النظام لتعزيز الطائفية.³

والجدير بالذكر أن هذه السياسة سمحت بظهور قوى ساعدت على نشر الفتنة الطائفية في ظل الاحتلال والتي تتمثل بالأساس في كل من تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وفرق الموت الشيعية.

❖ **تحويل الأغلبية السنية إلى أقلية:** تبنت الولايات المتحدة احصاء يقوم على الادعاء بأن الشيعة العرب هم الغالبية، وترسيخ فكرة أن الأقلية السنية استأثروا بحكم البلاد على مدى ثمانين عاماً، وأن الشيعة حرّموا من حكم البلاد على الرغم من كونهم الأغلبية، إذ قدرت عددهم بحوالي 60% من إجمالي عدد السكان، بينما يبلغ حجم العرب السنة، وكذلك الاكراد، حوالي 20% من إجمالي عدد السكان.

ومما يضيفي مزيد من المصادقية على كون المسلمين السنة أكثر من الشيعة، أن النتائج التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات بشأن إنتخابات يناير عام 2005 بأن المقاطعين من السنة بلغت نسبتهم 40% وغالبيتهم من العرب، ومن ثم فقد عمدت الولايات المتحدة إلى إثارة النزاعات الطائفية عن طريق المبالغة في تمثيل العرب الشيعة وتهميش السنة.⁴

¹ ياسر خضير البياتي، "تفكيك المشهد العراقي: مفخحات الطائفية والسياسية والإعلامية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 345، نوفمبر 2007، ص 53 - 59

² أحمد عاطف طه، "مشروع تقسيم العراق الدلالات والتداعيات المحتملة"، مجلة شؤون خليجية، العدد 52، شتاء 2007، ص 114.

³ جوناثان ستيل، "العراق: طريق الخروج"، مقال منشور على موقع: المركز العربي الديمقراطي، <https://democraticac.de> بتاريخ: 15 جويلية 2019، تاريخ الاطلاع: 2022/06/06، على الساعة 00:28.

⁴ ياسر الزعتر، "تحويل السنة إلى طائفة"، مقالات قناة الجزيرة الاخبارية، <https://www.aljazeera.net/opinions> بتاريخ: 2015/06/16 نفس تاريخ الاطلاع.

❖ **تبني الفيدرالية الطائفية:** من خلال تتبع قانون "إدارة الدولة الإنتقالية" لعام 2003، نجد أنه تم تحديد نظام الحكم باعتباره جمهوريا اتحاديا فيدراليا ديمقراطيا، وبالتالي فقد أسست الفيدرالية في العراق، كما يلاحظ أنها حددت حدود الإقليم الكردي على أسس طائفية، وتتبع أهمية هذا القانون من تأثيره اللاحق على الدستور العراقي الدائم لعام 2005 الذي جاء فيه العديد من النصوص المشابهة بما ورد في هذا القانون.

❖ **رعاية إعلام طائفي:** فقد قامت الولايات المتحدة بإلغاء وزارة الاعلام ولم تصدر أية قوانين أو تعليمات تنظم العملية الإعلامية، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من القنوات الفضائية على أسس عرقية وطائفية، حيث ظهرت قنوات فضائية شيعية كقناة الفرات، ومقابل ذلك ظهرت قنوات سنية كقناة الرافدين. وتقوم هذه القنوات بنقل الأحداث والأخبار من وجهة نظر عرقية وطائفية لمحاولة كسب الأفراد من خلال خطابات تركز لمفهوم الطائفية والعرقية، الأمر الذي أدى إلى اضعاف الإلتواء الوطني والقومي.

المطلب الثاني: التعددية الطائفية و التدخل الايراني في العراق بعد 2003.

تدخلت إيران بثقلها في العراق واستخدمت أهم، وأخطر، أدواتها في العراق وهي التأثير في الطائفة الشيعية العراقية ومليشياتها المسلحة، وقد تدخلت إيران بشكل كبير بعد الغزو الأمريكي للعراق في موضوعين أساسيين، الأول يتمثل في استغلال الأخطاء التي وقعت فيها الإدارة الأمريكية لعملية نقل السلطة إلى العراقيين خلال الفترة الإنتقالية، والثاني يتمثل في العملية الإنتخابية العراقية، ولا نكاد نرى دليلا على مدى التوغل الذي قامت به إيران في العراق أوضح من اضطرار الولايات المتحدة للتباحث معها حول مستقبل العراق، وذلك في ظل الصدام القوي بين واشنطن وطهران بسبب برنامج طهران النووي آنذاك فيما يظهر على أنه اعتراف ضمني من الولايات المتحدة بعدم قدرتها على تحييد إيران في الشأن العراقي.

أولا: الإستراتيجية الإيرانية بعد الغزو الأمريكي للعراق

في عملية نقل السلطة أدت الطريقة التي اتبعتها الأمريكيون في هذا الشأن إلى ترسيخ المحاصصة الطائفية و العرقية بين المكونات العراقية، فالحاكم المدني للعراق بول بريمر أنشأ مجلس الحكم الإنتقالي في يوليو 2003 من المعارضين العراقيين البارزين لنظام صدام حسين، ولكنه جاء مجلساً طائفياً ذو صبغة شيعية على حساب الطائفة السنية التي كانت تمتلك مقاليد الحكم في البلاد قبل عدة أشهر، ولا شك أن ذلك قد ترك آثارا سلبية في نفوسهم.



وقد تلقفت إيران تلك التطورات الناتجة عن الأخطاء الأمريكية في نقل السلطة ودعمت الحكومات الشيعية وسارعت بالإعتراف بها وتوطيد العلاقات معها، وهو ما أعطى ل طهران موطن قدم في العراق في كل الحكومات التالية تقريبا، إذ عملت على ترسيخ القاعدة التي بدأتها الولايات المتحدة بتعزيز النهج الطائفي في اقتسام السلطة. وذلك من خلال قيامها بجهود واسعة في إزالة الخلافات العالقة بين التيارات الشيعية من أجل ضرب عصفورين بحجر واحد، الأول يتمثل في الحفاظ على أغلبية شيعية تأتي بحكومات حليفة لإيران، والثاني في كسب ولاء مختلف التيارات الشيعية على اعتبار أن إيران هي الوسيط المتوقع في أي خلاف شيعي-شيعي قادم. وذلك هو الدور الذي حوّل إيران لعب دور في إعادة تأهيل الجيش العراقي والتنسيق معه وتوقيع العديد من الإتفاقيات الأمنية.¹

واستكملت إيران تنفيذ استراتيجيتها في العراق من خلال محاولة التحكم في العملية الإنتخابية العراقية عن طريق حلفائها العراقيين أنفسهم، وأول الإنتقادات جاءت على خلفية استبعاد عدد كبير من المرشحين السنة البارزين قبيل انتخابات 2010 بموجب قرارات هيئة المساءلة والعدالة، التي تهتم بتطبيق العزل السياسي الذي أقر بحق أعضاء البعث السابقين، بعد ما قيل أنه جهود قيادات شيعية بارزة مرتبطة بطهران.²

وتواصل الدور الإيراني بعد انتهاء الإنتخابات لتتدخل في مرحلة تشكيل الحكومة، واتضح ذلك بعد توافد قادة سياسيين عراقيين إلى طهران في احتفالات عيد النيروز، وهي الزيارات التي تزامن معها إعراب نائب رئيس الجمهورية (السني) طارق الهاشمي عن قلقه بشأن المحادثات التي تجريها قيادات سياسية عراقية بطهران "من أجل تشكيل الحكومة". وما أثار الإنتباه إلى جدية ما صرّح به نائب الرئيس هو حضور الرئيس نفسه إلى طهران بعد أيام قلائل على إيفاده وزير خارجيته للقمة العربية في سرت الليبية (2010). وهذا الموقف يدلل كثيراً على مدى النفوذ الذي تمكنت إيران من الحصول عليه في العراق حتى تسبب في خروج تصريحات قوية من وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك حول محاولة إيران للتأثير على الإنتخابات العراقية.³

ولم تسلم الشؤون الخارجية للعراق من التدخلات الإيرانية شأنها في ذلك شأن التدخلات في الشؤون الداخلية، فقد اعترضت على الإتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة المتعلقة بتحديد وضع القوات الأمريكية وانسحابها من العراق، ولهذا اضطر المالكي للذهاب إلى طهران، في محاولة لطمأنة نظام

¹ صلاح عبد اللطيف، التدخل الإيراني في العراق-التاريخ و الواقع و المستقبل، دار الأنوار للنشر و التوزيع، 2012، ص 43.

² صلاح عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 44.

³ علي رضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق، دراسة برعاية وزير الدفاع في مركز سياسات الدفاع و الأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني منشور على موقعك <https://www.rand.org>.

طهران، والتعهد بأن ينص الإتفاق النهائي على منع الولايات المتحدة من مهاجمة إيران انطلاقاً من الأراضي العراقية .

ثانياً: الدور الأمني الإيراني في العراق

لعبت إيران دوراً كبيراً في المعادلة الأمنية في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين، عن طريق دعم واستضافة مليشيات معارضة من أجل الضغط على العراق، ثم التقرب من التيارات الشيعية على وجه الخصوص وأجنتها المسلحة، كما داومت طهران التعلل دائماً في تدخلها بهذا الشكل إلى أسباب دينية تتضمن حماية المراقد المقدسة.

وأبقت طهران على حلفاء إستراتيجيين يمكنها الإعتماد عليهم في أوقات الضرورة، مثل ظهور داعش، إذ يصعب على الجيش العراقي وحده التصدي لمقاتلي داعش دون مساعدة قوات الحشد الشعبي التي تمثل الميليشيات الموالية لطهران أساسها، و كانت إيران مضطرة لمواجهة مباشرة مع التنظيم المتشدد في حال لم يكن لها حلفاء الضرورة هؤلاء، وقد تأكد الدعم الإيراني لقوات الحشد الشعبي تلك بعد اعتراف وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي بالدعم الكبير الذي تلقاه هذه القوات من إيران.¹

المليشيات الشيعية: ويوجد في العراق العديد من الميليشيات الشيعية والتي تحصل على أكثر تجهيزاتها وعتاها من إيران، ومن أبرز هذه الميليشيات فيلق بدر والذي تكون في الثمانينات ويحارب ضمن قوات الحشد الشعبي في مواجهة داعش ويمثل جزء رئيسي فيها، وجيش المهدي وهو الأداة العسكرية التابعة لزعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر، وقد أنشئ بعد الغزو الأمريكي للعراق.

وينتشر عدد آخر من الميليشيات الشيعية في العراق وهي وثيقة الصلة أيضاً بإيران مثل عصائب أهل الحق وحزب الله العراقي، وتشارك هذه الفصائل في العملية ضد داعش، وقد تضاربت أعداد المقاتلين في التقارير المختلفة، ويبقى الشئ المؤكد أن هذه الفصائل قد سببت حرجاً كبيراً لإيران كونها قامت بارتكاب جرائم بحق السكان السنة في الأماكن التي تم تحريرها كون طهران الداعم الأول لهذه الميليشيات وكون قائد فيلق القدس - أحد كتائب الحرس الثوري الإيراني - القائد قاسم سليمان كان موجوداً على جبهات القتال هناك، قبل اغتياله في 03 جانفي 2020.²

التواجد العسكري الإيراني في العراق: دأبت كلا من الحكومتين العراقية والإيرانية على نفي أي تواجد عسكري إيراني داخل العراق إلا فيما يتعلق بالمهام الإستشارية فقط، إلا أن الوضع لا يبدو كذلك بعد أن أوضحت العديد من المؤشرات دلائل قوية على تواجد عسكري إيراني بخلاف الميليشيات المدعومة إيرانياً،

¹ صلاح عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 45.

² www.marefa.org ، تاريخ الاطلاع: 2022/06/07 على الساعة: 10:23.



فوجد قائد القوات البرية الإيرانية يتحدث عن عناصر رصد واستطلاع تابعة للجيش الإيراني دخلت إلى العراق بالتنسيق مع الحكومة العراقية، بالإضافة إلى حديثه عن تحليق مروحيات إيرانية فوق مناطق عراقية خاضعة لداesh¹.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل نقلت الجزيرة عن موقع أوريكس العسكري الأمريكي رسده لدبابات وصواريخ إيرانية متجهة إلى معركة "تحرير تكريت"، وهي المعارك التي خاضتها القوات العراقية والحشد الشعبي منفردة دون غطاء جوي دولي، إلا مؤخراً، فيما بدا أنه بناء على رغبة إيرانية في التقليل من أهمية الدور الأمريكي خصوصاً في مواجهة داesh.

وجاءت المؤسسة التشريعية العراقية لتكشف بشكل كبير وجود مثل تلك القوات الإيرانية على الأراضي العراقية وذلك من خلال لجنة الأمن والدفاع التي أعلنت امتلاكها وثائق تثبت وجود ثلاثين ألف مقاتل إيراني في العراق على الأقل، وكذلك حديث رئيس مجلس النواب عن وجود عسكري إيراني "إستثنائي" في إطار المساعدة الرسمية ضد داesh وذلك خلال لقاء مع الوطن السعودية.

واثبتت الوقائع على الأرض قتل قيادات كبرى في الحرس الثوري الإيراني على جبهات القتال في العراق مثل الجنرال حميد تقوي وصادق ياري و قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليمان على الجبهة، مما يؤكد بلا شك حجم التواجد الإيراني في العراق.

المبحث الثالث: آليات واستراتيجيات ادارة ومعالجة التعددية و الصراع الطائفي في العراق

تطلب على الجميع تبني آليات جديدة و استراتيجيات جديدة لادارة و معالجة مشكلة التعددية الطائفية و الصراع الطائفي في العراق و هي الديمقراطية التوافقية و النظامين الفدرالي و الكونفدرالي.

المطلب الأول: تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق

أسست الولايات المتحدة للمجتمع التعددي العراقي ومن ثم ضرورة أن يحكم بالشراكة بين الشيعة والسنة والأكراد، وهذا بتطبيق الديمقراطية التوافقية التي تعتبر من أهم المداخل التي تزود الطائفة بترتيبات مؤسسية للدفاع عن مصالحها، حيث تضمن لها المشاركة السياسية الفعالة من خلال الائتلاف الواسع الذي يضم قطاعات المجتمع التعددي، والنسبية مع إعطاء حق الفيتو المتبادل للأقليات².

¹ ياسر الزعاترة، المصدر السابق.

² الطائفية في العراق مقاربات في الجذور و سبل الخروج من المأزق، مرجع سابق، ص 192.



والدستور العراقي 2005 لم ينص صراحة على الديمقراطية التوافقية، واكتفى على انه يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب العراقي، وهذه المكونات نص عليها في ديباجة الدستور بقوله مستلهمين مراجع شهداء العراق شيعة وسنة، عربا وكردا وتركمانا¹.

وسيتيم إسقاط مبادئ الديمقراطية التوافقية وتتبع تطبيقاتها في التجربة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي من خلال المؤسسات والآليات المعتمدة كما يلي:

أولاً: الفيتو المتبادل: ويتضح من خلال ما يلي:

أ- **مجلس الرئاسة:** ويتكون من الرئيس ونائبين له، يمثلون الطوائف الرئيسية الثلاث (السنة، الشيعة، الأكراد)، ويتخذ قراراته بالإجماع، يحظى كل عضو فيه بحق النقض لتعطيل التشريعات الماسة بالتوازن، غير أنه استثنى الطوائف الأخرى الصغيرة من حق النقض، هذا الأخير الذي جاءت به النظرية التوافقية في الأساس لحماية الأقليات من هيمنة الأغلبية، كما أن دوره تعطيلى فقط في نقض القوانين باعتبار أن البرلمان بإمكانه إقرار القانون بأغلبية الثلثين غير قابلة للنقض بدل الأغلبية البسيطة، علاوة أنه عمليا انتهى العمل بمجلس الرئاسة بعد دورة برلمانية واحدة أي بعد 2005، ومن ثم يتم الرجوع إلى نظام رئيس الجمهورية بدلا من مجلس الرئاسة، كما دفع الأكراد في اتجاه إنشاء مجلس الإتحاد ومجلس النواب².

ب- **التصويت على الدستور الدائم وتعديله:** حيث يتم إقرار الدستور العراقي بالأغلبية، بشرط عدم رفضه من طرف ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر، وهذا ما يعرف بحق النقض الكردي باعتبار أنهم ينتشرون على ثلاث محافظات، فضلا على إمكانية إعماله من قبل الطوائف الأخرى إذا تشكلت أقاليم جديدة مستقبلا، أما فيما يخص تعديل الدستور فلا يجوز الإنقاص من صلاحيات الأقاليم إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني، علاوة على أن التعديل يجب أن لا يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر وفقا للمادة 142 من الدستور، وبالتالي فهذا فيتو للإقليم على تعديل الدستور³.

ت- **اشتراط الدستور تحقق الأغلبية الموصوفة:** في بعض الموضوعات التي تعرض على مجلس النواب، والذي لا يتحقق إلا بمشاركة كافة المكونات، وهذا ما يعطي للأقليات حق النقض للقرارات فلا توافق إلا بعد الحصول على ضمانات لحماية حقوقها.

¹ محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية، هذا ما جرى بعد الصدمة و الرعب، المرجع السابق، ص 94.

² عادل بن عمر، الديمقراطية التوافقية وإدارة التعدد الطائفي في العراق، مصدر سابق.

³ المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، المصدر السابق.



ثانياً: تقاسم السلطة: ويتضح من خلال:

أ- توزيع المناصب الرئيسية الثلاثة على الطوائف الثلاث الكبرى، برئاسة الجمهورية للکرد، ورئاسة الوزراء للشيعية ورئاسة البرلمان للسنة، رغم أن الدستور لم ينص على ذلك¹.

ب. تعيين نائبين لكل منصب من المناصب الثلاث، يمثلان الطائفتين المتبقيتين والمختلفة عن شاغل المنصب، إلا أن هذا الإجراء ينتهي بالنسبة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بعد دورة برلمانية واحدة بعد إقرار الدستور الدائم².

ج- الائتلاف الواسع: جرى العرف على تشكيل حكومة ائتلاف تضم بالإضافة إلى الطوائف الثلاثة الكبرى الطائفتين التركمانية والمسيحية، ومن ثم تم تهميش الشبك والصابئة المندائيين والأيزديين، حيث تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي: 2003-2004 الذي يتكون من 25 عضو يوزعون وفق الصيغة التالية: الشيعة نصف واحد (13 عضواً أي 52%) والسنة والأكراد على 5 مقاعد لكل منهما (20% لكل منهما) والمسيحيين والتركمان على مقعد واحد لكل منهما (4% لكل منهما).

كما تم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة: 2004_2005 التي ترأسها أياد علاوي على أسس طائفية حيث حصل الشيعة على 7 وزارات والسنة على 6 وزارات والأكراد كذلك حصلوا على ستة حقائب وزارية، وكذلك الأمر بالنسبة للمسيحيين، بينما بقيت 12 وزارة غير معروفة الانتماء، وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الحكومة لم تمثل الأقليات الأخرى، كما أنها تشكلت بإشراف بول بريمر.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الحكم الانتقالي هو مجلس صوري باعتبار أن بول بريمر هو الحاكم الفعلي، كما أنه لم يتم تمثيل الصابئة المندائيين والأيزديين والشبك، فضلاً على غياب التوافق بين حجم الطوائف ونسبة تمثيلها في المجلس وفقاً لإحصائيات 2003 بالرجوع إلى البطاقة التموينية، حيث أن السنة يشكلون 58% والشيعة 40% و2% بالنسبة للطوائف الأخرى، علاوة على أن أغلب أعضائه كانوا في المنفى، ومن ثم فليس لهم قاعدة شعبية بما فيهم ممثلي الطائفة السنية.

إلا أن العراق عرف أزمة التوافق بعد انتخابات 2005 حيث استغرقت عملية تشكيل الحكومة خمسة أشهر، وهذا من أجل إدخال جبهة التوافق السنية في تشكيل الحكومة، على الرغم من أن الإئتلاف العراقي

¹ السلطة في العراق، مقال منشور على مدونة معرفة الالكترونية، <https://www.marefa.org> تاريخ الاطلاع: 2022/05/14 على الساعة 11:14.

² عقيل عباس، معضلة التداول السلمي للسلطة في العراق وخيارات الاحتجاج، مقال صحفي منشور على الصفحة الرسمية لقناة سكاى نيوز عربية بتاريخ 03 ديسمبر 2020. على الساعة: 21:20 بتوقيت أبو ظبي، تاريخ الاطلاع: 2022/05/13 على الساعة: 23:46.



الموحد الشيعي والتحالف الكردستاني الحق في تشكيل الحكومة، فضلا عن توزيع المناصب السيادية بينها وهذا عرف توافقي¹.

فضلا على أزمة تشكيل الحكومة في 2010 التي تعثرت مشاوراتها بالرغم من مرور ستة أشهر من الانتخابات التشريعية والتي تعود إلى الضغوط السياسية والأمنية والاجتماعية التي يواجهها البلد بعد سبع سنوات من الاحتلال، علاوة على تأثير المخططات الخارجية على العملية السياسية في العراق.

وبعد شد وجذب تم تعيين المالكي بناء على مبدأ المحاصصة بين المجموعات الطائفية في العراق، حيث نال الائتلاف الشيعي على 48% من الوزارات، ونال التحالف الكردي 16.2% من الوزارات في حين حصلت جبهة التوافق السنية على 8.1% من الوزارات كما حصلت القائمة العلمانية على 13.55%².

د-المجلس السياسي للأمن الوطني 2006: يتأسسه الرئيس الكردي ويتكون من 19 عضواً، تسعة من الشيعة وأربعة من الأكراد وأربعة للسنة، وعضوين لكتلة أباد علاوي، ويتخذ قراراته بأغلبية الثلثين، غير أن المجلس ذو طبيعة مؤقتة فقط يستمر لدورة برلمانية واحدة ولعل تقاسم السلطة جاء بهدف إشراك الطائفة السنية في العملية السياسية وعدم تهميشها لنبذ المقاومة، علاوة على الضغوطات الأجنبية لتحقيق هذه التوافقات.

ثالثاً: النسبية:

ويتضح من خلال النظام الانتخابي ومدى تمثيله لمختلف الطوائف استناداً لأحجامها العددية، ومن خلال توزيع المناصب داخل المؤسسات السياسية.

أ- النظام الانتخابي: تم اعتماد نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة المغلقة مع اعتبار البلاد كلها منطقة انتخابية واحدة، في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في 2005، أما في 2009 فتم تعديل قانون الانتخابات ليأخذ بنظام التمثيل النسبي على أساس القائمة المفتوحة ودوائر انتخابية متعددة، ونظام التمثيل النسبي يتناسب والتعدد الطائفي في العراق حيث يضمن تمثيل الأقليات في المجالس النيابية، حيث أنها منتشرة في دوائر متعددة وليس في دائرة واحدة، كما أن التمثيل النسبي يجعل إمكانية احتكار طائفة معينة للحكومة أمراً شبه مستحيل³.

¹ عادل بن عمر، الديمقراطية التوافقية وإدارة التعدد الطائفي في العراق، مصدر سابق.

² محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية، هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب، المرجع السابق، ص 100.

³ عادل بن عمر، الديمقراطية التوافقية وإدارة التعدد الطائفي في العراق، مصدر سابق.



كما منح للطوائف التالية حصصاً توزع مقاعدها على النحو التالي خمسة مقاعد للمسيحيين يتم التنافس عليها داخل منطقة واحدة مخصصة للمسيحيين، توزع على محافظات بغداد ونيوى وكركوك ودهوك وأربيل، مقعد واحد لليزيديين في نينوى، ومقعد واحد للصابئة في بغداد، ومقعد واحد للشبك في نينوى، ويتألف البرلمان من 325 مقعد منها 310 للمحافظات وثمانية للأقليات وسبعة مقاعد تعويضية وتوزع المقاعد على المحافظات وفقاً لعدد السكان استناداً إلى إحصاء وزارة التجارة 2005 وفقاً للبطاقة التمييزية مع إضافة معدل نمو سكاني بـ 2.8%، ويلاحظ أن زيادة عدد المقاعد البرلمانية لبعض المحافظات قد تم بالتوافق بين الكتل السياسية وليس بالنظر إلى تعداد السكان الذي لم يتم إجراؤه منذ سنوات مما يجعله قراراً سياسياً وتوافقياً بين حجم ونفوذ الكتل السياسية¹.

ب- توزيع المناصب في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية: حيث تنص المادة التاسعة من الدستور الدائم على أن القوات المسلحة تتكون من مكونات الشعب العراقي، مع مراعاة توازنها وتمثيلها دون تمييز أو إقصاء، كما منع الدستور تشكيل ميليشيات خارج الجيش العراقي، وهذا ما يعد تجسيدا لمبدأ التناسبية في التمثيل، إلا أن ما يلاحظ على أرض الواقع فهو التمثيل القليل للسنة في الجيش، كما أن قوات البشمركة متمركزة في الموصل، علاوة على نشر وحدات كردية وشيعية في المناطق ذات الأغلبية السنية بهدف إثارة التوترات الطائفية².

تقييم تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق: يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات حول التجربة الديمقراطية التوافقية في العراق من خلال مايلي:

أن الحكم بالائتلاف الواسع لا يتناسب مع الأغلبية البسيطة، كون أن المادة 49 من الدستور تنص على أن القرارات في مجلس النواب تتخذ بالأغلبية البسيطة بعد تحقق النصاب، وتدل الممارسة العملية على أن سنوات 2007، 2009، 2012، شهدت انسحاب جبهة التوافق، والقائمة العراقية من الحكومة دون أن تؤدي إلى سقوطها وهذا ما يدل على عدم تحقق الحكم من خلال الائتلاف الواسع، كما أن الدستور أغفل تماماً الحديث عن الفيتو المتبادل ما عدا الجملة المتعلقة برفض ثلثي ثلاث محافظات أو أكثر في حالة تعديل الدستور³.

¹ الطائفية في العراق مقاربات في الجذور و سبل الخروج من المأزق، مرجع سابق، ص 61.

² عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية و مشكلة الحكم في العراق، مرجع سابق، ص 59

³ عادل بن عمر المرجع السابق، ص 401.



كما يلاحظ عدم استفادة الطوائف الصغيرة من الترتيبات التوافقية، بما يضمن لها المشاركة في مؤسسات الحكم المختلفة، على الرغم من أن الدستور يضمن حقوقها الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية، وربما يعود ذلك إلى انحسار تأثيرها في العملية السياسية بسبب صغر حجمها.

كما أغفل الدستور الإشارة إلى التمثيل النسبي في التعيينات الإدارية، أو في القوات المسلحة خاصة في ظل غياب إحصاءات دقيقة للوزن الديموغرافي للمكونات الأساسية، أما خاصية الإدارة الذاتية في متحققة في إقليم كردستان وغائبة في المحافظات الأخرى، خاصة وأن رئيس مجلس الوزراء رفض طلبات تشكيل الأقاليم التي قدمتها محافظات صلاح الدين وديالى في مخالفة صريحة للدستور، وهو ما يجعل بعد الإدارة الذاتية بعيداً، كما حصر الدستور السلطات التنفيذية في يد مجلس الوزراء وليس في شخص رئيس الوزراء، لكن عملياً فرئيس الوزراء يحتكر السلطة التنفيذية بالكامل، والمحكمة الاتحادية شرعت تجميع السلطات في السلطة التنفيذية، من خلال قرارها مثلاً سحب سلطة التشريع من مجلس النواب ومنحها للسلطة التنفيذية¹.

وهناك جدال حول الحفاظ على نظام الديمقراطية التوافقية وقاعدة المحاصصة التي جرى تثبيتها، أو تجاوزها والأخذ بقاعدة الديمقراطية المباشرة والتصويت بالأغلبية، فالأكراد هم المستفيد الأول من الاحتلال الأمريكي واعتماد الديمقراطية التوافقية لأنها تثبت مكاسبهم وفرضتهم طرفاً قادراً على امتلاك حق الاعتراض، وهم حريصين على حل قضية كركوك من خلال فرض الديمقراطية التوافقية لفرض تكريد هذه المحافظة وضمها مستقبلاً إلى الإقليم الكردستاني، أما الطوائف الأخرى فتري أن المحاصصة تثير النزعات الطائفية من طرف السنة الذين خسروا مكانتهم السياسية من جهة، ومن طرف التركمان والأشوريين الذين خصصت لهم مقاعد لا تتناسب مع نسبتهم العددية من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تتحول التعددية الطائفية في المجتمع العراقي الى انقسامات بسبب حرمان بعض الطوائف في المجتمع من حقوقها، سواء في مسألة المشاركة في السلطة أو في مسألة التوزيع العادل للثروة، وسيطرة النزعة الانفصالية على بعض الطوائف ورغبتها في تشكيل دولة، علاوة على تدخل العامل الخارجي سواء ما تعلق بالامتدادات الطائفية خارج الحدود السياسية، أو ما تعلق بالاحتلال الأمريكي الذي عمل على تفكيك العراق حيث تحولت معه التعددية إلى تعددية انقسامية .

¹ يحي الكبيسي، العراق: الاحتجاجات و أزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص



المطلب الثاني : استراتيجية الفدرالية

قبل أن نخوض في استراتيجية الفدرالية في العراق وجب علينا أن نعرف أن الفيدرالية تعني نظام توزيع الصلاحيات بين حكومتين أو أكثر تمارسان السلطة على مجموعة من الناس أو على الإقليم الجغرافي ذاته.

أو هو دولة توجد فيها حكومة مركزية وحكومات إقليمية، حيث أن كلا من هذين المستويين من الحكم مستقل في مجاله عادة على وفق دستور مكتوب يحميه، ويورد هذا الدستور اختصاصات كل مستويات الحكم ، ويضع عادة ترتيباً لتنظيم الصلاحيات المتبقية وتنسيق تداخل الاختصاصات فضلاً عن منح المسؤولية القضائية الى محكمة دستورية ومؤسسة أخرى لاتخاذ قرارات ملزمة وان المجلس التشريعي الوطني في الدولة الاتحادية يضم عادة مجلساً ثانياً تمثل فيه على نحو مباشر ومتساوي الأقاليم المكونة منها الدولة الاتحادية وتسمى الأقاليم كانتونات او جمهوريات أو ولايات.¹

في عام 2005 أكمل المشرعون في العراق صياغة مسودة الدستور النافذ في هذا البلد، وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي ترافقت مع هذه العملية، إلا أن المسودة أبصرت النور بعد أن صوتت غالبية الشعب العراقي إلى صالحها، وهو ما عد في حينه انتصاراً حقيقياً للشعب خرج لتوه من عباءة الاستبداد وواقع تحت وطأة الاحتلال الأمريكي، ويواجه إرهاباً دموياً غذته أطراف داخلية وإقليمية، وهذا الدستور هو أول دستور شعبي حقيقي في تاريخ العراق الحديث، حرص مشرعوه على جعله مختلفاً تماماً عن الدساتير التي سبقته منذ عام 1925 ولغاية عام 2003، من حيث طبيعة الدولة وشكل الحكم فيها ومساحة الحقوق والحريات الممنوحة للعراقيين. فقد تحول العراق وفقاً للدستور الجديد من دولة بسيطة إلى دولة مركبة تتبنى صيغة الاتحاد الفدرالي.

¹ أحمد عطية الله السعيد، المعجم السياسي الحديث، انكليزي/عربي، بيروت، 2003، ص 14.



أولاً: صيغة الفدرالية في الدستور العراقي.

الفدرالية في الدستور العراقي أكدت عليه المادة الأولى من الدستور التي ورد فيها: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)¹.

ثم جاءت بقية مواد الدستور لترسخ المنهج الفدرالي في الحكم من حيث اللغات الرسمية المعمول بها في البلاد ، وكون الدستور الجديد نافذاً في كل أنحاء العراق، ولا يجوز سن دستور إقليمي يتناقض معه وتحديد مؤسسات الحكم الاتحادي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية² ، والهيئات والمجالس الاتحادية ، وكيفية توزيع الاختصاصات بين الحكومية الاتحادية وحكومات الأقاليم ، والآليات الدستورية لتكوين الأقاليم الجديد في الدولة الاتحادية الناشئة³.

ولكي لا يدع المشرع الدستوري الباب مشرعاً للجدل حول قضية احتمال أن يكون النظام الفدرالي نافذة لتقسيم العراق، فقد حسم هذا الجدل في المادة (109) التي نصت على أن (تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي) لتكون كل رغبة أو دعوة داخلية للانفصال عن العراق أو تأسيس حكم لا ديمقراطي غير دستورية وخاضعة إلى طائلة العقاب والمنع من قبل السلطات الاتحادية وبكل الوسائل المتاحة.⁴

ثانياً: أسباب تطبيق الفدرالية في العراق و أهدافها.

إن أهم الأسباب القائمة في الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في العراق والتي تدفع بالكثير من الكتاب والباحثين والمهتمين إلى تأييد تكريس الفدرالية هو شيوع وتنامي ظاهرة الانقسام الطائفي والقومي في المجتمع العراقي ، تلك الظاهرة التي أخذت تتسع وتتصاعد بشكل خطير وملحوظ، وأصبحت جزءاً من الأمر الواقع المفروض على وتيرة الحياة اليومية في العراق اذ يكاد لا يخلو أي حديث ثنائي أو

¹ المادة الأولى من الدستور العراقي.

² المواد: 47، 48، 65، 89 من الدستور العراقي.

³ المواد: 110، 111، 113، 114، 115 من الدستور العراقي.

⁴ خالد عليوي العرداوي، الفدرالية ضماناً للوحدة و الديمقراطية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2015، منشور على موقع: <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq> تاريخ الاطلاع: 2022/06/08.



جماعي يجري في العراق دون الإشارة الصريحة أو المبطنة الى موضوع الانقسام أو التناحر الطائفي الذي أوجدته الظروف السياسية والاجتماعية المستجدة بعد سقوط النظام السابق .

● الانقسامات الاثنية والعرقية تحديات حقيقية إزاء العديد من الديمقراطيات النامية ، ان لم تتم معالجتها بعناية ، فان مثل تلك الصراعات من الممكن ان تؤدي إلى العودة إلى الدكتاتورية و إلى الحرب الأهلية الدامية .

● من أجل الحد من العنف الطائفي وجب تطبيق اللامركزية الفيدرالية فقد تم تبني الفدرالية في مناطق شهدت صراعات سابقة وذلك كحل في أعقاب النزاع المسلح في كل من البوسنة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا.

● الفدرالية ساعدت على تقوية الديمقراطية وتخفيف الصراع الديني والاثني في بلدان عدة مثل الهند ، وكندا ، وسويسرا في جميع تلك الدول ، فالأقليات ذات الكثافة الجغرافية قد تصالحت مع نفسها في الانتخابات الديمقراطية على المستوى الوطني لأن الفدرالية قد مكنتهم من السيطرة على حكومات مناطقهم ويستطيع العراق الاستفادة بصورة كبيرة من هكذا تنظيم.

● إصرار جماعات وتيارات عدة في العراق على تطبيق الفدرالية ومنهم أكراد العراق فالكردي سعيهم المتواصل ومنذ سنوات طويلة من أجل تحقيق أهدافهم، لا يوافقون ولا يرضون بعد اليوم بالعودة إلى الوضع السابق الذي كانوا عليه في ظل الحكومات المركزية التي توالى على اضطهادهم ، وهم الآن مصررون على تنفيذ مطالبهم في تطبيق النظام الفدرالي الذي يوفر لهم بصورة قانونية ودستورية الحفاظ على حقوقهم ويلبي مطالبهم¹ .

● شيعة العراق والذين يشكلون تقريبا الأكثرية السكانية في المجتمع العراقي فهؤلاء يجدون أنفسهم قد عزلوا من المناصب والوظائف والمستويات المهمة في الدولة لمرحلة زمنية طويلة بسبب سياسة التمييز الطائفي المتمدة ضدهم من قبل النظام، وأكثر من ذلك فأنهم يعتقدون بأنهم قد نالوا قدرا هائلا من الظلم والاضطهاد والإقصاء السياسي والوظائفي والاقتصادي وحرمت مناطقهم من التطوير العمراني والحضاري . وقد جرى كل ذلك تحت شعارات ومسميات مظلمة كاذبة رفعتها

¹ رضا عبد الجبار الشمري و اياد عابد الديري، امكانية تطبيق النظام الفدرالي في العراق، مجلة القادسة في الآداب و العلوم التربوية، المجلد 08، العدد 04، 2009، ص 128.



السلطة لأكثر من ثلاثين عاما وهم الآن بعد تلك التجربة المرة غير مستعدين، لاسيما بعد زوال النظام، للعودة إلى الوضع السابق الذي كانوا عليه مهما كانت النتائج ومهما كان الثمن¹.

و لهذه الأسباب يسعى بعض الساسة العراقيون لتطبيق نظام الفدرالية لتحقيق جملة من الأهداف نلخصها في:

✓ منع التفرد والاستبداد بالسلطة.

✓ ضمان الحقوق والحريات للأفراد والطوائف والقوميات والمكونات الاجتماعية العراقية المختلفة.

✓ التوزيع العادل لثروات البلد.

✓ تعزيز وحدة العراق من خلال ترسيخ روح المواطنة والانتماء الحضاري بين الشعب.

✓ تطوير كفاءة وديمقراطية الإدارة الحكومية.

✓ جعل الوثيقة الدستورية الأساس المتين لبناء نظام سياسي متزن ودائم وكفوء.

ثالثا: معوقات تطبيق الفدرالية في العراق.

إن تكوين الدولة العراقية الجديدة (دولة فدرالية تعددية ديمقراطية) وفق ما اقره العراقيون في دستور 2005 رافقته تحولات وتغيرات غير متوقعة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاثنية وخاصة بعد الهجمة الارهابية الشرسة وما رافقها من انقسام سياسي وتناحر طائفي واثنى وفقدان الثقة بين السياسيين العراقيين ، كل هذه الصعوبات وغيرها أصبحت معوق كبير أمام تطبيق النظام الفيدرالي في العراق وأبرز هذه الصعوبات هي:

❖ ضعف الوعي السياسي والثقافي الجماهيري، وحدائثة التجربة الديمقراطية والفيدرالية في العراق ، جعل كثير من الشرائح لا تدرك مميزات النظام الفيدرالي ، لان معظم وسائل الاعلام العربية والمعارضين لفكرة الفيدرالية ركزوا على سلبياتها وصوروها على انها سلعة اجنبية جلبها الاحتلال مع ما جلبه من صراع

¹ رعد القادري، الفدرالية و مأزق العراق الدستوري، ورقة بحثية منشورة على موقع: <https://www.chathamhouse.org> تاريخ الاطلاع: 2022/06/10، على الساعة: 14:37.



داخلي واضطراب أمني وأدى الى تاجيج الطائفية فضلا عن ما رافقه من موجة ارهابية لم يشدها تاريخ العراق¹.

❖ إقرار النظام الفيدرالي في العراق أعاد إلى حزن الوطن إقليم كردستان وقناعة الإخوة الأكراد بالبقاء كجزء أساسي من الدولة العراقية فهي رغبة أملت عليها الجغرافية السياسية لإقليم كردستان ، فالوضع الدولي المحيط بالإقليم لا يسمح ولا يرغب بتكوين دولة كردية مستقلة، خوفا من انفصال المناطق الكردية في دولهم.

❖ العامل الاقتصادي من اكثر الصعوبات غير المعلنة التي يتخوف منها كثير من العراقيين عند تطبيق النظام الفيدرالي لان التوزيع الجغرافي للموارد والثروات الطبيعية في العراق يتباين مكانياً فهناك مناطق غنية بالنفط والغاز الطبيعي وهما مصدر المال والغنى والثروة في الاقتصاد العراقي ، فالمناطق الفقيرة تتخوف من استئثار الاقاليم الغنية بالنفط بثرواتها وبالتالي حرمان سكان المناطق الفقيرة والذين تبطنت مواقفهم السياسية برفض الفيدرالية بالشعارات الوطنية.

❖ الثغرات الدستورية التي ترجح كفة حكومة الاقاليم على الحكومة الاتحادية كما ورد في المادة 115 والتي تجوز في حالة حصول تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم فيجوز تعديل القانون الاتحادي ، لذا فان هذه الفقرة مخالفة لما استقر عليه دوليا في كل الدول الاتحادية ، كما ان الفقرة رابعا من المادة 121 قد اجازت تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية بمعنى ان هذه الفقرة تمنح للأقاليم والمحافظات حق التمثيل الدبلوماسي الى جانب السلطة الاتحادية².

❖ المحيط الإقليمي وبخاصة دول الجوار فهي تخاف من التجربة الديمقراطية الفتية في العراق وبخاصة تطبيق النظام الفيدرالي الامر الذي يدفعها الى التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في تفويض التجربة العراقية اعلاميا و سياسيا.

❖ السياسية العراقية غير مناسبة لتطبيق الفدرالية نتيجة للانقسام السياسي الحاد وفقدان الثقة بين الكثير من اطراف العملية السياسية فهناك احزاب وحركات سياسية اسلامية واخرى علمانية قومية او ليبرالية وهي منقسمة على نفسها لأسباب طائفية او اثنية، همها اصبح الحصول على المناصب وتحقيق المكاسب السياسية واثبات وجودها وثقلها على الساحة السياسية حتى وان استخدمت الورقة الطائفية والاثنية³.

¹ عبد العظيم جبر حافظ، *جدل الفدرالية في العراق*، مؤسسة نائر العصامي للنشر و التوزيع، 2017، ص 96.
² رفيق سليمان الفدرالية و مشكلاتها في العالم المعاصر، الامارات العبية المتحدة و العراق-اقليم كردستان، المركز الديمقراطي العربي، 2021، ص 12.
³ نعمان منى، *قراءات في الدستور العراقي و مآزق الدستور* ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2009، ص 157.



المطلب الثالث: استراتيجية الكونفدرالية في العراق.

يعد المدخل الكونفدرالي من أهم الاستراتيجيات الطويلة الأمد لإدارة التعدد الطائفي في العراق، حيث يقسم العراق إلى ثلاث مناطق منفصلة شيعية في الجنوب وسنية في الوسط وكردية في الشمال، ويتزامن مع تزايد التهجير القسري ذي البعد الطائفي الذي يصب في إطار المشروع الأمريكي الرامي إلى تقسيم العراق.

أولاً: تأسيس الكونفدرالية في العراق.

أكاديميا كانت هناك مجموعة من الدراسات الأمريكية حول تقسيم العراق كوثيقة كارينجي عام 1957 التي طرحت إنشاء دولة كردية في شمال العراق، ودولة شيعية في جبل عامل ومارونية في لبنان، كما اقترح "برنارد لويس" في 2002 تقسيم الشرق الأوسط إلى ثلاثين دولة، ويتضمن تفكيك العراق إلى ثلاث دويلات بحسب الطبيعة السكانية وحسب الانتماءات الطائفية¹، بالإضافة إلى دراسة "جوزيف بايدن" و "ليسلي جيلب" التي تركز على إنشاء ثلاثة أقاليم في العراق مع ترك أمن الحدود وتوزيع عوائد النفط للحكومة المركزية بهدف وقف إراقة الدماء وإنهاء المعاناة من خلال تعزيز تقاسم السلطة، كذلك دراسة "دوارد جوزيف" و "مايكل اوهانلون" من معهد بروكينجز بعنوان حالة التقسيم السهل في 2007 تقدم مجموعة من السيناريوهات العملية لتنفيذ التقسيم، برسيم الحدود باستخدام الحواجز الطبيعية وتوزيع الثروة النفطية حسب عدد سكان كل إقليم، مع إسناد العملية للجامعة العربية والأمم المتحدة، مشيرة إلى صعوبة الفصل الجغرافي بسبب الزواج المختلط بين السنة والشيعية، والرفض القبلي من بعض العشائر، ورفض دول الجوار.

وما يلاحظ على هذه الدراسات أنها أمريكية بالأساس، وتتفق على أن التقسيم هو هدف نهائي في حين تختلف حول إمكانية تطبيقه في الوقت الحالي، وتصب في إطار خدمة الأهداف الأمريكية من ضمان الإمدادات البترولية وتفتيت المنطقة بنقل التجربة إلى دول أخرى تعيش نفس التعددية.

أما التأسيس القانوني للكونفدرالية في العراق فيمكن استخلاصها من نصوص الدستور العراقي التي تنص بعض موادها على النظام الكونفدرالي أكثر من النظام الفدرالي فضلا عن نصوص دستور كردستان. فدستور إقليم كردستان يقر بانفصال إقليم كردستان عن العراق، علاوة على سمو قانون كردستان على القانون الاتحادي، وعمليا فأقليم كردستان هو المهيمن على أفرادها بوجود قواته وليس القوات الاتحادية² أما الدستور العراقي 2005 فهو اتحاد فدرالي بخريطة كونفدرالية حيث أنه:

¹ أحمد فهمي، صراع المصالح في بلاد الرافدين، سلسلة كتب البيان، عدد 85، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2008، ص 160.
² أيمن ابراهيم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية؟، دراسة حالة كردستان العراق، المستقبل العربي، عدد 357، نوفمبر 2007، ص 141.



✓ تم منح حق التمثيل الخارجي للأقاليم في السفارات والبعثات الدبلوماسية وفي جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنشاء قوات عسكرية خاصة بالإقليم، في حين أن ذلك يدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية في الأنظمة الفدرالية الناجحة في سابقة خطيرة لدى التجارب الفدرالية.

✓ قام بتحديد سلطات المركز مقابل عدم تحديد سلطات الأقاليم، مع الإقرار بأولوية وسمو قانون الأقاليم على القانون الاتحادي في حال التعارض بينهما في سابقة في تاريخ الأنظمة الفدرالية، وهنا يطرح السؤال حول الغاية من إضعاف المركز وزيادة قوة الأقاليم إن لم يكن الاستقلال مستقبلاً.

✓ زيادة هيمنة الأقاليم على الثروات الاستراتيجية على حساب المركز يمثل بداية المشاريع دويلات ستظهر في الأقاليم المنتجة للنفط، حيث منح الدستور صلاحية استخراج النفط والغاز من الحقول الحالية المستغلة للحكومة الاتحادية والأقاليم المنتجة له، في حين خص الأقاليم فقط في استخراج النفط من الحقول المستقبلية.

✓ إخضاع توزيع المياه إلى القانون الدولي داخل العراق وهو ما يمكن تفسيره على أنه اعتراف ضمني بتقسيم العراق إلى وحدات دولية¹.

✓ الخلل وعدم التوازن بين المركز والأطراف، حيث يلاحظ هيمنة واستبداد الأطراف بالمركز، وهي صيغة مخالفة لتطبيقات الفدرالية في العالم التي جاءت لتحقيق التوازن في توزيع السلطات والاختصاصات، وهو ما يؤسس لإعادة إنتاج استبداد جديد هو دكتاتورية الأطراف على المركز.

وعليه فالدستور العراقي صمم بهذه الصيغة لفرض عراق مقسم إقليمياً مع حكومة ضعيفة اتحادياً، وهذا ما يضعف الدولة العراقية ويهدد وحدتها الوطنية، ويمهد للانفصال مستقبلاً كتحصيل حاصل، خاصة وأنه يمنح الأقاليم إطاراً قانونياً لتتطلب به من أجل الانفصال، لا سيما في ظل غياب الضمانات التي تمنع الأقاليم - وهي الأقوى من المركز من الانفصال مستقبلاً عن الحكومة المركزية؟ باعتبار أنها تتمتع بجيش داخلي وتمثيل خارجي و موارد مالية خاصة، وربما هي الغاية التي استهدفها المؤسس الدستوري بتغليب سلطات الأقاليم على سلطات المركز.

ثانياً: واقع الكونفدرالية العراقية.

يكشف الواقع أن هناك بوادر لاستقلالية كردستان، والعلاقة بين الحكومة الإقليمية والحكومة الاتحادية هي علاقة بين دول مستقلة¹، حيث يسمح دستور كردستان بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية

¹ مجلس الفكر العربي، العراق بعد الاستفتاء على الدستور: الإشكاليات و التداعيات المحتملة، ص 71.



رغم أن صنع السياسة الخارجية من اختصاص السلطات الاتحادية في الدول الفدرالية، كما أن الدستور يسمح بإنشاء قوات دفاعية لحراسة الإقليم، رغم أنه من اختصاص السلطات الاتحادية، فضلاً عن تقييده لعملية دخول القوات الاتحادية إلى إقليم كردستان وعملية إرسال قوات البشمركة إلى خارج إقليمها بموافقة رئيس وبرنامج كردستان استناداً إلى المادة 65 من الدستور²، فضلاً عن أن العراقيين الراغبين في زيارة إقليم كردستان فعليهم الحصول على تصريح من السلطات الكردية، كما رفضت كردستان النشيد الوطني العراقي ورفضت رفع العلم العراقي في إقليمها ورفعت علم ماهاباد³، كما تتوافر على نظام تعليمي وإعلامي خاص بها كذلك.

كما أن الأكراد يعملون على اتخاذ إجراءات توحى بأن الإقليم كيان مستقل وذو سيادة، ومثال ذلك التعامل المباشر مع الدول الأجنبية دون علم السلطات العراقية، كإرسال الوفود إلى الخارج واستقبال الوفود وتوقيع الاتفاقيات، وفتح تمثيلات دبلوماسية في العديد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية والعديد من الدول الأوروبية⁴، علاوة على وجود منسق لحكومة الإقليم في الأمم المتحدة والدعوة إلى إنشاء مكتب الشؤون الإقليم في بغداد، فضلاً عن إقامة علاقات عسكرية وعقد صفقات تسلح مع الدول الأجنبية دون العودة للسلطة المركزية، وإبرام عقود نفطية مع شركات أجنبية، مع إقرار قانون نفط وغاز خاص بها قبل إقرار قانون النفط الاتحادي، كما أن الزائر من تركيا إلى كردستان يقوم بفحص وثائقه مسؤولون في حكومة كردستان دون اعتبار لمتطلبات تأشيرة الدخول العراقية.

وعليه، تدل هذه التصرفات كلها على أحد احتمالين، الاحتمال الأول يدل على أن كردستان في طريقه إلى الانفصال عن العراق، أما الاحتمال الثاني فيدل على أن العراق هو اتحاد كونفدرالي وليس فدراليا ولعل هذا ما قصده المؤسس الدستوري في عدم تحديده لطبيعة الاتحاد.

ثالثاً- الصعوبات و التحديات التي تواجه الكونفدرالية في العراق:

يصطدم الطموح الكردي بالانفصال بحجم الانقسامات الكردية وبالانحسار الجغرافي للإقليم، فضلاً عن الرفض الداخلي والإقليمي للمطلب، والموقف الأمريكي المتردد من استقلال كردستان العراق. فالسنة والشيعية والتركمان اتفقوا في موضوع منع استقلال كردستان متجاوزين في ذلك خلافاتهم الطائفية، ومثال ذلك دعمهم عملية إجبار البيشمركة من الانسحاب من خانقين في 2008، ونشر قوات الجيش

¹ شادي أحمد محمد عبد الوهاب منصور، أثر الطائفية على النظام السياسي، دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 122.

² بيترو غالبريث، مرجع سابق، ص 116.

³ جمهورية ماهاباد تأسست في أقصى شمال غرب إيران حول مدينة ماهاباد التي كانت عاصمتها، وكانت دُويلة مدعومة سوفيتياً كجمهورية كردية أنشأت سنة 1946 ولم تدم أكثر من 11 شهراً

⁴ فحطان سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 36.



العراقي في كركوك، علاوة على الطابع المختلط للمدن المتنازع عليها والتي قد تؤدي إلى تطهير طائفي وينفجر النزاع مجدداً بين مختلف الطوائف.

وترفض دول الجوار التقسيم خوفاً من انتقال الظاهرة إليها، حيث ترفض تركيا تقسيم العراق لما له من انعكاسات على الوحدة الوطنية التركية، وتعمل على حماية الوحدة العراقية، وتعزيز إشراف الحكومة المركزية على الثروات النفطية، وحماية حقوق التركمان في كركوك، ومنع انفصال كردستان بما لها من أوراق للتأثير في ذلك¹، كفرض العقوبات الاقتصادية (وقف تموينه بالكهرباء ووقف أنبوب الغاز الذي يمر عبر أراضيها)، واحتفاظها بقواعد عسكرية في شمال العراق، والتهديد باستخدام القوة المسلحة إذا أعلنت استقلالها، علاوة على توظيف الورقة التركمانية.

كما ترفض كل من السعودية والكويت عملية تقسيم العراق، باعتبار أن ذلك يعزز النفوذ الإيراني في العراق وتمدده إلى منطقة الخليج بصفة عامة خاصة في ظل وجود أقليات شيعية في هذه الدول، ويشجع الأقلية الشيعية على المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي في الكويت التي تشكل 30% من السكان، وفي السعودية التي تتمركز في إقليم الأحساء الغني بالنفط وتعاني من الحرمان السياسي والاقتصادي والتميز الديني.

أما إيران، فترغب في إقامة كونفدرالية عراقية ضعيفة تقوم على أسس دينية تهيمن فيها على الجنوب العراقي حيث دعمت عبد العزيز الحكيم في دعوته لإقامة فدرالية شيعية في العراق لتعزيز موقعها في المنطقة، وتضبط التطورات في الشمال الكردي لأن قيام دولة كردية في شمال العراق يساعد على زيادة الرغبة الانفصالية لدى أكراد إيران الذين يمثلون 10% من السكان، كما تعمل على دعم حكومة مركزية قوية وصديقة يسيطر عليها الشيعة المواليون ل طهران لمنع ظهور عراق جديد مهدد لإيران، والإشراف على إدارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية علاوة على الإشراف على المدارس².

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تطابقاً بين المشروع الأمريكي للفدرالية والدستور العراقي الدائم، حيث يسمح الدستور العراقي بدخول قوات عسكرية بموافقة برلمان كردستان كما يمنحها حق التمثيل الدبلوماسي وهذا طرح كونفدرالي.

¹ اسلام جوهر و محمد شادي، مرجع سابق، ص ص 44-45.

² محمد السعيد ادريس، ايران و بناء الدولة العراقية، المصالح و السياسات الدولية، عدد 162، مجلد 40، أكتوبر 2005، ص ص



خلاصة الفصل:

عقب التطرق لأثر و انعكاسات التعددية الطائفية على الأمن المجتمعي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي نجد أنه (أي الاحتلال الأمريكي) سعى إلى تعزيز التعددية الطائفية و كان له علاقة شديدة الإيجابية بتعزيز العنف بين الطوائف الثلاثة الكبرى (السنية، الشيعية، والكرديّة)، مما أثر ذلك سلباً على الأمن في المجتمع العراقي وزاد من حالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، حتى أن وصل الأمر إلى إشتعال حرب طائفية عنيفة بينهم.

وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية أنها قادمة لتطبيق الديمقراطية التوافقية ومحاربة الإرهاب، لكن فيما بعد تم إثبات زيف ذلك، وأن الديمقراطية ليست هي الهدف، وكان نظام المحاصصة لتحقيق الديمقراطية التوافقية يعد أمراً غير مقبولاً دائماً من جانب الشعوب. و الأمر سيان في الحالة العراقية، حيث أن ذلك النظام هو المساهم في إندلاع الحرب الأهلية في عام 2006، بعد وضعه في الدستور العراقي عام 2005، وهذا أكبر دليل على خطأ الولايات المتحدة في تطبيقه أو صنعه من الأساس، ولكن قد يكون هذا النظام مقبولاً بين أطراف الشعب العراقي في حالة تم وضعه من قبل الشعب نفسه، حيث قد يكون الرفض له لمجرد أن من وضعه هو الإحتلال.

كما أن تطبيق استراتيجية الفدرالية و الكونفدرالية المبني على التعددية الطائفية باء بالفشل الذريع ، و يبقى الحل الأمثل لتحقيق الأمن المجتمعي في العراق يتطلب تطبيق ديمقراطية لا تقوم على نظام المحاصصة في الحكم لكي لا تستغلها بعض الأطراف في تأجيج الوضع و زيادة الشرخ بين الطوائف المتعددة التي تسعى للانفراد بالحكم و تحقيق مصالحها الضيقة على حساب المصلحة العليا للدولة العراقية

خاتمة



خاتمة

إن التعددية الطائفية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن المجتمعي ، حيث أن العامل الطائفي هو السبب الجذري للعديد من النزاعات وعدم الأمن في العديد من البلدان ، وخاصة في المجتمع العراقي الذي يعتبر من أكثر المجتمعات تنوعاً من حيث الأعراق والمذاهب والدين ، كما أن الاحتلال الأمريكي كان له علاقة شديدة الإيجابية بتعزيز العنف بين الطوائف العراقية و خاصة الثلاثة الكبرى (السنية، الشيعية، والكردية)، مما أثر ذلك سلباً على الأمن المجتمعي في الدولة العراقية حتى أن وصل الأمر إلى اشتعال حرب طائفية عنيفة بينهم، بدون أن نغفل عن التدخلات الخارجية في العراق الأثر البالغ في حالة اللاأمن التي تشهدها بلاد الرافدين مما انعكس سلباً على المنطقة ككل.

و قد قامت سياسات الاحتلال بإضعاف مؤسسات الدولة، وحل الجيش العراقي كأهم مكون للدولة، مما ساهم فيما بعد في إضعاف العراق ككل، مما سهل دخول العناصر والمليشيات الإرهابية، وتدخل القوى الإقليمية والعالمية في الشؤون الداخلية للعراق، كما ركز الإحتلال على تأسيس فكرة أغلبية الشيعة وأقلية السنة، لكن يمكن القول أن هذه الفكرة كان قوامها أن الأكراد - ذات الأغلبية السنية - ليسوا من ضمن مكونات الشعب العراقي، وبالتالي إذا تم إعداد إحصائية فيما تخص الشعب العراقي العربي فقط، فسندج بالفعل أن الشيعة العرب هم الأغلبية، إلا أن تلك الإحصائية لا يصح إجراؤها لأن الأقلية الكردية هي جزء لا يتجزأ من الشعب العراقي الموحد.

و هذا ما استدعى تطبيق آليات عديدة من أجل الخروج من هذه الأزمة و ذلك بانتهاج استراتيجية الفدرالية و الكونفدرالية التي زادت من تعقيد الوضع و كذا تطبيق سياسة الديمقراطية التوافقية و التي بدورها زادت من تكريس التعددية الطائفية بنظام المحاصصة الذي ألهب فتيل التناحر الطائفي من أجل الحصول على امتيازات أكثر و تحقيق المصالح الضيقة لكل طائفة على حساب المصلحة العليا للدولة العراقية.

و بعد دراستنا السابقة خلصنا إلى عدة استنتاجات حول تأثير التعددية الطائفية في الأمن المجتمعي العراقي نحصرها في:

- أن الصراعات الطائفية عن السلطة في العراق لم ولن تستطيع النهوض بالدولة العراقية وتحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- بسبب الانتماء الطائفي يظهر التمييز العنصري، وخاصة بين السنة والشيعة، إذ ينظر كل منهما أنه الأحق بالسلطة في العراق.



- يظهر تأثير التعددية الطائفية على سيادة الدولة العراقية في النظام السياسي وذلك من خلال عدم المساواة بين الطوائف.

- ارتباط التعددية الطائفية بالجانب الديني والعقائدي أثر كثيرا على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة العراقية، ولعل فصل الدين عن الدولة يكون الحل المناسب و الأنجع.

-التدخل الأجنبي أذكى الصراع الطائفي في العراق وزاد الطين بلة وصارت الأراضي العراقية مسرحا لتصارع هذه الدول وخاصة بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تعرض الدراسة بعض التوصيات التي قد تمكن الشعب العراقي بحكومته من تخطي حالة العنف الطائفي التي يعاني منها العراق منذ قدوم الاحتلال، والتي تتمثل في الآتي:

✓ **التركيز على تحسين الحكم في العراق:** حيث يزدهر التطرف العنيف في المجتمعات التي يُنظر إلى حكوماتها من قبل شعوبها على أنها فاسدة وضعيفة وغير شرعية، وبالتالي إن أفضل طريقة لهزيمة التطرف العنيف هي دعم تطور حكومة عراقية فعالة ومستجيبة وشرعية.

✓ **تطوير الاقتصاد العراقي:** تحتاج الدولة العراقية إلى اقتصاد فعال؛ وذلك من أجل مكافحة التطرف العنيف، وكذلك لتوفير فرص عمل للشباب المعرضين للتطرف، وذلك من خلال وضع خطة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد العراقي خاصة لما يتمتع به العراق من حقول بترول و ثروات تمكنه من الوقوف مجددا.

✓ **الإبقاء على تدريب القوات العراقية:** فلن تنتهي التهديدات الأمنية التي يواجهها العراق بمجرد إخراج تنظيم داعش منه، وبالتالي ففوات الأمن العراقية تحتاج أن تكون مستعدة للدفاع طويل المدى عن الأراضي العراقية ضد تجدد حركات التطرف العنيف. لذلك يجب إعادة تكوين جيش قوى للحماية الأراضي العراقية.

✓ **الوساطة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان:** من شأن أي نزاع عسكري بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، حيث أن ما يعرقل حل الأزمة الكردية في العراق هو غياب الوساطة بين الطرفين، وبالتالي سيكون من السهل استخدام الطرفين للقوة العسكرية للدفاع عن آرائهم. كما يجب التوصل إلى تفاهم من كلا الجانبين حول المناطق المتنازع عليها، خاصة التي تخص المادة 140 من الدستور العراقي.



- ✓ تعزيز الاندماج عبر الخطوط الطائفية: فلقد تمكن تنظيم داعش من الاستيلاء على ثلث أراضي العراق (إلى حد ما) بسبب السخط السني الكبير على الدولة العراقية، وبالتالي الاندماج بين أطراف الشعب العراقي هو الحل الأمثل لبقاء العراق مستقراً متحداً. فالحكومة العراقية بحاجة إلى معالجة التصورات السنية بشأن التهميش والحرمان إذا أرادت أن تهزم التطرف العنيف في العراق بشكل حازم. وعلى كلا من السنة والشيعة في العراق بتقبل الآخر وعدم إثارة الفتنة والأعمال الطائفية.
- ✓ منع التدخلات الخارجية سواء كانت الولايات المتحدة أو إيران حفاظاً على الأراضي العراقية.
- ✓ وضع قانون صارم يعاقب من يثير الفتنة بين الشعب العراقي .

A decorative border with a repeating floral and scrollwork pattern, featuring leaves, flowers, and swirling lines, framing the central text.

قائمة المصادر و المراجع

1- المصادر:

-القرآن الكريم.

2- المراجع:

أولاً: الموسوعات و القواميس.

-ابن منظور، لسان العرب ، ط1 ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، مصر، 2008.

-أحمد عطية الله السعيد، المعجم السياسي الحديث، انكليزي/عربي، بيروت، 2003.

-أحمد محمد عوف، موسوعة العالم، الجزء الرابع، بلاد الرافدين، تاريخ مجهول.

-حسان حلاق و عباس صباغ، معجم المعاني الجامع، 2015.

-ظاهر الزاوي الطرابلسي، ترتيب القاموس المحيط: ج3، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1959

-عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة، ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1997.

-نشوان بن سعيد الحميري، المعجم الصغير، باب شمس العلوم- الأمن. 1999.

ثانياً: الكتب باللغة العربية

-أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار فاروس العلمية ، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية، 2007.

-أحمد محمد عوف ، صفحات احتلال العراق، مشاهدات صحفي من حرب لا تنتهي الدار العربية للعلوم 2003-2007.

-اعلام وائل أحمد، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1994.

-السيد محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشرعية الإسلامية، الإسكندرية منشأة المعارف، 1990.

- بسطامي محمد سعيدخير، رؤية اسلامية لقضية التعدد ، نقلا عن أثر التعددية الاثنية في العراق
لكردستان لسالم سعيد، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية 2008
- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر ،
المكتبة العصرية، 2005)،
- بهاء الدين مكايي محمد قبلي ، تسوية النزاعات في السودان نموذجا ، دط، مركز الرائد للدراسات ،
2006 ، ص 30.
- بوزان ويفر ودي وايلد، الهوية و الهجرة و الأجندة الأمنية الجديدة في أوروبا، معهد أبحاث الدراسات
الاستراتيجية ، طهران، 1998
- تيد روبرت جير لماذا يتمرد البشر؟، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي الإمارات العربية المتحدة،
مركز الخليج للأبحاث ط1 ، 2003.
- تيموثي دن ، "الليبرالية"، جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج
للأبحاث (مترجم)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- جغرافية العراق، للصف النهائي، المديرية العامة للمناهج، وزارة التربية العراقية ط 34، 2016.
- جلال الدين محمد صالح ، الطائفية الدينية بواعثها واقعها ومكافحتها ، دط، دار جامعة نايف للنشر
، المملكة العربية السعودية ، 2016.
- حافظ غانم محمد، مبادئ القانون الدولي العام ، ط3، القاهرة: دار النهضة العربية، 1972.
- حسن موسى الصفار ، الطائفية بين السياسة والدين ، ط 1 ، ددن، دب، 2009.
- حيدر إبراهيم وميلاد حناء، ازمة الأقليات في الوطن العربي، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2002).
- حيدر زكي عبد الكريم، الجمهورية العراقية، دراسة تاريخية، من ثورة 14 تموز/يوليو 1958 إلى
حركة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1963، دار نينوى.
- رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في جنوب لبنان، دار مجدلاوي، ط1، 2006.
- سعيد السامرائي ، الطائفية في العراق ، ط 1 ، مؤسسة الفجر ، لندن ، 1993.

- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، ط1 ، دار الفرابي، بيروت، 2006.
- صلاح الصاوي ، التطرف الديني الرأي الآخر ،دط، الأفاق الدولية للإعلام ، 1993.
- صلاح عبد اللطيف، التدخل الإيراني في العراق-التاريخ و الواقع و المستقبل، دار الأنوار للنشر و التوزيع، 2012.
- عادل فائق رشيد، تاريخ العراق القديم، دار ألوان للطباعة و النشر و التوزيع، 2020.
- عبد الحميد حسين، الفتح الاسلامي في العراق و الجزيرة، ساعدت وزارة المعارف العراقية على نشره، مطبعة شفيق، بغداد، 1961.
- عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية و مشكلة الحكم في العراق، ردمك، 2017.
- عبد العظيم جبر حافظ، جدل الفدرالية في العراق، مؤسسة تائر العصامي للنشر و التوزيع، 2017.
- عبد الله جمال حسني يوسف، أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق، كلية العلوم الاقتصادية و السياسية، جامعة القاهرة، يوليو 2019.
- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر ، 2007.
- عمر كمال وآخرون، "مساجد في وجه النار"، مركز الرشيد للدراسات والبحوث، بغداد، 2006.
- فايز علي سلهب ، إسلام بلا طوائف ، ط ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ، 2008.
- فؤاد عبد المعطي الصياد ، المغول في التاريخ، فصل سقوط بغداد، دار النهضة العربية.
- محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج 1 ،الجماعة الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية بدون تاريخ.
- محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية و القومية، هذا ما جرى بعد الصدمة و الرعب، مكتبة الياسمين، 2010، جمهورية مصر العربية.

-محمود حامد الزناتي ، تعريف المذهب الفقهي، قسم البحوث الاسلامية بوزارة الوقاف و الشؤون الاسلامية، قطر 1994.

-مقلد إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

-منذر سليمان، الأمن الدولي و استراتيجيات التغيير و الاصلاح، دار أسامة للنشر و التوزيع.

-منى نعمان، قراءات في الدستور العراقي و مآزق الدستور ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2009.

-نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، (القاهرة مكتبة النهضة، 1988).

-هشام عوكل ، الطائفية والمذهبية السياسية الحديثة ، ديوان العرب، 18 مارس 2017.

-يحي الكبيسي، العراق: الاحتجاجات و أزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2013.

ثالثا: المجالات و الدوريات.

-أيمن ابراهيم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية؟، دراسة حالة كردستان العراق، المستقبل العربي، عدد 357، نوفمبر 2007.

-جيمس غلانز، "أعداد الضحايا في العراق"، المستقبل العربي، العدد 370، 2009.

-خضر عباس علوان، "مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق"، المستقبل العربي، العدد 330، 2006.

-رضا عبد الجبار الشمري و اياد عابد الديري، امكانية تطبيق النظام الفدرالي في العراق، مجلة القادسة في الآداب و العلوم التربوية، المجلد 08، العدد 04، 2009.

-ستيفن والت، العلاقات الدولية عالم وأحد... نظريات عدة، منير كمال (مترجم)، الثقافة العالمية، العدد 86، (7/1998).

-سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ،
المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008.

-عادل بن عمر، الديمقراطية التوافقية و إدارة التعدد الطائفي في العراق، المجلة الجزائرية للأمن و
التنمية، م9، ع 2 ، 2020/07/31، جامعة باتنة1، 2020.
-علاق جميلة، الأمن المجتمعي مقارنة في المفهوم و العناصر، مجلة البحوث السياسية و الادارية،
2008، الجزائر.

-لزهر عبد العزيز، التطورات الابستمولوجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى، مجلة الدراسات
القانونية و السياسية، م 5 ، ع 01 ، 2019.

-محمد السعيد ادريس، ايران و بناء الدولة العراقية، المصالح و السياسات الدولية، عدد 162، مجلد
40، أكتوبر 2005.

-مختار لاماني، "الأقليات في العراق الضحية الأخرى"، المستقبل العربي، العدد 369، 2009.

-ياسر خضير البياتي، "تفكيك المشهد العراقي: مفخحات الطائفية والسياسية والإعلامية"، مجلة
المستقبل العربي، العدد 345، نوفمبر 2007.

رابعاً: الرسائل و الأطروحات.

-أحمدي عيسى سلمان، انعكاسات الإستراتيجية الأمنية على دول الخليج العربي بعد حرب الخليج
الأولى ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم
السياسية، 2014-2015.

-آسيا مزغم ، تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
الأكاديمي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة، 2016/2017.

-إيدابير أحمد، التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة
الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الأمنية و الاستراتيجية، كلية
العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية، 2011-2012.

-حسنيين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ط 2 ، بيروت.

-حيزية بركات ، أزمة الهوية الطائفية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015-2016.

-خالد مزابية ، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان ، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012-2013.

-رابح مرابط ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول ، دراسة حالة كوسوفو، مذكرة مكملة لنيل الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009.

-سليم قسوم ، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظرات العلاقات الدولية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010.

-سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، الجزائر 2010.

-شادي أحمد محمد عبد الوهاب منصور، أثر الطائفية على النظام السياسي، دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

-ظريف شاكر ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق جامعة باتنة 2008.

-محمد شاعة، مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية تأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013.

-وفى خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2004 - 2005.

خامسا: المواقع الالكترونية:

<http://iraqicparchives.com> مفهوم الطائفية تحليل جذورها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، مدونة الحزب الشيوعي العراقي.

<http://www.gulfissues.net/mpage/paperart/turki.html>. تركي الحمد لما يتمرد الناس؟.

<http://www.politics> زقاع عادل ندخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي و البيضاني، موقع سياسة.

<https://mqgal.com> الأمن المجتمعي، مفهومه و مستوياته و تهديداته، مقال لسيما علي المعموري.

<https://fac.umc.edu.dz> عمر بن عبد الستار السامرائي، العراق تحت الاحتلال الصفوي، دراسة في الأحوال السياسية و الاجتماعية، دار الامام مسلم للنشر و التوزيع.

<http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq> الفدرالية ضمانة للوحدة و الديمقراطية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2015.

<https://www.neelwafurat.com> مايكل ج موروني، العراق بعد الفتح الاسلامي، ترجمة حيدر عبد الواحد راشد، دار الرافدين.

<https://www.noor-book.com> لويدولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، ترجمة الدار العربية للموسوعات.

<https://ar.wikipedia.org/wiki> تأسيس الملكية في العراق + مساحة العراق.

<https://books-library.net> عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 3.

<https://www.aljazeera.net> حرب الخليج الثانية... الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج + التشكيلات السكانية في العراق+ تحويل السنة إلى طائفة.

<https://hijra.news> سكان العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، عن هيئة التخطيط العراقية.

<https://www.dohainstitute.org/ar/booksandjournals/pages/artc1d7f287.aspx> المسألة الطائفية و صناعة الأقليات في الوطن العربي، مجموعة من المؤلفين، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

<https://dergipark.org.tr> جابر حبيب جابر، الأسوأ من المحاصصة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (11247) 13 ايلول . 2009. نقلا عن سعدي ابراهيم ، عدم الاستقرار السياسي في العراق، ورقة بحثية.

<https://rawabetcenter.com/archives/7123> مشى العبيدي، اختيارات فادحة، الحواضن الطائفية في العراق، تجليات العنف و أزمة المواطن، مركز الروابط للبحوث، و الدراسات الإستراتيجية و السياسية.

<https://democraticac.de> جوناثان ستيل، "العراق: طريق الخروج".

<https://www.rand.org> الدور الذي تضطلع به إيران في العراق، دراسة برعاية وزير الدفاع في مركز سياسات الدفاع و الأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني.

www.marefa.org تاريخ العراق القديمة + التواجد العسكري الايراني في العراق + السلطة في العراق.

<https://www.unodc.org> التطرف والإرهاب ما بين الفكر والفعل ، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية ، قسم

الدراسات الدينية والجماعات الاسلامية، من ورقة عمل لمكتب الأمم المتحدة

pulpit.alwatanvoice.com التطرف يؤرق الوطن العربي، مدونة دنيا الوطن الالكترونية.

<https://www.chathamhouse.org/> رعد القادري، الفدرالية و مأزق العراق الدستوري، ورقة بحثية.

سادسا-الكتب باللغة الأجنبية:

1-Lake David.A, Rotchild Donald, The international spread of Ethnic conflict:fear,diffusion and Escalation, Princeton, NJ, Princeton university Press, 1998

2-Michael W. Doyle, "Liberalism And Foreign Policy". Steve Smith and Amelia Hudfield and Tim Dunne (Eds), Foreign Policy: Theories, Actors, Cases, (New York: Oxford University Press, 2008)

3-Thierry Balzac, « Qu'est ce que la sécurité nationale » la revue internationale et strategique, (Hiver,n52,2003-2004)

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns, featuring leaves, flowers, and butterflies, framing the central text.

فهرس المحتويات

	تشكرات.....
	إهداء.....
01	مقدمة.....
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم التعددية الطائفية و الأمن المجتمعي
12	تمهيد.....
12	المبحث الأول: مفهوم التعددية الطائفية و علاقته بالمفاهيم ذات الصلة.....
12	المطلب الأول: تعريف التعددية الطائفية و الاثنية و المجموعات الاثنية.....
	أولاً: الطائفية
12	1-تعريف الطائفية.....
14	ثانيا: التعددية الطائفية.....
16	ثالثا: بعض المفاهيم المشابهة لمفهوم الطائفية.....
16	1- الإثنية.....
17	2- العرقية.....
17	3- الأقلية.....
21	3- التطرف.....
22	4- المذهبية.....
22	5- القومية.....
24	المطلب الثاني : عوامل ظهور الطائفية.....
24	أولاً: العامل الديني في الحضارات غير الإسلامية.....
25	ثانيا: العامل السياسي في الحضارة الإسلامية.....
26	المطلب الثالث : أهداف ووسائل الطائفية.....
26	أولاً - أهداف الطائفية.....
26	1- تحقيق مبدأ المساواة.....
27	2- ضم الأقليات والأقاليم.....
27	3- الحكم الذاتي.....
27	4-الانفصالية.....

28ثانيا - وسائل الطائفية.
29المبحث الثاني: مفهوم الأمن المجتمعي.
29المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي.
291-تعريف الأمن لغة.
291-2-تعريف الأمن اصطلاحا.
302-تعريف الأمن المجتمعي.
31المطلب الثاني: دور الأمن و أبعاده و مستوياته.
311-دور الأمن.
322-مستويات الأمن.
333-أبعاد الأمن.
36المبحث الثالث: الاقترايات و النظريات الخاصة بالتعددية الطائفية و الأمن المجتمعي..
36المطلب الأول : الأطر النظرية لتفسير الحراك الطائفي.
36أولا: المعضلة الأمنية.
37ثانيا: أسباب التمرد
40المطلب الثاني : المقاربة الأثنو-واقعية.
41المطلب الثالث :المقاربة الليبرالية والمقاربات البنائية.
411- المقاربة الليبرالية.
422-المقاربات البنائية.
	الفصل الثاني: التعددية الطائفية في جمهورية العراق (خصوصية التكوين)
45تمهيد.
45المبحث الأول: نشأة الجمهورية العراقية.
45المطلب الأول: مدخل تاريخي للدولة العراقية.
45أولا-بلاد الرافدين القديمة.
47ثانيا: العراق بعد الاسلام.
50ثالثا : الانتداب البريطاني و مملكة العراق
53المطلب الثاني: تأسيس العراق الحديث.
53أولا: تأسيس الملكية في العراق
54ثانيا: تأسيس جمهورية العراق

58	المطلب الثالث : الخصائص الجغرافية و الطبيعية والبشرية للعراق.....
58	أولاً: الخصائص الجغرافية و الطبيعية.....
60	2-التضاريس.....
61	3-المناخ.....
62	ثانيا السكان.....
63	المبحث الثاني : التركيبة الاثنوغرافية للمجتمع العراقي.....
64	المطلب الأول : المكون القومي.....
66	المطلب الثاني: المكون الديني.....
60	المطلب الثالث: أسباب الطائفية في العراق.....
69	أولاً: الأسباب المحلية.....
71	ثانيا: الأسباب الإقليمية.....
73	ثالثاً: الأسباب الدولية.....
74	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث: أثر وانعكاسات التعددية الطائفية على الأمن المجتمعي في العراق بعد الاحتلال الامريكي
76	المبحث الأول: تداعيات التعددية الطائفية على الوحدة والأمن المجتمعي العراقي.....
77	المطلب الأول: تداعيات التعددية الطائفية على استقرار الدولة بعد 2003.....
77	أولاً: الاستقرار السياسي في العراق.....
78	ثانيا: الاستقرار الاقتصادي.....
78	ثالثاً: الاستقرار الاجتماعي.....
80	المطلب الثاني: تداعيات التعددية الطائفية على الصراع الاثني و العنف الطائفي في العراق بعد 2003.....
83	المطلب الثالث: انعكاسات التعددية الطائفية على الهوية الوطنية بعد الاحتلال الأمريكي.....
84	المبحث الثاني: التعددية الطائفية و علاقتها بالتدخل الخارجي في العراق بعد 2003
84	المطلب الاول: التعددية الطائفية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق بعد 2003.....

86	المطلب الثاني: التعددية الطائفية و التدخل الايراني في العراق بعد 2003.....
86	أولاً: الإستراتيجية الإيرانية بعد الغزو الأمريكي للعراق.....
88	ثانياً: الدور الأمني الإيراني في العراق.....
89	المبحث الثالث: آليات واستراتيجيات ادارة ومعالجة التعددية و الصراع الطائفي في العراق.....
90	المطلب الأول: تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق.....
90	أولاً: الفيتو المتبادل.....
91	ثانياً: تقاسم السلطة.....
93	ثالثاً: النسبية.....
94	رابعاً: تقييم تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق.....
95	المطلب الثاني : استراتيجية الفدرالية.....
96	أولاً: صيغة الفدرالية في الدستور العراقي.....
97	ثانياً: أسباب تطبيق الفدرالية في العراق و أهدافها.....
99	ثالثاً: معوقات تطبيق الفدرالية في العراق.....
100	المطلب الثالث: استراتيجية الكونفدرالية في العراق.....
100	أولاً: تأسيس الكونفدرالية في العراق.....
102	ثانياً: واقع الكونفدرالية العراقية.....
103	ثالثاً- الصعوبات و التحديات التي تواجه الكونفدرالية في العراق.....
105	خلاصة الفصل.....
107	خاتمة.....
	قائمة المصادر.....
	قائمة المصادر و المراجع.....
	فهرس المحتويات.....

الملخص:

تناولنا في هذه الدراسة التعددية الطائفية واشكالية بناء الأمن المجتمعي في العراق ، تطرقنا من خلالها الى الاطار المفاهيمي للتعددية الطائفية والامن المجتمعي ، مروراً بخصوصية التكوين في البناء الديمغرافي العراقي ، وكذا تداعيات وانعكاسات التعددية الطائفية على الامن المجتمعي بعد الاحتلال الامريكى 2003 ، والليات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة العراقية للحد من اثارها وتحقيق الامن المجتمعي المطلوب . بعد الاحتلال الامريكى سنة 2003.

ومن خلال دراستنا للموضوع خلصنا بأن التعددية الطائفية لها الأثر البالغ في حالة اللأمن الذي يعيشه الشعب العراقي ، وخاصة بعد الاحتلال الامريكى الذي أجج الوضع الطائفي بانتهاجه سياسات تركز التعددية الطائفية في نظام المحاصصة داخل نظام الحكم في العراق.

Abstract:

In this study, we dealt with sectarian pluralism and the problematic of building societal security in Iraq, through which we touched on the conceptual framework of sectarian pluralism and community security, passing through the specificity of formation in the Iraqi demographic structure, as well as the repercussions and repercussions of sectarian pluralism on societal security after the US occupation in 2003, and the mechanisms and strategies adopted by the Iraqi government To reduce its effects and achieve the required societal security. After the US occupation in 2003.

Through our study of the subject, we concluded that sectarian pluralism has a profound impact on the state of insecurity experienced by the Iraqi people, especially after the American occupation, which inflamed the sectarian situation by adopting policies that reinforce sectarian pluralism in the quota system within the regime in Iraq.